

رقم	۷۰
المكان	ديانات

٧٠ دنانير

٧٠

٧٠

هذا من العزية للجماعة الازهرية

تأليف سيدي أبي الحسن الشاذلي شارح الرسالة
في مذهب الامام مالك

(وبهامشه الكواكب الدرية للفقيه عبد المجيد الشرنوبلي الازهرى)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد لمن خص بالعرفان الحق من اجتهاد وفقه بتوفيقه في دينه الخفيف من ارتضاه
وصلاة وسلاما على سيدنا محمد افضل المخلوقين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين وعلى آله الهادين واصحابه وجميع التابعين (أما بعد) فيقول الفقير
الى مولاه الغنى عبد المجيد الشرنوبلي الازهرى وفقه الله خيرا العمل وعصمه من الخطأ
والزلل لما كان علم الفقه من أنفس ما يتنافس في تحصيله المتنافسون وأفضل
ما يتقرب به الى الله تعالى المتقربون وكانت المقدمة العزية للجماعة الازهرية
محموية على غرر الفوائد وجامعة مع صغر حجمها محاسن الفرائد أردت أن أضبطها
لاخواني المبتدئين وأقتصر على حل معناها ليكونوا يحفظها وفهم معانيها مستغلين
فان من حفظ المتون فقد حاز الفنون وبأدب بطبعها ليفتح لهم باب التقريب
ويكون لي من دعاء من اشتغل بها أوفر نصيب فانها كانت قبل ذلك عزيزة الوجود
وأرجو أن يكون نفع الاخوان هو المقصود

والله يمنحنا عزاجب حسن حلى * عزية الفضل حتى ندر لك الأمل

ويفتح الباب من كل الوجوه لنا * لتجمع الحسنيين العلم والعمل

بجاه طه الذي أنواره سطعت * وبدر طلائعته بين الورى كمال

(وهذه طبعة ثانية بهية) قد اكتسبت بعز يد التنقيح والتصحيح أبي من به
وناهيك أنهم بطبعة بولاق مصر الاميرية في ظل الحضرة الخديوية العباسية مشمولة
بنظر وكيلها حضرة محمد بك حسنى ذى الاخلاق المرضية في سنة ١٣١٤ هجرية
على صاحبها أكل الصلاة وأتم التحية ما

(بتصحيح مؤلفه)



قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها ابتداء حقيقة وابتداء الحمد له ابتداء إضافيا تأسيا بالقرآن
وعمل بكل من حمد بنى البسملة والحمد له فإنه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن
الرحيم فهو أئبر وورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع وقوله ذي بال أي
صاحب حال يهتم به شرعا فخرج الحرام والمكروه والأبتر بمعنى الأقطع أي مقطوع الذنب
والمراد هنا أنه يكون ناقصا وقليل البركة ولو تم حسا (رب) يطلق على خمسة عشر معنى جها
السماع في قوله قريب محيط مالك ومدبر * مرب كدير الخبير والمول للشم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد أحفظ فهذه * معان أنت للرب فادع لمن نظم
(وأشهد) أي أقرب لسانى وأذن عن قلبي أنه لا اله (٣) أي لا معبود بحق موجود إلا الله (محمد)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وآل كل
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ﴿١﴾ أما بعد ﴿٢﴾

علم منقول من اسم مفعول الفعل
المضعف سماه به جده عبد المطلب رجاء
أن يكثر جدا خلق له وقد حقق الله رجاءه
ولشرف وصف العبودية أطلقه الله
عليه في أشرف المواطن بقوله سبحانه
الذى أسرى بعبدته وبقوله الحمد لله الذى
أنزل على عبده الكتاب والرسول انسان
ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع وأمر
بتبليغه وقد نمت رسالته الانس والجن
والملائكة لكنهم للملائكة تشريف

لا تكليف لانهم معصومون من المخالفة (صلى الله عليه وسلم) هما واجبان في العزيمة كالجد
والشهادتين ومستحبان فيما عداها والصلاة من الله على نبيه الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن
غيره التضرع والدعاء والسلام التحية التى تليق بجنايه العظيم وفي الحديث من صلى على
فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب وتكره الصلاة عليه فى مواضع
مجموعة فى قول بعضهم ذبح عطاس أو جماع عشرة * وتعجب أو شهرة ببيع
أو حاجة الانسان فاعلم عندها * كره الصلاة على أجل شفيح
وإذا التأتى أو عند حمام أو كل مثله * ومواضع الاقدار للترفيه
(وعلى سائر) أي باقى الأنبياء جمع نبي وهو انسان ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع وان لم

يؤمر بتبليغه فعطف المرسلين على الانبياء من عطف الخاص على العام والمراد بالآل في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا والاغنياء في التابعين بيوم الدين باعتبار المجموع فلا يرد أنه لا يظهر باعتبار اتباع غير نبينا والمراد قرب يوم الدين فان الساعة لا تقوم الا على كنع ابن كنع أي كافر ابن كافر (أبو الحسن) هو الامام الجليل شارح الرسالة وكفى نفسه لان الشخص اذا اشتهر بكنية أو لقب لم يكن ذلك من تركية النفس ولد بالقاهرة سنة ٨٥٧ و توفي سنة ٩٣٩ ودفن بباب الوزير (ولو اديه) بكسر الدال (٣) أولى من فتحها يشمل الاجداد والجدات (وسائر

أهل السنة) فيه ميل الى ترجيح مذهب الاشاعرة من جواز غفران الذنوب لجميع أفراد المؤمنين وتخلف الوعيد بعد كرم الانقضا وقالت الماتريديه لا بد من تحقق الوعيد ولو في واحد (مقدمة) بكسر الدال أي متقدمة على غيرها من الكتب أو مقدمة لمن اشتغل بها على غيره فهي من قدم اللازم بمعنى تقدم أو المنعدي (في مسائل) جمع مسئلة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم أي يقام عليه الدليل كقولك النية واجبة (وغير ذلك) أي كأحكام المعاملات (على مذهب) أي جائية على ما ذهب اليه الامام مالك من الاحكام من مجيء

فيعول العبد الفقير الى الله تعالى أبو الحسن على المالكى الشاذلى غفر الله له ولوالديه ومشائخه واخوانه وسائر أهل السنة المحمديه هذه مقدمة في مسائل من العبادات وغير ذلك على مذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى لينتفع بها ولدان ونحوهم إن شاء الله تعالى تلخصتها من كتابي المسمى بعمدة السالك على مذهب الامام مالك في العبادات وغير ذلك * وسميتها بالمقدمة العزبية للجماعة الازهرية مشتملة على أحد عشر بابا

﴿الباب الأول في الطهارة﴾

البعض على الكل (الولدان) جمع ولد ونحوهم من بلغ ولم يتعلم (تلخصتها) أي اختصرتها وهذبتها (العزبية) اشارة الى أن من عمل بما فيها حصل له العز وخص بها الجماعة الازهرية أي سكان الازهر المعمر لانهم أولى من غيرهم فان فضله مشهور وقد أنشأ جوهرا القاضى عصر القاهرة سنة ٣٥٩ وهو أول مسجد أسس بها (مشتملة) حال لازمة من ضمير سميتها ويكفي التغاير بين المشتمل والمشمول عليه بالأجمال والتفصيل (الباب) هو في الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل المشتركة في أمر يشتملها وانما يثبت الكتب ليكون ذلك تنشيطا للطالب وأسهل في وجدان المسائل (في الطهارة) أي ما يتعلق بها وجودا وعدما كالنواقض وفصل نجس وهي

صفة حكمة توجب أى تسبب لموصوفها أى المتصف بها جواز استحالة الصلاة به أى الموصوف
 ان كان توباً أو فيه ان كان مكاناً أو له ان كان شخصاً مكلفاً أم لا قالاً وليان من حيث والآخره
 من حدث والمعرف الطهارة التى يحصلها الشخص فى نفسه لنفسه فلا يرد طهارة الميت فانها
 توجب الصلاة عليه لاله (ماء طهوراً) المراد به ماء المطر والندى ولو تغير بخضرة الزرع لانه
 كالتغير بالقرار وكذلك الثلج والبرد والجليد ولو ذاب بعلاج وأصل ماء البحار والآبار من السماء
 لقوله تعالى وأزلنا من السماء ماء بقدر فأسكاه (ع) فى الارض أى بعضه على ظهرها وهو ماء

قال الله تعالى وأزلنا من السماء ماء طهوراً الماء
 الطهور ما كان طاهراً فى نفسه مطهراً لغيره كماء
 البحر والبر والمطر اذا لم يتغير شئ من أوصافه
 الثلاثة وهى اللون والطعم والريح بمائة فدل عنه
 غالباً كالتين والغسل والبول والعذرة فان تغير
 شئ من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح
 الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء والتغير
 بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل فى العادات ولا
 يستعمل فى العبادات والتغير بالنجس نجس
 لا يستعمل فى شئ من العادات ولا فى شئ من
 العبادات واذا تغير بما هو من قراره كالتراب والملح

البحار وبعضه فى بطنها وهو ماء الآبار
 كما قال تعالى فليسكننا يجمع فى الارض
 (كماء البحر) أى ولو ملحاً أجاز لما فى
 الحديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته
 (والبر) أى ولو بتر من زميل يستحب
 الوضوء والغسل منه لطاهر البدن وتكره
 ازاله النجاسة به تشرى بذلك (من أوصافه)
 أى ما ذكر من ماء البحر والبر والمطر
 (وهى اللون) أثبت للماء لونا وهو التحقيق
 وهو فى الغالب البياض اذا فرغ فى الهواء
 ولا ريح له فالمراد بتر من زميل لم يكن
 (كالتين والغسل) وهما طاهران
 والبول والعذرة وهما نجسان (فان
 تغير شئ) أى تحقيقاً وطقناً (بما ذكر)
 أى مما يسله الطهورة أو الطاهرية

وأما لو ظن أن المغير لا يضر كالتراب فانه يكون باقياً على الطهورة ولو كان الظن غير قوى
 (ونحوه) أى كالزعفران والدم (ولا الاستنجاء) أى ولا ازالة النجاسة واذا انجس الاناء ووضع
 فيه الماء قبل ذهاب الدخان وتغير به منع استعماله فى العبادات وأما بعد ذهابه وتغير بالرائحة
 الباقية فى جرم الاناء ففيه قولان مرجحان ولا يجوز التطهير بماء جعل فى الفم حيث مازجه
 الريق ولا يضر تغير ريح الماء بالقطران ولو لم يكن دباغاً و يضر تغير اللون والطعم ما لم يكن دباغاً
 (فى العبادات) أى كحجج وطبخ (فى العبادات) أى كوضوء وازالة نجاسة (والملح) أى
 والكبريت والزرنخ والشب والنحاس والحديد ولو طرح ذلك فصداد بعد أن صار فى أبدى

الناس وانما لم يجز التيمم عليه حينئذ لانه طهارة ضعيفة (والنورة) بضم النون ما يزال به الشعر
 (كالطحلب) هو شئ أخضر يعلو على وجه الماء الذي طال مكثه فلا يضر التغير به ولو فصل
 منه ثم ألقى فيه أو في ماء آخر ما لم يطبخ وأما الملح فلا يضر اذا طبخ في الماء وكذا لا يضر التغير
 بالسبك الحبي أو خثرته على الراجح (كآنية) جمع آناء وليس الجمع مراداف كان الأولى كآناء
 الوضوء (وآنية الغسل) هي قليلة بالنسبة للتوضي أيضا (نجاسة) أي وأما الوضوء طاهر ولم
 يغيره فلا يكره استعماله وانما كره استعمال ما حلت له النجاسة مراعاة للقول بان قليل الماء ينحسه
 قليل النجاسة وان لم يغيره وان كان ضعيفا جدا لغير خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه
 أو طعمه أو ريحه والماء اسم جنس (٥) إفرادي يصدق على القليل والكثير (والماء) أي

والنورة أو عما تولد منه كالطحلب أو بطول المكث
 فانه لا يضر ويستعمل في العادات والعبادات وإذا
 وقع في الماء القليل كآنية الوضوء للتوضي وآنية
 الغسل للغسل نجاسة ولم يغيره فانه يصح التطهير به
 لكن يكره اذا وجد غيره والماء المستعمل في
 الوضوء والغسل طهور يكره التطهير به مع وجود
 غيره وفي المستعمل في غيره كالمستعمل في التبرد
 وغسل الجمعة قولان بالكراهة وعدمها
 ﴿فصل﴾ كل شئ فهو طاهر آدميا أو غيره

اليسير (يكره التطهير به) أي يكره فعله
 فيما لا يفعل الا بالماء الطهور فيشتمل
 الوضوء لزيارة الاولياء وازالة حكم النجس
 وأما غسل الاواني والثياب الطاهرة به
 فلا يكره كما لا يكره المستعمل فيها وانما
 كره الماء اليسير المستعمل في رفع حدث أو
 حكم نجس مراعاة للقول بعدم طهوريته
 وهو ما تقاطر من الأعضاء ثم يجتمع في
 قصرية مثلا أو كان في آناء وغسل يديه
 به وذلك هافيه لاحارجه بناء على ما السند
 من أنها لا تسمى غسالة الا مع ذلك
 وتقيد الماء باليسير للاحتراز من الكثير
 وهو ما زاد عن آنية المغتسل فلا كراهة

في استعماله بعد ذلك وكذا الوضوء على اليسير ماء صيره كثيرا (في غيره) أي ما ذكر من الوضوء
 والغسل (كالمستعمل في التبرد) الاظهر فيه عدم الكراهة (وغسل الجمعة) الأرجح فيه
 الكراهة ومثله غسل العيدين والاسحرام والأوضيعة المستحبة ولما تقدم أن المغير للماء قسمان
 طاهر ونجس احتاج لبيان الاعيان الطاهرة والنجسة فقال (فصل كل شئ الخ) والفصل
 في الاصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالبا والحى يشمل
 ما تولد من العذرة كالذود لاستحالة لصلاح ويكون متنجس الظاهر كزرع سقي بنجس والآدي
 يشمل الكافر وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فهو تشبيه بليغ أي كالنجس في النجس

ودخل في غيره الكلب والخنزير (عرفه) أي ولو جلالة أو كافر أو سكران حال سكره أو بعده
 بقرب أو بعد (ولعبه) وهو ما سال من فقه في نقطة أو نوم ما لم يعلم أنه خارج من المعدة منتنا
 مصفرا (غير المذر) فلو وجد في البيض المصاوق مذرة نجس الكل حيث لم يبق ماؤه على
 ظهوريته لأن البيض رشاح يشرب من الماء المتنجس ولا يضر اختلاط بياض البيض بصفاره
 (في حال حياته) وكذا بعد موته لطهارة ميتته على الرابع (ورجعه) أي روثه الخارج في حال
 الحياة أو بعد الذكوة وأما مات حتف (٦) أنفه فان كل ما خرج منه نجس ويندب

غسل البول والرجيع الطاهرين
 مراعاة لخلاف الشافعي وأبي حنيفة
 (ما لم يتغذ بنجس) أي تحقيقا أو ظنا
 ولا يعمل بالشك الا فيما شأنه ذلك فيجب
 غسل ما في باطن الدجاجة الجلالة قبل
 صلاحها ثلاثا تسري النجاسة في أعناقها
 وفضله التحل طاهرة ولو تغذى بنجس
 لاستحالتها الى صلاح كاللبن (ولبن غيرها)
 أي البقر والغنم والابل وفي بعض النسخ
 غيره أي المباح (فلينه مكروه) أي
 استعماله لا وهذا لا يخرج عنه عن كونه
 طاهرا مادام خارجا في حال الحياة
 (مالا نفس له سائلة) أي ما لا دم له جار
 لأن النفس تطلق على الدم (كالذباب)
 أدخلت الكاف العنكبوت والخنفس

وكذلك عرقه وأعبه ومخاطه ودمعه وبيضه
 غير المذر بالذال المجمة وهو المتغير المنين ولبن
 الآدمي في حال حياته طاهر وابن مباح الأكل
 طاهر كالبقر والغنم والابل وكذلك بوله ورجعه
 ما لم يتغذ بنجس ولبن غيرها تابع للحمه فحرم
 أكل لحمه فلينه نجس كالخيل والبغال والحمير
 وما كره أكل لحمه كالسبع فلينه مكروه وميته
 مالا نفس له سائلة كالذباب والنمل والدود طاهرة
 (فصل) ميتة الآدمي غير الألبان نجسة وكذا
 ميتة ماله نفس سائلة كالقمل على المشهور
 والبرغوث عند ابن القصار وما أبين من الحي

والصرار والزنبور والعقرب وجميع خشاش الأرض أي صغار دوابها (ميتة الآدمي الخ)
 المعتمد أنها طاهرة ولو كافر أو التقييد بالمؤمن في حديث إن المؤمن لا ينجس حر أو لا ميتا اشرف
 الإيمان والترغيب فيه (كالقمل) أي والسحلية والوزغ ويعني عن ثلاث قلات في الصلاة
 قتلا وحلا وعن الصبيان الميت لعسر الاحتراز منه (والبرغوث) بضم الباء والمعتمد أن دمه
 غير ذاتي فميتته طاهرة ومثله البق والقراد ويحكم على الدم إذا انفصل بالنجاسة (وما أبين)
 أي انفصل حقيقة أو حكما بأن تعلق بيسير لحم أو جلد من الحي أو الميت مما ميتته بنجسة
 ومن ذلك ثوب الثعبان وأما ما ميتته طاهرة فما أبين منه طاهر حيا أو ميتا كالجراد والآدمي

(والظفر) وهو لا دمي والبعد والاوز والنعام ومثله الظلف وهو البقرة والشاة والظني وكذلك
 مخلب الدجاج (والجلد) أي ولودبغ بما ينزل الريح والرطوبة كالحج وثراب وأما حديث أيما
 إهاب دبغ فقد طهر فمحمول على الطهارة للغو به أي النظافة ويستعمل ترخيصا في لباس
 وماء إلا الكيمخت وهو جلد الحمار والبغل والقرس فإنه يطهر حقيقة بالدباغ ويستعمل حتى
 في المائعات كالسمن (ولبن الميتة) أي غير الأدمية طهارة ميتتها (ومحرم الأكل الخ) مكر مع
 قوله ولبن غيرها تابع للحمة (غير فضلات الأنبياء) واستنجاؤهم للتشريع (ومن محرم) أي
 والفضلة من محرم الخ ومن مكروه (٧) الأكل الوطواط والهرة والفأرة (والقيح) هو المدة

الغليظة التي لا يخاططها دم والصيد
 المدة الرقيقة التي يخاططها دم لكن
 الأولى تفسر القيح هنا وفيما يأتي بالمدة
 الغليظة خالطها دم أم لا والصيد بالمدة
 الرقيقة خالطها دم أم لا يشمل جميع الصور
 (والدم المسفوح) أي السائل ومنه
 الدم الذي يخرج سائلا من بطن البهيمة
 المذكاة لا ما يكون في اللحم أو العروق
 فإنه طاهر ويؤكل السمك المملح حيث لم
 يفصل منه دم يشربه بعضه ولا فنجس
 فلو شك هل هذا من الصف الأعلى أو من
 غيره أكل لأن الطعام لا يطرح بالشك
 والخنفية يقولون إن السمك لادم له

أوالميت مما تحمله الحياة كالقرن والعظم والظفر
 والجلد نجس ولبن الميتة ومحرم الأكل كالخنزير
 والأتان وبول الجلالة ورجيعها وهي كل حيوان
 يستعمل النجاسة والبول والعذرة من الآدمي غير
 فضلات الأنبياء ومن محرم الأكل ومكروه
 كالسبع والذئب والقيح والصيد والدم المسفوح
 من الآدمي أو غيره والقيح المتغير عن حالة الطعام
 والمسكر كالخمر والمني وهو من الرجل ماء أبيض
 تخين بثلاثة أي غليظ يتدفق في خروجه رائحته
 كرائحة الطلع بالعين أو الحاء المهملة وقريب

(كالخنزير) هو ما خسر العقل أي ستره أي ما شأنه ذلك فلا ينافي أن كثيرا من أهل بشر بونه ولا
 يغيب عقولهم سواء كان ماء عذب أو غيره فيشمل البوطة وفيه الحد وأما الحشيشة والافقيون
 والدا تورة فأنها طاهرة ولا حد على استعمالها وإنما يحرم منها ما أثر في العقل كالبنج والقهوة في
 ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها وكذلك الدخان ويجوز بيع الآفيون ونحوه لمن
 يستعمل منه القدر الذي لا يغيب عقله أو يستعمله في الأدوية وأما لمن يستعمل منه ما يغيب عقله
 جزما حرام وعند الشك في حاله يكره البيع له كما قالوا يجوز بيع المغشوش لمن لا يغش به ويحرم
 لمن يغش به ويكره لجهول الحال وأما بيع المسكر فحرام ولولم لا يغيب عقله (والمني) وقال
 الشافعي بطهارته أن سبقه استنجاء (الطلع) أي طلع النخل ويقال له طلع بالحاء المهملة أيضا كما

خال (ومن المرأة الخ) وهو في الغالب ينعكس الى داخل وقد يخرج لخبر هل على المرأة من غسل اذا هي احتملت فقال نعم لذارأنا الماء (والودي الخ) ويجب منه ما يجب من البول (بكسر الميم) أي مع تشديد الباء ويجوز سكون الذا ل مع تخفيف الباء (بالانعاظ) أي بسببه وكذا الحكم لو خرج بدون انعاظ (ورماد النجس الخ) ضعيف والمعتمد أن كلام من الرماد والدخان طاهر لان النار تطهر (تجب الخ) هذا أحد قولين ومقابله أن ازالة النجاسة سنة وهو أريح والمراد النجاسة المحققة أو المظنونة وعند (٨) الشك الاصل الطهارة ما لم يكن الغالب النجاسة واذا شك في التعيين وجب غسل

كبه مثلاً لاتصالهما بخلاف ثوبيه فيتجري وان شك في أصابتها لثوب وجب نضجه (ثوب المصلي) أي محبولة ولو حكما فيدخل طرف العلامة الملقى بالأرض ولو لم يتحرك بحركته والمراد بالمصلي مراد الصلاة ولو صيبا و براد بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه (وبدنه) أي الظاهر وفي حكمه هذا داخل الفم والاذن والأنف والعين ولا يكفي في دم الفم مج الريق حتى يتقطع ويجب تعاقب نجس أو بعضه من باب تقليل النجاسة ان قدر ولو ظنه طاهرا عند التعاطي لان عجزه ولو تعدا بدءا (ماتعاسه أعضاءه) أي بالفعل لا ماتحت صدره أو بين ركبتيه ولا يضر مرور طرف

من رائحة المحين واذا يس كان كرائحة البيض ومن المرأة ماء أصفر رقيق والودي بدل مهمة وفي الباء وجهان التشديد والتخفيف وهو ماء أبيض نخين يخرج غالباً عقب البول والمذي بكسر الميم المذة ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالانعاظ أي قيام الذكر عند الملاعبة أو التذكار بفتح التاء أي التفكير ورماد النجس ودخانه نجس (فصل) تجب ازالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه وهو ما عساه أعضاءه اذا كان ذا كرا لها قادراً على ازالته بالماء المطلق فلأزالها بغيره وصلى لم تصح الصلاة واذا سقط على المصلي وهو في الصلاة نجاسة بطلت صلاته وكذا اذا ذكر وهو

ردائه على نجاسة خافة ولا نجاسة طرف الحصر ولا باطن الفروقة وأما الخباء فان مسه من مكان النجاسة ضرر والا فلا ما لم يرفعه على رأسه فيكون محمولا واذا كان يجنب المصلي من بكه مثلاً نجاسة ووضع عليه فلا تبطل الا ان سجد أو جلس عليه (ذا كرا الخ) أي والاندب له الاعادة في الوقت فقط (بالماء المطلق) متعلق بقوله تجب ويشترط زوال طعم النجاسة لالون وريح عسرا فيغتفران (بطلت صلاته) أي ان تعلق به شيء منها وكان الوقت الذي هو فيه متسعا لغسلها وكان عند من الماء ما يزيلها به أو ثوب طاهر يستتر به عورته والقيدان الأخران يجريان

في تذكرها والمعتد أنه لو استمر مع هذه القيود فالصلاة صحيحة مراعاة للقول بالسنية (ساترا)
 أي منفصلا عنه لا طرف رداء متصل به ولو طال (بمعنى عن يسير الدم) أي لعسر الاحتراز منه
 ولو خالطه شيء طاهر لا يزيد معه عن درهم وهذا بالنسبة للصلاة والمكث في المسجد وأما
 لو سقطت منه نقطة في طعام فأنها تنجسه (مادون الدرهم) المعتد أن الدرهم من اليسير
 ولو تجمع من مواضع كثيرة فيها نقط (٩) يسيرة ويعتبر مساحة لا وزنا كما قال والمراد الخ

(أثر الدمل الخ) أي مدنه وكذا الجرح
 ولو زاد الخارج عن درهم فإذا عصر
 فلا يعني إلا عن مقدار الدرهم مالم
 تتعد مع التقارب أو كان العصر
 لضرورة كحكة أو جرب أو وضع دواء
 فيعفى عن جميع الخارج (دم البراغيث)
 أي خرمها ويندب غسله إن تفاحش
 وكذا يندب غسل جميع ما يعفى عنه
 (وطين المطر) أي ومائه وطين الرش
 ومائه ويجب غسل طين المطر من
 الثوب والبدن إذا جف الطين من
 الطرق بخلاف ماء الرش ومستنقع
 الطرقات فالعفو لدوامه غالبا (غالبية)
 أي أكثر من الطين وكذا إن لم تكن غالبية
 وأدخل ذلك على نفسه بأن عدل
 عن الطريق السائلة من الطين بلا
 عذر (فرائض الوضوء) ولم يذكر
 شروطه وهي ثلاثة عشر فشروط الصحة

في الصلاة أن يشوبه أو يبدنه أو مكانه نجاسة وإذا
 كان المكان نجسا وجعل عليه ساترا طاهرا كشيئا
 بمنزلة أي ثوبا جازت الصلاة عليه مطلقا أعني
 للمريض والصحيح على ما رجحه ابن يونس (فصل)
 يعنى عن يسير الدم مطلقا أعني سواء كان دم حيض
 أو نفاس أو ميتة رآه في الصلاة أو خارجها من
 جسده أو غيره ويسير القحج والصدید واليسير
 مادون الدرهم والمراد بالدرهم البغلي أي الدائرة
 التي تكون بباطن الذراع من البغل وعن أثر الدمل
 إذا لم ينك أي لم يعصرو عن دم البراغيث وطين المطر
 وإن كانت العذرة فيه إلا أن تكون النجاسة غالبية
 أو يكون لها عين قائمة (فصل) فرائض الوضوء
 سبعة الأولى النية وهي القصد بالقلب فينوي

التي تتوقف الصحة عليها ثلاثة الأسلام وعدم الحائل وعدم المنافي وشروط الوجوب التي
 يتوقف الوجوب عليها خمسة البلوغ ودخول الوقت وحصول الناقض وعدم الإكراه والقدرة
 على ما يتطهر به وشروط الوجوب والصحة معاجزة العقل وارتفاع نوعي الدماء وبلوغ الدعوة
 ووجود ما يكفي من المطهر وعدم النوم والغفلة وهذه شروط للغسل أيضا (عند غسل وجهه)
 أي ويقدم للسنن المتقدمة نية بخلاف المتأخرة كسح الأذنين فتندرج في نية الفرض فلو قدم

الثنية عند أول مفعول ونوى الوضوء الشامل لجميع أفعاله لكنني وأراد بالفرض في قوله فرائض الوضوء ما تتوقف صحة العبادة عليه فيشمل الوضوء قبل دخول الوقت وللنافلة وضوء الصبي (أو رفع الحدث) أي المنع المترتب على الأعضاء واعلم أن الوضوء يرتفع في الإثناء لا بعد الفراغ ومثله الغسل والصوم والصلاة والاعتكاف وأما التيمم فيرتفع مطلقا لكونه طهارة ضعيفة والخمج والهمزة لا يرتفعان مطلقا للشبهة (المعتاد) خرج الأغم والأصلح فيجب على الأول غسل بعض شعر رأسه ولا يجب على الثاني غسل جميع ما انحسر عنه الشعر بل بقدر المعتاد من غيره (إلى آخر الذقن) أي في (١٠) حق غير ذي اللحية وأما هو فلا آخرها من

بقلبه عند غسل وجهه فرض الوضوء أو رفع الحدث أو استحالة ما كان الحدث مانعا منه الثانية غسل جميع الوجه وحده طولا من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن وعرضا ما بين الأذنين ويتفقد في غسله أسارير جبهته وهي التكاميش التي تكون في الجبهة وظاهر الشفتين وما بين المخجرين ويجب تحليل شعر اللحية الخفيفة وغسل ما طال من اللحية الكثيفة الثالثة غسل اليدين مع المرفقين ويجب تحليل أصابعهما

الظاهر لا من الباطن ولا يجب غسل شعر الصدغين ولا البياض الذي فوق التدين بل يحسمان مع الرأس على الراجح ولو طال شعر الصدغين وأما البياض المسامت لهما أو تحتها فيغسل وأخذ الفاصل بين الوجه والرأس يغسل ويمسح من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (ويتفقد) أي يتعهد في غسله أي الوجه أسارير جبهته فذلكها بأصبعه إن أمكن بلامسة والا اكتفى بإيصال الماء كوضع غائر في العضو وكذا يتعهد بظاهر عينيه ويزيل القذى منها ما لم يشق جدا فإن وجد بعد الوضوء ما يمكن

حدوثه جل على الطرفين ولو في عضو غير العينين (وظاهر الشفتين) وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبيعيا (المخجرين) تنية مخربوزن مجلس ثقب الأنف (تحليل) أي إيصال الماء إلى البشرة وانخفيف ما تظهر البشرة تحتها ويكره تحليل الكثيفة فإذا كان بعضها خفيفا وبعضها كثيفا فلكل حكمه والحاجب والشارب كاللحية (مع المرفقين) جمع مرفق وهو طرف الساعد المتصل بالعضد فلو قطع ما عند المرفق وجب غسله ويجب على الاقطع أجرة من يوضئه فإن قدر على مس الماسن غير ذلك كفى (تحليل أصابعهما) ويندب أن يكون من فوق وإن يكون تحليل أصابع كل يدها لأن الترتيب بين اليمنى واليسرى مستحب ويجب جمع رؤس الأصابع وذلكها بوسط الكف ويعني عن الوسخ الذي تحت الأظافر وليس على

الرجل نزع خاتمه الماذون له فيه بان كان فضة لا يزيد عن درهمين ولو ضيق الا يصل الماء تحت
وكذلك أساور المرأة وخواتمها الغير الحديد والنحاس فلو نزع ذلك وهو ضيق ولم يغلب على الظن
وصول الماء تحت فلا بد من المبادرة بغسله وأما غير الماذون فيه فلا بد من نزع أي إزالته عن
موضعه ان كان ضيقا ويكفي تحريكه ان كان واسعا يصل الماء تحت ولا بد من نزع كل حائل
ينع سرعان الماء حتى المدا للكتاب ان رآه قبل الصلاة وأمكنه إزالته لا بعد العسر الاحتراز
منه حيث أمر به عليه ومثل (١١) الكتاب بانه وصانعه (مسح جميع الرأس)

ويستحب أن يكون بماء جديد ويكره
بغيره كبذل لحته لانه ماء مستعمل في
حدث وان كان شعر الرأس مضافا
فيعمل بهذا الضابط

ان في ثلاث الخيط يضفر الشعر
فتنقذه في كل حال قد ظهر
وفي أقل ان يمكن ذاشده

فالتقص في الطهرين صار عدمه
وان خلا عن الخيوط أبطله
في الغسل ان شذوا لأهملة

واذا علم أن المرأة إذا أمرت بمسح جميع
رأسها ترك الصلاة فانها تمسح البعض
بقليد الشافعي (وقيل لا يعيده) هو
المعتمد وحلق اللحية أو الشارب أو
العنفقة حرام يؤذب فاعله لغیر ضرورة

الرابعة مسح جميع الرأس وأوله من مبدأ الوجه
وآخره منتهى الجمجمة ومن يوضأ ثم قلم أنظافره أو
حلق رأسه فانه لا يعيد غسل موضع التقليم ولا مسح
الرأس واختاف اذا حلق لحته بعد الوضوء فقليل
يعيد غسل موضعها وقبل لا يعيده الخامسة غسل
الرجلين مع الكعبين وهما العظمان الفاتحان
في طرفي الساقين ونذب تخليل أصابعهما
السادسة ذلك وهو إمرار اليد على العضومع
الماء ولا يشترط متارنته للصب السابعة الموالاة
وهو أن يفعل الوضوء كله في فور واحد من غير
تفريق متفاحش مع الذكر والقدرة وسننه ثمانية

(ونذب تخليل الخ) أي لان شدة اتصال الاصابع صيرتها كالعضو الواحد لكن لا بد من سريان
الماء بينهما وينذب اليد بمخصر اليمنى واليمنى بمخصر اليسرى والاولى أن يكون التخليل من
أسفل بسبابة اليسرى أو مخصرها انتهى عن مباشرة باطن الرجل باليمنى (الدلك) ويكفي
فيه غلبة الظن (متفاحش) وحده أن يحق العضو الاخير فلو غسل وجهه ويديه وحصل
فصل ثم مسح رأسه قبل جفاف اليد الأخيرة وبعد جفاف غيرها لم يضر (مع الذكر والقدرة)
فيدان في الوجوب فيمنى الناسى بنية والعاجز يدونها حيث كان مستحبا لها (وسننه) جمع
سنة وهي ما فعله النبي وواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه والفضيلة ما فعله ولم يواظب عليه

(غسل اليدين) أي إلى الكوعين والكوع طرف الساعد مما يلي الإبهام ويكون الغسل قبل الإدخال من تمام السنة إذا كان الاناء قد رآية الغسل وأمكن الإفراغ منه والأدخلة مافيه وكذا في الماء الكثير مطلقاً والجاري البسير (وينوي الخ) الأولى أن يقول ويندب أن يغسلهما ما يشاء لانه تعبد قال العلامة الأمير وحديث فانه لا يدري أين يأتى يده لا يطرد علة (على حديثها) أي ندبا وعن ابن القاسم يغسلهما (١٣) مجتمعتين وهو أسهل والتثليث من تمام السنة وقيل إن كلام من الثانية

والثالثة مستحب كالمضمضة والاستنشاق (ويجبه) أي يطرحه فلو ابتلعه أو سال بدون مج لم يكن آتيا بالسنة وكذا لو لم يخضضه (بنفسه) بفتح الفاء والجذب من تمام السنة (وهو دفع الماء) فلو تركه يسيل من غير دفع لم يكن آتيا بالسنة ووضع الأصبعين من تمام السنة وكونهما من اليسرى مستحب لأنها المعتدة لازالة الاقدار (ويبالغ غير الصائم) أي ندبا وأما الصائم فيكره له ذلك (ثلاث) فلو غضمض ثلاثا من غرفة خالف الأفضل وكذا لو استنشق (ظاهرهما) وهو ما يلي الرأس وباطنهما وهو ما يلي الوجه لانهما خلقتا كأرودة ثم انفتحتا وليستتا من الوجه ولا من الرأس (في صماخيه) وهما ثقب الاذن فسخهما من تمام السنة وقيل سنة

الأولى غسل اليدين قبل إدخالهما في الاناء وينوي يغسلهما التعبد ويغسل كل واحدة على حديثها ثلاثا الثانية المضمضة وهي إدخال الماء في الفم ثم يخضضه ويجه الثالثة الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه لداخل أنفه الرابعة الاستنشاق وهو دفع الماء من الأنف بنفسه مع جعل السبابة والإبهام من يده اليسرى على أنفه ويبالغ غير الصائم في المضمضة والاستنشاق والأفضل أن يتمضمض ثلاث غرفات ثم يستنشق ثلاث غرفات الخامسة مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بأن يدخل سبابتيه في صماخيه ويجعل إبهاميه على ظاهرهما السادسة تجديد الماء لمسح الأذنين السابعة رد اليدين في مسح الرأس الثامنة ترتيب

مستقلة وريح ويكره تبسع الغضون لان المسح مبني على التخفيف فيمر إبهاميه على ظاهر الشصتين لا يخرع دوران السبابتين في مقابلتهما من الباطن (تجديد الماء) وقيل إنه مستحب (رد اليدين) أي بعد تمام المسح الواجب فذوالشعر الطويل يمسح رأسه أربع مرات على الاظهر لأن الذي يمسح ثانيا غير الذي يمسح أولا وإذا جفت اليد في المسح الواجب وجب التجديد لا في الردف لا يجتدبيل يسقط (ترتيب فرائضه) فلو خالف أعاد المنكس أي

المقدم عن محله استئنا مرة على المعتمد وما بعده مرة مرة ثانياً كان عن قرب بأن لم يحف
العضو الآخر لا فرق بين كونه نكس ساهياً أو عامداً فان طال الأمر أعاد المنكس وحده ان
كان ساهياً وان كان عامداً ابتداء الوضوء ثانياً (تنبيه) أي ايقاظ لما يذكره (من ترك) أي ولو
شكاً لم يستنكه الشك والترك العمل به (فانه يأتي به) أي ان كان الترك نسياناً مطلقاً أو
عمداً أو عجزاً ولم يطل فان طال ابتداء الوضوء ويستحب أن يأتي بما بعده في حالة القرب (ومن
ترك سنة) أي ولو عمداً (وبفعل تلك) (١٣) السنة) أي ان لم ينب عنها غيرها ولم توقع فعلها
في مكروه فلا يغسل يديه الكوعيه ان

فرائضه (تنبيه) من ترك فرضاً من فرائض
الوضوء فانه يأتي به ثم يعيد الصلاة ومن ترك سنة
فانه لا يعيد الصلاة ويفعل تلك السنة لما يستقبل
من الصلوات * وفوائده إحدى عشرة الأولى
التسمية في ابتداء الوضوء بأن يقول بسم الله واذا
نسيها في ابتدائه ثم تذكرها في أثناءه أتى بها الثانية
الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو رافع طرفه
الى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من المتطهرين الثالثة أن
لا يتكلم في وضوئه الرابعة قل الماء بلاحد كالغسل
مع إحكامهما بكسر الهمزة أي إتقانها الخامسة

نسيها الثانية الفرض ولا يأتي بالاستئنا
لانه توقع في إعادة الاستئنا رابع مرة
ولا يأتي برذ الرأس لانه توقع في تحديد
الماء للرد وكذا لا يجدد الماء لمسح الاذنين
لو مسحهما بإيمل لحيته مثلاً لانه توقع في
كراهة تكرار المسح (لما يستقبل) أي
ان طال الأمر بأن صلى بذلك الوضوء
والأتي بها واحدها بغير قيد الاستقبال
للصلاة ولماسئل مالك عن رجل نسي
وغسل وجهه قبل أن يتضمض قال
فليتضمض ولا يعيد غسل وجهه
(بسم الله) الافضل تكميلها على الاربع
هنا وفي الغسل والتيمم (طرفة) بسكون
الراء أي بصره الى السماء وان لم يرها

لحائل أو عني لانها قبله الدعاء (من التوابين) أي الذين كلما أذنبوا تابوا والمراد اجعلني من
التوابين من الذنوب المحقة على في علمك واجعلني من المتطهرين من غيرها كالمعلقة على الدعاء
ونحوه بان يوفقني لما علق به عدمها أو أن الواو بمعنى أو أي اجعلني من أحد القسمين (أن
لا يتكلم) أي بغير ذكر الله ودعاء الاعضاء لأصله نعم ورد اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري
وبارك لي في رزقي وقنعني بما رزقته ولا تفتني بما رزوت عني يقول ذلك في حال الوضوء أو عقبه
(قل الماء) أي تقلبه ولو على شاطئ بحري يكره السرف (بلاحد) أي بعد ونحوه وقوله كالغسل
بضم الغين أي أنه يطلب فيه تقليل الماء بلاحد بصاع ونحوه بل المدار على سبيلان الماء على

العضو ولا يشترط سبلانه عنه والصاع أربعة أمداد والمذمل واليسدين لا مقبوضتين ولا
مقبوضتين (السؤال) أي الاستيالة فانه يطيب الفم ويحلو الاسنان ويذهب البلغم ويقوى
البصر والصلاة به سبعين صلاة بغيره والافضل أن يكون من أزاله وأن لا يزيد عن شبر وأن
يكون عرضا في الاسنان وطولا في اللسان وأن (١٤) يبدأ بالجانب الايمن ويجعل الخنصر

والابهام تحتة والثلاثة فوقه ومن
اللطائف قول بعضهم

جلا المسألة من الثغر منه

فجل بذاته واكتسب المزايا
وأشد قومه نهارا وعجبا

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
(غير الصائم) أي وأماله في كره فقط حيث

لم يجسده طعما (ان كان مفتوحا) أي
والاجعله على يساره ليفرح منه في عينه

(اليامن) هذا في اليسدين والرجلين
لا في الاذنين بل يمسحهما معا (بقدم

الرأس) وكذا ينسحب في سائر الاعضاء
البدا بأولها (مع المسنون) وكذا ترتيبه

مع الفرائض (المغسول) ولا بد أن يأتي
في كل مرة بذلك وتخليل الاصابع والا

لم يكن آتيا بالمندوب (فانه لا يستحب)
بل يكره (هل تكره) هو المعتمد ومحل

ذلك ان آتى بها تعبدا لانه زيادة على
ما حده الشارع وأماله تبردا ونحوه فيجوز

(ولا يستحب الخ) بل يكره لانه من الغلو
في الدين وأما حديث إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم

أن يطيل غرته فلا يفعل فلم يصحبه عمل أو المراد بإطالة الغرة فيه ادامة الوضوء وفي الحديث
اكتفاء أي يطيل غرته وتجميله والغرة بياض في الوجه والتجميل بياض في اليدين والرجلين

(ولامسح الرقبة) بل يكره واستحبه الحنفية لخبر من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن من الغسل

السؤال يعود رطب أو يابس والأخضر أفضل
لغير الصائم فان لم يجد عودا فبأصبعه أو بشيء

خشن ويستاك باليمن ويكون قبل الوضوء
ويتمضمض بعده وإذا بعد ما بين الوضوء والصلاة

استاك وإن حضرت صلاة أخرى وهو على طهارة
استاك لثانية السادسة أن يتوضأ في مكان طاهر

السابعة أن يكون الأمان عن يمينه ان كان مفتوحا
الثامنة أن يقدم غسل اليامن على الميامن التاسعة

أن يبدأ بعقد الرأس العاشرة أن يرتب المسنون
مع المسنون كالمضمضة والاستنشاق الحادية عشرة

أن يكرر المغسول ثلاثا بخلاف الممسوح وهو
الرأس والأذنان فانه لا يستحب تكرار مسح

(تنبيه) الزيادة على الثلاثة غير مشروعة
واختلف هل تكره أو تمنع قولان مشهوران

ولا يستحب إطالة الغرة وهي الزيادة على ما وجب
غسله من الوجه واليدين مع المرفقين ولا

في الدين وأما حديث إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم

أن يطيل غرته فلا يفعل فلم يصحبه عمل أو المراد بإطالة الغرة فيه ادامة الوضوء وفي الحديث
اكتفاء أي يطيل غرته وتجميله والغرة بياض في الوجه والتجميل بياض في اليدين والرجلين

(ولامسح الرقبة) بل يكره واستحبه الحنفية لخبر من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن من الغسل

في الدين وأما حديث إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم

ولم يأخذ ما منابه لان عمل أهل المدينة على خلافه (ولا بأس بالخ) أي يجوز ولم يذكر المصنف
مكروهات الوضوء وهي ست نظمها الحدادى فى قوله

وبكره الوضوء فى بيت الخلا * وكشف عورة اذا انتفى الملا
وغبرذ كراهته ثم السرف * والزبد فى فعل على ما يعرف
كذا اقتصار عالم بالواحدة * أوضد أو أطلق وجوز فائده

وقوله أوضد الخ يشير الى الخلاف فانه قيل بكره الاقتصار على الغسلة الواحدة للعالم لانه قدوة
وقيل انما يكره ذلك لضده وهو الجاهل لان شأنه التساهل وعدم الاستيعاب بالواحدة وقيل بكره
لهما وهو معنى قوله أو أطلق وقيل (١٥) بالجواز لهما والمراد بالجواز خلاف الاولى وذكر

هذا الخلاف فائدة جلية (واجب)
الراجع أنه يجرى فيه الخلاف فى ازالة
النجاسة وتقديمه على الوضوء مستحب
فقط قلوا أخره عنه واستحبى بظاهر كفه
أو بجائل كيف لا ينقض مس الذك من
فوقه كفى (بالماء) ويكفى بدله الاستجمار
بالاحجار وما فى حكمها من طوب وطين
يابس وخشب وقطن وصوف ونحو ذلك
ويحرم بكل محترم كالذهب والفضة
والورق لما فيه من النشاء والمتنجس
والنجس فان أنقت أجزأت كاليد

مسح الرقبة ولا بأس بمسح الاعضاء بالمشد بل
﴿فصل﴾ الاستنجاء واجب وهو غسل
موضع الحدث بالماء ويستحبى من كل ما يخرج من
المخرجين معتاداً سوى الريح وصفته ان يسداً
بغسل يده اليسرى قبل ملاقاتها الأذى ثم يغسل
محل البول ثم ينقل الى محل الغائط ويصب الماء
على يده غاسلاً بها المحل ويسترخى قليلاً ويحيد
العرك حتى ينقى المحل ثم يغسل يده بعد ذلك بالتراب

ويستحب أن يتبع الاستجمار بالاستنجاء ليجمع بين الماء وغيره ويتعين الماء فى منتشر عن
مخرج كثير بأن ينتهى الى الآلية أو بعم الحشفة أو جلها وفى منى خرج بلذة معتادة عن فرضه
التيمم أو بلذة غير معتادة وأوجب الوضوء وكذا يتعين فى منى وبول امرأة وتغسل كل ما يظهر
من فرجها عند جلوسها ويحرم ادخال الاصبع فيه (معتاداً) أى لا حصى ودود ولو ببله لم
تكثر (سوى الريح) وبكره الاستنجاء منه (وصفته) أى الكاملة أن يبدأ بغسل يده أى بل
ما يلاقى الأذى منها لئلا تعلق بها الرائحة إن لاقاهم حاجقة فالبدء بالبل مندوب وكون المبالول
اليسرى مندوب آخر فان عجز عن الاستنجاء بيده وكل زوجته أو أخته وتقدم غسل محل البول
مندوب لئلا تصل النجاسة ليداه أبالدبر وهذا ما لم يكن عادة التقطير عند غسل دبره والا
أخره (ويجيد العرك) أى اللك (ونحوه) كالغاسول والصابون وانما يحتاج التراب ونحوه

ان لم يلبها أولا (والاستبراء) أي طلب البراءة من الحدث واجب اتفاقا ولو ضاق الوقت لانه مناف لطهارة الحدث التي هي شرط قال العلامة الامير وما شك فيه بعد كنقطة فعقوا أي لا يلزمه التفتيش فان فتش وراها وجب غسلها واعادة الوضوء ما لم يكن مستنكها فان وجد بلا وشك هل هو ماء أو بول عني عنه (وصفته من البول) أي وأما الغائط فيكفي الاحساس بأنه لم يبق في المخرج شيء ويحرم ادخال الاصبع فيه من رجل أو امرأة فان تعين الادخال لخراج الخبيث فعقوا (السبابة والابهام) أي من (١٦) اليسرى (الى يسرته) بضم الموحدة

وسكون المهملة أي كثرته وهي رأس الذكر وقوله ويستره عشرة فوقية (ثلاث مرات) أي ان احتاج لذلك ويزيد بمقدار الحاجة ويترك ما شك فيه ان كان مستنكها وانما طلب التخفيف في السات والنتر لان قوتها توجب استرخاء العروق عما فيها فلا تنقطع المادة وتضر بالمثانة وربما بطل الانعاط وينبغي أن يحذر من التطويل واسه تقصاء الاوهام فان ذلك يؤدي الى غشك الوسوسة واذا طال الامر عليه فينبغي أن يهزم بأصبعه بين القبل والذرفانه يدفع الواصل ويرد الحاصل (وفي وجوب النية) هو الصحيح لكن لو تركها في حال غسله كله صحت الصلاة على الراجح لانها

ونحوه والاستبراء واجب وهو استفراغ ما في المخرجين من الأذى وصفته من البول أن يجعل ذكره بين أصبعيه السبابة والابهام فيمرهما من أصله الى يسرته ويستره يفعل ذلك ثلاث مرات بخفة في السات والنتر ويجب غسل الذكر كله لخروج المذي وفي وجوب النية في غسله قولان **فصل** آداب قضاء الحاجة أربعة عشر أدبا الأول ذكر الله عند ارادة الدخول قبل الوصول الى موضع الأذى فيقول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث والخبائث ويقول بعد الخروج منه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني

ليست واجبة شرطا واذا اقتصر على غسل بعضه بنية أولا فقولان مرجحان (آداب) جمع آداب أي مطلوب والمراد به ما يشمل الواجب كاستناره عن أعين الناس ذكر الله أي بخصوص ما ورد فلونسي حتى دخل الخلا أو انكشف وتها بالجلوس في غيره كاصبراء فلا يأتي بالذكر ويكون تنزيهه المذكور عن الاتيان به في تلك الحالة قائما مقام تحصنه به (الخبيث) بضم الموحدة جمع خبيث أي ذكران الشياطين والخبائث جمع خبيثه أي اناتهم وروى الخبيث بسكون الموحدة وراديه الكفر ورايد الخبائث الشياطين مطلقا (بعد الخروج منه) أي من محل الأذى الشامل للصبراء (أذهب عني الأذى) وفي نسخة أذهب عني الحزن والبلاء وعافاني

(ولا يجوز الخ) أي يكره على المعتمد ولو كان معصفا إذا لم تدع ضرورة اليه من ارتباع أو خوف ضياع والإجاز كما يجوز إذا كان بسائر مطلقا وأما قراءة القرآن فيه فتحرم والذي كره فيه أشد كراهة من الدخول بما فيه ذكر (ولا يجوز) أي يكره الاستنجاء ولو خارج الخلاء أي التكنيف بشئ أي باليد ملتبسة بشئ فيه ذكر الله كاسم الله المكتوب على الخاتم أو اسم نبي ولو غير نبينا إذا كان مقرونا بما يقتضي اختصاصه باسم نبي نحو عليه السلام لا مجرد اسم صاحب الخاتم الموافق لاسم نبي (واليمني في الخروج) والقاعدة أن كل ما كان من باب التكريم يستحب فيه التيامن كلبس نعل وسراويل ومشط شعر وحلق رأس ودخول مسجد وخروج من حمام وكثيف ووكاله وما كان بضده (١٧) يستحب فيه التيسر كنزع نعل وسراويل وخروج من مسجد ودخول حمام ووكاله وكثيف

ولا يجوز دخول الخلاء بشئ فيه ذكر الله تعالى كالخاتم والدرهم ولا يجوز الاستنجاء بشئ فيه ذكر الله تعالى الثاني أن يقدم رجله اليسرى في الدخول واليمني في الخروج الثالث أن يقضي حاجته وهو جالس الرابع أن يديم الاسترخاء حتى يدنو من الأرض الخامس أن يعتمد على رجله اليسرى السادس إلى الرابع عشر أن يفرج بين فخذه وأنها يجتنب الموضع الصلب والماء الدائم وأن يغطي رأسه وأن لا ينكأهم إلا لهم كخوف فوات نفس أو مال

(٢ - عزيه) اليسرى ويرفع عرقوب اليمني فان ذلك أعون على استفراغ مافي المحل (اليمين) لم يذ كر كل واحد على حدته اختصارا (أن يفرج الخ) أي لانه أبلغ في استفراغ مافي المحل (الموضع الصلب) بضم الصاد وسكون اللام أو فتحها مشددة كسكرو لم يسمع فتح الصاد مع سكون اللام كما في منح الجليل ومحل اجتنابه ان كان نجسا وأما ان كان طاهرا فانه يجلس به ولبعضهم

بإطاهر الصلب اجلس * وقم برخو نجس والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم إن تعكس

(والماء الدائم) أي الراكد فيكره فيه حيث كان يسيرا وقيل يحرم ويكره في الكثير أيضا ما لم يكن مستنجرا أو جاريا (وان يغطي رأسه) أي يكره أن يدخل مكشوف الرأس (وأن لا ينكأهم)

أى بكرة لان الكلام حين قضاء الحاجة ومنعاهاتهما يورث الصم الملهم فيندب تارة كطلب ما يزيل به أذاه ويجب أخرى كما اذا خاف على أعشى من الوقوع في مهواة أو مال له بالبان كان يضربه ويجوز الكلام اذا خشى ضياع مال قليل ويكرهه رد السلام واجابة المؤذن والحمد عند العطاس وتشميت العاطس (بتقى الريح) أى يتباعد عن الجهة التى يقطن اثنان الريح اليه منها والمراد بالحجر الشق فى الارض ويكره قضاء الحاجة فيه بولا أو غائطاً مخافة خروج شئ من الهوام يؤذيه أو لكونه من مساكن الجن وقد قيل إن (١٨) سبب موت سيدنا سعد بن عباد بن بوله

فى الحجر (والملاعن) جمع ملاعنة وفى الحديث اتقوا الملاعن الثلاث وفسرت بموضع جلوس الناس وطرقاتهم وموردتهم وهو يفيد التحريم اذ فاعل المكروه لا يلعبن والتغوط أشد من البول والمورد داخل فى قول المصنف مواضع جلوس الناس لانه موضع جلوس لاخذ الماء منه فقد ذكر ثلاثة فى المعنى لاثنتين (فان كان فيه سائر) أى بينه وبين القبلة ولو قدر ثلثي ذراع طولا وقدر ما يسترا وراكه عرضا (المختار منهما المنع) أى والراجح منهما الجواز (وأما فعله) أى الحدث ومثله الوطء وقد نظم ذلك الاجهوى بقوله تجوز فضله ووطء فى الفضا بسائر لقبله فى المرتضى

وأن يتقى الريح والحجور والملاعن الثلاث وهى مواضع جلوس الناس وطرقاتهم وأن يستتر عن أعين الناس وأن يبعد عن مسامعهم اذا كان فى الفضا وأن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها اذا كان فى الفضا ولم يكن فيه ساتر فان كان فيه ساتر فى منعه قولان المختار منهما المنع وأما فعله فى المنزل فيجوز مطلقا أعنى سواء كان هناك ساترا أم لا كان هناك مشقة أم لا (فصل) نواقض الوضوء أربعة الاول الردة وهى كفر المسلم الثانى الشك فى وجود الطهارة أو فى الحدث أو فى السابق منهما ما لم يستنكحه الشك الثالث الحدث

وفى سواء فالجواز مطلقا * وهكذا أفاده من حقا (نواقض الوضوء) وجه تأخيرها عن الوضوء أن الناقض للشيء متأخر عنه (الردة) فمن سب الله أو سب نبيا مجمعا على نيوته أو ملامحها على ملكيته انتقض وضوءه وبطلت جميع أعماله فيجب عليه إعادة الحج لانه مغيب بالعمر وتسقط الزكاة وفوائت الصلاة ان لم يرتد لذلك وفى الحقيقة المسقط الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولا يعيد الغسل على الراجح ومن أفتى امرأة لتبين من زوجها أو آخره يدا الاسلام فانه يرتد حيث شرح بالكفر صدرا (أو فى الحدث) أى بعد تنقن الطهارة (أو فى السابق منهما) أى بعد تنقنهما وكذلك لو شك فيهما وشك فى السابق منهما (ما لم يستنكحه)

بان يأنه كل يوم مرة وتضم الوسائل بعض البعض لا المقاصد فان آتاه يوم في الغسل ويوما في
الوضوء فستتكم لا يوما في الطهارة ويوما في الصلاة (السبيلين) أي القبل والدر على وجه الصحة
لا المرض فن به سلس بول أو مذى أو ربح فان وضوءه لا ينتقض حيث لازم جل الزمن أو نصفه
لأقله قال العلامة الأمير ومنه النقطة ويعني عن غسلها ان أنت كل يوم مرة (والاعتباد) أي
لا حصي ودود ولويلة وكذلك الدم والقح اذا كانا خالصين ومثل السبيلين الثقبة تحت المعدة
ان انسدا (لمس الخ) ولو من فوق حائل كصيف مالم يكن كالطراحة ويشترط أن يكون اللامس
بالغاف الصبي لا ينقض بلمسه بل ولا جماعه واللمس ملاقاته جسم لاخر لطلب معنى فيه كحرارة
واللمس تلاقيهما على أي وجه كان (١٩) فهو أعم (من توجد) مفعول لقوله لمس فهو من

وهو ما خرج من أحد السبيلين على وجه الصحة
والاعتباد الرابع الاسباب وهي ثلاثة اول لمس
من توجد اللذة بلمسه في العادة كالزوجة والأمة
ان قصد اللذة ووجدها أولا أو وجدها من غير
قصد إلا القبلية في الفم فانها تنقض مطلقا فلا تراعى
فيها اللذة وقولنا لمس من توجد اللذة بلمسه عادة
احترازا من لا توجد اللذة بلمسه عادة فانها لا تنقض
كالصغيرة التي لا تشتهي والمحرم كالأم والابنت
والاخت الثاني مس ذكر نفسه المتصل بباطن كفه

لا اجسادها (أولا) بسكون الواو أي لا وجدها ولكن قصدتها فالنقض عما لا يقصده وهذا توسط
بين اطلاق الشافعية النقص بلمس المرأة وقول الحنفية لا نقض ولو ضم وقيل في الفم (الا القبلية
في الفم) أي ولو بلا صوت وأما القبلية على غير الفم فيجرب فيها تفصيل اللبس (تنقض مطلقا)
أي وان بكره أو استغفال للقبل فينتقض وضوءهما معا لوداع أو زوجه مالم يلتذ (التي لا تشتهي)
كنت ست سنين لا سبع والتحقيق أن ذلك يختلف بحسب الأشخاص فقد تكون بنت ست
أشهى من بنت ثمان (والمحرم الخ) تبع في هذا المختصر وهو ضعيف ودرج في المجموع على
خلافه ونصه ونقض لمس المحرم ان وجد خلافا لما في الاصل كان قصده وكان فاسقا شأنه اللذة
بمحرمه كما في الحاشية والعبارة في المحرمية وغيرها بما يظن (ذكر نفسه) أي ان كان بالغاً وأما
ذكر غيره فيجرب على أحكام الملاسة لهما معا (المتصل) أي لا المنقطع ولا ينقض من موضع

الجذب بفتح الجيم أى القطع (أو مجنبها) ومنه رأسها القريب من الظفر لا بالظفر الطويل فلو شك هل مس بالظفر أو برأس الاصبع انتقض (٣٠) ولا فرق بين كون الاصبع أصليا

أو زائدا بشرط الاحساس فيهما (ولو كان خفيفا) أى ما لم تشد دخفته بحيث يكون وجوده كالعدم والافتقار (ولا بالفهته) وينتقض بها عند أى خفيفة إن أسمع جاره ما لم يقصد بها الخروج من الصلاة (على المذهب) أى ألطف أم لا وهذا هو المعتمد والقولان بعده ضعيفان (ولا بأس الدبر) أى خلافا للشافعية حيث جعله كالذكر ولا تنقض بهما عند الخفية (ولا بالانعاط) أى قيام الذكرك من غير لذة وكذا لو التذام ما لم يخرج منه مذى فمقتضيه (من غير انعاط) وكذا بالانعاط حيث لم يحد (القرقرة) أى الريح الشديدة المسموعة داخل الجوف والمعتمد أنها لا تنقض (قال فى الكتاب) أى المدونة وما قاله ضعيف والمعتمد قول الاشياخ ولا يبعد أن يكون تفسيرها فى الكتاب (الثالث) أى من الأسباب (زوال العقل) أى استناره ويحمل فى النوم على استنار الشعور فقط لانه حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الانخوة المتصاعدة تمنع حواسه الحركة وعقله الإدراك

أو مجنبه أو ياطن الاصابع أو مجنبها من غير حائل عمدا أو سهوا التذام لأمسه من الكثرة أو غيرها ولا ينتقض عنه من فوق حائل ولو كان خفيفا ولا بالفهته فى الصلاة ولا بأس امرأته فرجها على المذهب وقيل ينفذ مطلقا وقيل ينتقض إن قبضت عليه أو ألطفت أى أدخلت يدها بين شفريرها ولا ينتقض إن مست ظاهره ولا بأس الدبر ولا الأثنيين ولا بالانعاط من غير لذة ولا باللذة بالنظر من غير مذى ولا بالتفكير مع اللذة فى قلبه من غير انعاط ﴿فرعان﴾ الأول القرقرة الشديدة توجب الوضوء الثانى قال فى الكتاب إن صلى وهو يدافع الحدث أعاد أبدا وقال الاشياخ إن منعه ذلك من تمام الفرائض أعاد أبدا وإن منعه من تمام السن أعاد فى الوقت وإن منعه من تمام الفضائل فلا إعادة عليه الثالث زوال العقل بالانغماء أو الجنون أو السكر كان السكر بحرام أو حلال أو بنوم إن ثقل طال أو قصر بخلاف النوم الخفيف فإنه لا ينتقض ولو طال وهو الذى يشعر صاحبه بمن يذهب ومن يأتى والثقل

(أو حلال) أى كلين حامض شربه وهو يظن أنه لا يسكر (ولو طال) ويستحب منه الوضوء عند الطول (لا يشعر الخ) ومن علامته أن لا يشعر صاحبه بالصوت المرتفع وأن لا يشعر بانحلاله

حبه أو بسقوط شيء من يده والانهيف (على المحدث) أي حدثاً أصغراً كرموانع الاكبر
 فيما يأتي ومن استحل الصلاة لا يدون وضوءه كفر لا إن أقرب بوجوبه وتركه عداً فحرم والصلاة
 بأطلة واستظهر العلامة العدوي أنه لو تبين للضرورة عند احتلامه خوفاً من نسبته للواط أو الزنا
 وصلى صحت صلاته ويكون غزلة فاقد الماء (ومس المصحف) مثلث الميم وأراد ما يشمل جلده
 مادام متصلاً به ويجوز القراءة فيه من غير مس إذا قلب الورق له الغير حيث كان حدثاً أصغراً
 (وجله) أي ما لم يكن مع أمتعة مقصودة بالجل أو يجعل حراً بسائر يكتنه من جلده أو غيره
 والإجاز كما يجوز جله إذا خاف عليه (٢١) من الغرق أو الحرق أو استيلاء كافر عليه

هو الذي لا يشعر صاحبه بذلك ويحرم على المحدث
 الصلاة والطواف وسجود التلاوة وسجود السهو
 ومس المصحف بيده أو يعود وجهه بخريطة أو علاقة
 ويجوز مس اللوح للعالم والمتعلم على غير وضوء ومس
 الجزء المتعلم ولو كان بالغاً ويكره للصبيان مس
 المصحف الجامع للقرآن من غير وضوء (فصل في)
 وموجبات الغسل أربعة انقطاع دم الحيض
 ودم النفاس والموت والجنابة وهي نوحان خروج
 المني المقارن للذة المعتادة من الرجل أو المرأة في
 نوم أو يقظة بفتح القاف ضد النوم وقد يجب

ويكره كتابة القرآن بحائط مسجد أو
 غيره ويجوز مس النفسير الذي فيه
 الآيات المتعددة المتوالية كثيراً ولو
 لمحدث أكبر وله أن يكتب الصحيفة فيها
 مواظ وآيات من القرآن وأن يقرأ
 الكتاب الذي يعرض عليه وفيه الآيات
 (مس اللوح) أي حال التعليم والتعلم
 وما ألحق به ما حكم له وقت الذهاب للبيت
 (للتعلم) وكذا للمعلم ومثل الجزء الكامل
 ومن لم يحفظ ويريد القراءة فيه حكمه
 حكم المتعلم (لصبيان) أي غير المتعلمين
 وإنما كره في حقهم فقط لعدم خطابهم
 بالحرمة (وسوجبات) أي الأمور التي
 توجب الغسل على المكلف في نفسه

أو في غيره فصح عدم الموت موجبا (ودم النفاس) هذا هو الموجب الثاني وفي بعض النسخ
 والنفاس باسقاط دم والتحقيق أن المدار على تنفس الرحم بالولد كان معه دم أم لا (المقارن
 للذة) أي حقيقة أو حكماً بان يكون الخروج ناشئاً عنها لقوله فيما يأتي وقد يجب الخ وأما إن
 خرج بلا لذة أو بلذة غير معتادة كما إذا هزته دابة فامني فانه لا يوجب الغسل بل الوضوء فقط ما لم
 يحس بمبادي اللذة فيستدعيها حتى يمني (في نوم) متعلق بخروج ولا يشترط أن يكون خروج
 بلذة فمن رآه في ثوب نومه ولم يذكرا احتلاماً ووجب عليه الغسل وأعاد من آخر نومة نامها فيه
 فان نام فيه شخصان ووجب عليهما الاثلاثة وان شك أمني أم مذى اغتسل فان شك في ثالث

فلا غسل (مثل أن يجامع الخ) أنت خير بان الموجب في هذا المثال الجماع الذي لا يشترط معه انزال الأن يحمل على الجماعمة فيعادون الفرج لكن يعكز عليه أيها ما إذا اغتسل حينئذ ثم أنزل لا يجب عليه الغسل مع أنه يجب لأن غسله السابق لم يصادف محلاً بخلاف ما إذا نزل بعد غسل من جامع في الفرج فإن عليه الوضوء فقط (حشفة البالغ) وأما الصبي فلا يجب الغسل عليه ولا على موطوءه إن كانت بالغة ما لم تنزل فيجب عليها وأما يندب للصبي إن أمر بالصلاة ووطئ مطيعة وكذا الصغرة إن أمرت بها ووطئها بالغ (أو غيره) كبهيمة بشرط الاطاقة في المغيب فيه والا فلا غسل ما لم ينزل ولا يضر تغيب الحشفة بين الشفرين ولا تغيب بعضها في الفرج ولا يشترط الانتشار (أوميت) (٢٢) ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه وأما

لو غيبت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا غسل عليه ما لم تنزل لعدم لذتها غالباً بذلك (وان لم ينزل) أي لحديث إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وأما حديث إنما الماء من الماء فنسوخ بهذا أو محمول على حالة النوم (موانع الحدث) أي المتقدمة في قوله ويحرم على المحدث الخ (قراءة القرآن) أي بحركة اللسان ولا حرمة في اجرائه على قلبه بدون تلفظ (الآية) أي ولو آية الكرسي ونحوها كآيتين من آخر سورة البقرة وأوله ما آمن الرسول والصحيح أن الجنب أن يقرأ سورة قل أوحى

الغسل لخروجه من غير مقارنة اللذة مثل أن يجامع فيلتذ ولم ينزل ثم يخرج منه المني قبل أن يغتسل ومغيب حشفة البالغ وهي رأس الذكر أو مغيب مثلها من مقطوعها في فرج آدمي أو غيره أنثى أو ذكر حتى أوميت وإن لم ينزل وتنع الجنبات موانع الحدث الأصغر مع زيادة تحريم قراءة القرآن والآية ونحوها على وجه التعوذ والرقى والاستدلال ودخول المسجد والمكث فيه والغسل من الجنبات مشتمل على فرائض وسنن وفضائل فاما

للخصن وأولى قراءة المعتقدتين (والرقى) جمع رقية أي من ضرر العين وغيرها كأن يقرأ على المادوغ فاتحة الكتاب (والاستدلال) أي على حكم (ودخول المسجد) أي ولو ما رآه خلافاً للشافعي وهو بالجر معطوف على قراءة القرآن وبالنصب معطوف على موانع والمعتقد أنه يشمل مسجد البسوت (والمكث فيه) ويخرج من حصلت له الجنبات أو تذكرها فيه مسرعاً بدون تيمم على الأرجح وإذا اضطر للمكث أو المبيت به فله ذلك بقدر الضرورة بعد أن يتيمم ومثل الجنب الكافر فيمنع من دخول المسجد وإن أذن له مسلم ما لم تدع ضرورة إليه كالحكامه صنعة البنديان مثلاً وإذا لم يمنع مالك من بنيان النصارى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي يدخل بأذن المسلم ما عدا المسجد الحرام وقال أبو حنيفة لا يمنع من جميع المساجد (والغسل من الجنبات)

لا مفهوم للجنابة بل تلك الفرائض والسنن والقضائل لمطلق غسل ولو مسنوناً أو مستحباً و براد
بالفرض ما توقف صحة العبادة عليه (نية رفع الحدث) أي أو فرض الغسل أو استحبابه ما
كان الحدث مانعاً منه وتكون النية عند أول مفعول (ظاهر الجسد) وليس منه صماخ
الأذن والفم والأنف والعين هنا وفي الوضوء ولذا كانت الثلاثة الأولى سنة فقط و ينبغي
المحافظة على المضمضة والاستنشاق في الغسل مراعاة للخلاف فإن الحنفية والحنابلة يقولون
بفرضيتهما (والدلك) أي ولو بعد صب الماء وانفصاله بحيث لا يصير مسحاً ويكفي في الغسل
ذلك إحدى الرجلين بالأخرى لافي (٣٣) الوضوء على الراجح والحق أنه متى تعذر الدلك

باليد سقط ولا يجب بخرفة ولا استنابة
(وتخليل الشعر) أي ولو كشفها
(والموالة) أي على نحو الوضوء (فأربعة)
أدرج الاستنثار في الاستنشاق والافهي
خسة (البده بغسل اليدين) أي أن
السنة لا تحصل الا بغسلهما أولاً
السنية ولا بد من غسلهما ثانياً
الفرض فلو غسلهما أولاً بنية الفرض
أجزاً ولم يكن آتياً بالسنة (ومسح صماخ
الخ) كان الأولى تأخير هذه السنة عن
المضمضة والاستنشاق كما في الوضوء
وأما غير الصماخ من ظاهر الأذن
وباطنها فواجب غسله ويتعهد ما فيها
من التكسير وكيفية الغسل أن يكفي

فرائض خمسة نية رفع الحدث الأكبر وتعميم ظاهر
الجسد بالماء والدلك وتخليل الشعر والموالة وأما
سننه فأربعة البدء بغسل اليدين قبل ادخالهما في
الاناء ومسح صماخ الأذنين والمضمضة والاستنشاق
وأما فضائله فسبعة التسمية والبدء بغسل ما على
بنته من الأذى ثم الوضوء كاملاً مرة ومرة وينوي به
رفع الجنابة عن تلك الأعضاء ثم إفاضة الماء على
رأسه ثلاثاً ثم إفاضة الماء على شقه الأيمن قبل
الأيسر والبدء بالأعلى قبل الأسفل وتقليل
الماء مع إحكام الغسل بكسر الهمزة أي اتقائه

أذنه على كفه مملوءة ماء ويد يراصبه إثر ذلك حول الظاهر والباطن (والبدء الخ) أي بعد غسل
يديه إلى كوعيه ثلاثاً ويجب الاسترخاء في غسل الخرج لئلا يكون لمعة ويعيد غسل اليدين
عند ارادة الوضوء على المختار (وينوي به الخ) أي الأولى له ذلك وليست هذه النية شرطاً لان
المذهب أنه يجزئ غسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسياً لجنابته ويضر تأخير الرجلين في
الوضوء عن الغسل المسنون أو المستحب لان تحال الغسل بين أعضاء الوضوء مغل بالموالة لا عن
الغسل الواجب اذ هو جزء منه (ثلاثاً) التثنية هو الفضيلة وأصل الغسل واجب واذما مسح
رأسه قبل إفاضة الماء بادئاً من القدمين الزكام والنزلة (والبدء بالأعلى) أي أعلى كل شق

قبل الأسافل أى أسافل ذلك الشق فهو جاز على الطريقة الرابعة من غسل الشق الأيمن
جميعه إلى الرجل ويحتمل أعلى الشخص قبل أسافله فينتهي في الأيمن إلى الركبة ثم يرجع
لأعلى إلى اليسر ثم يكل الأيمن ثم اليسر (رابعة) نسبة للتراب الذي هو أفضل ما ينجم عليه
والأولى أن يزيد في التعريف بنية وحكمة مشروعيته إدرال الصلاة في وقتها وهو من خصائص
هذه الأئمة وفرائضه ست التنية والصعيد الطاهر والضربة الأولى ومسح الوجه واليدين
إلى الكوعين والمواالات في فعله وفيما بينه وبين ما فعل له وسننه أربع الترتيب والضربة الثانية
ومسح اليدين إلى المرفقين ونقل ما تعلق باليدين (٣٤) من الغبار إلى الوجه واليدين

وفضائله ست استقبال القبلة والتسمية
والسؤال والصمت الاعن ذكر الله والتيمم
على تراب غير منقول والبدء بظاهر عناه
إلى آخر ما يأتي للمصنف (مالا يكفيه) أى
لجميع جسده بالنسبة للغسل وللأعضاء
القرآنية بالنسبة للوضوء ولو باستعماله
ما يتقاطر عن بعض الأعضاء لبعض
الباقى (فوات نفسه) أى هلاكها أو فوات
منفعة كشلل يدا أو رجلى وكذلك إذا
احتاجه لطبخ ونحوه أو خاف باستعماله
عطش محترم معه ولو كلبا مأذونا في
التخاذه (أو زيادة مرض) ويدل ذلك

(فصل) التيمم طهارة رابعة تشمل على مسح
الوجه واليدين وسببه فقد الماء حقيقة أو ما هو
في حكمه مثل أن يكون معه من الماء مالا يكفيه أو
ما يخاف باستعماله فوات نفسه أو فوات منفعة أو
زيادة مرض أو تأخر برؤ أو حدوث مرض وبياح
التيمم من الحدث الأصغر والأكبر إذا وجد سببه
للمريض والمسافر لكل صلاة وللصحيح الحاضر
لصلاة الحنافة إذا تعينت ولغيره غير الجمعة بشرط
أن يخشى فوات الوقت باستعمال الماء ولا يعبد

بتجربة في نفسه أو باخبار عارف ولو كافرا ومثل العلم الظن ولا عبرة بالشك (أو تأخر برؤ) هو من
زيادة المرض في المعنى الآن الأول زيادة في الشدة وهذا زيادة في الزمن ومن ذلك المريض
يقدر على الوضوء والصلاة فأعيا فتحضر الصلاة في وقت عرقه ويخاف أن فعلهما انقطع عرقه
وطالت علته فإنه يتيمم ويصلى إيماء للقبلة (إذا وجد سببه) أى المتقدم وهو شامل للخوف على
نفسه من نحو أص أو سبع إن ذهب الماء أو على ماله الذي يزيد على ما يلزمه بذله في شرائه فالضمير
عائد للتيمم ويحتمل عوده لا كبر وهو الجناية مثلا (والمسافر) أى ولو سافرا قصيرا عاصيا ولا يجب
عليه جل الماء ولو يقن عدمه في الطريق (لكل صلاة) أى ولو جمعة وناقلة استقلالا (إذا
تعينت) بأن لم يوجد مصل غيره وخشى تغيرها إذا تأخر حتى يحصل الماء وشوضا (فوات الوقت)
أى الذي هو فيه ومن ذلك حاضر صحيح لا يقدر على استعمال الماء البارد وخشى من تسخينه

خروج الوقت فإنه يباح له التيمم وكذلك من استيقظ ورأى أنه لو توضأ نطلع الشمس فإنه يتيمم
ويصلي ولا يعيد ولو تبين بقاء الوقت وهو في الصلاة أو بعدها (ولو خشي فواته) أي لأن لها بدلا
وهو الظهر ومحل ذلك أن كان يصلي الظهر بالطهارة المائية والالتيم للجمعة (وسائر التوافل)
أي استقلالها وأما تبع الفرض فتجوز تيممه بشرط اتصالها به وعدم كثرتها سواء نوى فعلها به
عند تيممه للفرض أم لا فلو قدمها على الفرض الذي هو له صحت في نفسه أو أعاد التيمم له (وبوجود
الماء) أي السكافي المباح ولو بثمن (٢٥) اعتيد فاذا وجد غير المباح كالمغصوب والمسبل

بخلاف الجنابة إذا لم تتعين وفرض الجمعة ولو خشي
فواته وسائر التوافل ستنها وتُسحبها ويَبطلُ
التيمم بما يبطل به الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة
إلا أن يخشى فوات الوقت باستعماله وإذا رأى الماء
وهو في الصلاة لم تبطل صلاته ويتيمم بالصعيد
الطيب وهو التراب والحجر والرمل وجميع أجزاء
الأرض مادامت على هيئتها لم تغيرها صنعة آدمي
بطبخ ونحوه والتراب أفضل من غيره ولا يتيمم
على شيء نفيس كالذهب والفضة ولا على لبد
ولا على بساط ولا حصير وإن كان فيها غبار
ويجوز للمريض إذا لم يجد من يناوله ترابا أن يتيمم

لخصوص الشرب فكأنه لم ينص
لواقف على خصوص الشرب فان قامت
قريضة على أنه لشرب الآدميين فقط
كالصهاريج عندنا بمصر قصر على ذلك
فلو ضا به صح وضمن مثله للسبيل وعليه
حرمة الأقدام وإن لم تظهر قرائن فالأصل
عموم الانتفاع ومثل وجود الماء قدرة
المريض على استعماله (لم تبطل) أي إذا
كان الماء في رحله ونسيه فاه يقطع أن
اتسع الوقت لتفريقه (بالصعيد) أي
ما صعد على وجه الأرض (الطيب) أي
الطاهر ويجوز التيمم ببلاط المسجد
وترابه ما لم يلزم عليه تحفيره والأصح مع
الكراهة ولا يحتاج في التيمم بأرض الغير
إلى إذن كالصلاة فيها والاستصحاب

بمصلحة ما يحصل ما يتضرر به كالأطلاع على عوراتهم ولا يجوز التيمم ولا الصلاة في الأرض
المغصوبة وإذا وقع فالصحة مع الحرمة (بطبخ) أي لبعض أنواع الرخام (ونحوه) أي تحرق الخشب
وهو الحجر الذي إذا شوى صار جيرا فيتيمم عليه قبل حرقه لا بعده وأما النحت فليس يناقل فيصح
التيمم على الرخا (كالذهب والفضة) أي والدنو والياقوت والزبرجد ولو في معدنها وأما غير
النفيس كالمخ والشب والكبريت والكحل والمغرة والحديد والرمصاص والطفل فيتيمم عليها
بعدمها لا بعد نقلها ولا يتيمم على الخشب والزرع ولو لم يوجد غيره وتسقط الصلاة وقضاؤها
حينئذ على المعتمد (وإن كان فيه اغبار) أي ما لم يكن (ويجوز للمريض) وكذا للصحيح الفاقص

الله (بالطوب الثني) أي ما لم يختلط بنجس كثير في نفسه ولو الثالث أو بظاهر غالب لأن
كان النصف سواء كان المختلط بغير أو ماد لانه (٣٦) لا يتيم عليه بالاولى من الجبس

المحرق ومثل الطوب الاواني الخشار
قبل حرقها (أعاد في الوقت) أي
ولو الضروري (قبل دخول الوقت)
ووقت الفاتة تذكرها ووقت الجنابة
بعد التكفين وإن كان الميت من أهل
التيمم فبعد تيممه (وصفته) أي الكماله
والا فالواجب يحصل باستيعاب الوجه
واليدين للكوعين بالمسح كيفما اتفق
نية (إن ينوي) أي عند الضربة الاولى
(وينوي من الحدث الاكبر) أي يلزمه
ملاحظة ذلك كلما أراد التيمم مادام
كذلك فلو ترك هذه الملاحظة ولو نسيانا
أعاد أبدا وأما إذا نوى فرض التيمم فإنه
لا يلزمه ملاحظة ذلك (بضرب الخ)
فالواقي بيده الغبار من غير وضع لم يجزه
فإن عجز عن المسح بيده استتاب ولو باجرة
(نفضهما) أي لئلا يكون بهما ما يشوه
وجهه فإن مسح بهما على شيء قبل أن
يمسح وجهه ويديه صح تيممه وفاته سنة
التفيل وراعى الوتر في مسح الوجه
ويكرهه تتبع العضون ويجزى يديه
على ما طال من لحيته (تخليل الاصابع)

بالحدار المبني بالطوب الثني أو بالحجارة إذا كانت
غير مستورة بالجبر ومن تيمم على موضع نجس ولم يعلم
بنجاسته أعاد في الوقت ولا يكره التيمم بتراب تيممه
مرة أخرى ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت
وصدقته أن ينوي استباحة الصلاة وينوي من
الحدث الاكبر إن كان محدثا كذا كبر ثم يقول
بسم الله ويستعمل الصعيد بضرب عليه يديه
جميعا ضربة واحدة فان تعلق به ما شئ نفضهما
نفضا خفيفا ومسح بهما وجهه ولحيته يسدا من
أعلاه إلى أن يستوفيه ثم يضرب أخرى ليديه ثم
يمسح ظاهر يده اليمنى بيده اليسرى حتى ينتهي إلى
المرفق ثم يمسح باطنها إلى آخر الاصابع ثم يمسح
ظاهر اليسرى بيده اليمنى إلى المرفق ثم يمسح باطنها
إلى آخر الاصابع ويجب تخليل الاصابع ونزع
الخاتم فإن لم ينزعه لم يجزه والضربة الثانية سنة
وكذا المسح إلى المرفقين فلو اقتصر على ضربة
واحدة للوجه واليدين أجزاء ولو اقتصر في مسح

أي بباطن أصابعه الذي مس الصعيد لا يجزئها (لم يجزه) أي ولو حركه وكان واسعاً ما دوننا
فيه فيجب تحريكه عن موضعه حتى يمسح ما تحته (سنة) أي وإن كان يفعل بها فرض
لأن مسح اليدين في الحقيقة انما هو بالضربة الاولى بدليل أنه لو مسحهما لم يترك هذه صح

(أعاد في الوقت) أي الاختياري ندبا ولو بالتيمم اقوة الخلاف في مسحهما إلى المرفقين وكذا يكمل مسح يديه إلى المرفقين إن لم يكن صلى به (فصل إذا كان الخ) هذا الفصل مترجم عندهم بالمسح على الجبيرة وذكره بعد التيمم ثم أعقبه بالمسح على الخفين لأن كلامه من الثلاثة نائب عن الوضوء وقدم ما ينوب عنه بنماه ثم ما ينوب عن بعض غير معين ثم ما ينوب عن بعض معين (في أعضاء الوضوء) كالوجه واليدين أو غيرها من سائر الجسد في الغسل (جرح) بضم الجيم الأثر وبالفتح المصدر والمراد الأول لأنه هو الذي مسح ومثل الجرح الرمد (فوات نفسه) أي ما يؤدي إلى هلاكها أو فوات منفعة (٣٧) بأن يفوته القيام للصلاة مثلا (أو حدوث

يديه على الكوعين وصلى أعاد في الوقت) (فصل) إذا كان في أعضاء الوضوء أو غيرها جرح وخاف من غسله بالماء فوات نفسه أو فوات منفعة أو زيادة مرض أو تأخر برأ أو حدوث مرض فإنه يمسح عليه فإن لم يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة وهي الدواء الذي يجعل عليه فإن لم يستطع المسح عليها مسح على العصابة ولو على الزائد غير المقابل للجرح كقصده وعمامة خفيف بنزعها ويشترط في المسح المذكور أن يكون جلا جسده صحيحا أو جرحه لا يتضرر إذا غسل الصحيح فإن كان

مرض (أي غير الجرح فإنه يمسح عليه وجوبا إن خاف غسله هلاكا أو شديدا أذى ونديا إن كان المخوف منه دون ذلك ويجب تعميم المسح ولا يلزم تتبع غضون العصابة أو الجبيرة (وهي الدواء) أي ماله دخل في التداوي فيشمل الأعواد التي تربط على الكسر وتسمى جبيرة تقاؤلا بجبر خلل الجرح (على العصابة) بكسر العين وهي الخرقعة التي تشد على الجرح فلم يمسح على العصابة التي على الجبيرة مع إمكان المسح عليها لم يجز ويقال في التيمم إن لم يقدر على مسح الجرح بالتراب فعلى الجبيرة ثم العصابة ويجوز أن يجعل

على الجرح عصابة لاجل المسح عليها وإن لم يحج الجرح لها حيث كان لا يقدر على مسحه ونحو الجرح الرمد (ولو على الزائد) بأن انتشرت لضرورة الشد (كقصده) تشبيه تام في الأقسام الثلاثة وهو وإن كان ممدرا جافا أفراد الجرح الأتة تعورف التغاير بينهما (خفيف بنزعها) أي لمسح الرأس في الوضوء أو غسله في الغسل أي خشى بذلك ضرر مبيح للتيمم فإنه يمسح عليها إن لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه والانتقضا ومسح عليه فلوا مكنه مسح بعض رأسه فعل وكل على العمامة وجوبا ومثل العمامة القرطاس يلصق على الصدغ لصداع وخيف من نزع الضرر (جل جسده) أي أكثره والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء وتعتبر أعضاء الفرض فقط وعقابلة الجلل بالأقل يعلم أن النصف كالجل (ولا يتضرر الخ) قيد في المسائلتين

على المعتد فلو قال المصنف ويشترط أن يكون بعض جسده صحيحا ولا يضر غسل الصحيح الجريح إلا أن يكون البعض الصحيح قليلا جدا لكان أظهر (ولا ملاقاته الخ) الأنسب أن يقول وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكنه ملاقاته بالماء ولا وضع شيء عليه لأجل المسح (في موضع التيمم) أي أعضائه الوجه واليدين إلى المرفقين (٣٨) على الرابع (وغسل ماسوا) أي

بأقرب الأجزاء في الغسل وباقي أعضاء الوضوء في الوضوء وإن كان كل ناقصا لان المائية الناقصة أولى من الترابية الناقصة (على الجريح) على تعليلية لان الموضوع أن الجريح ليس من أعضاء التيمم فهو يغسل الصحيح ويتيمم عليه لأجل الجريح ليكون جامع بين الطهارةين ويقدم المائية على الترابية في الفعل والقول الثاني يتيمم فقط مطلقا كان المجروح قليلا أو كثيرا تفدي بالطهارة الكاملة على غيرها ثالثا يتطهر بالماء وضوا ناقصا فقط مطلقا رابعا إن كان المجروح قليلا غسل الصحيح فقط والاتيمم (وإذا ردها) وكذا إذا برئ فلا بد من غسله بنية ما لم يطل كالموالة ولو سقطت وهو في الصلاة بطلت وأما مجرد الدوران فلا يضر (في المسح) أي فيما يتعلق به وهو رخصة لما في الخلع عند كل وضوء من المشقة ولا تكره امامة المسح على الخلف

يتضرر يغسل الصحيح أو كان الصحيح قليلا جدا كأن لم يبق إلا يدا أو رجل فإنه لا يغسل الصحيح ولا يمسح على الجريح بل ينتقل إلى التيمم وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكن وضع شيء عليه ولا ملاقاته بالماء فإن كان في موضع التيمم ولا يمكن مسحه أيضا بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل وغسل ماسوا وإن لم يكن في أعضاء التيمم فإنه يغسل الصحيح ويتيمم على الجريح على أحد الأقوال الأربعة وإذا مسح على الجبيرة ثم نزعها لدواء أو غيره أو سقطت بنفسها بطل المسح عليها وإذا ردها فلا بد من المسح ثانيا (فصل) في المسح على الخفين للمسح عليه ثمانية شروط الأول أن يكون جلدًا فلا يمسح على غيره كالخرق ونحوها إذا صنعت على هيئة الخف إلا الجورب وهو ما كان على شكل الخف من الكتان ونحوه من فوقه ومن تحته جلد

لغير المسح عليه غاية الأمر أنها خلاف الأولى كامامة المسح على الجبيرة لغيره وبدأ بذكر الشروط قبل ذكر الحكم فقال للمسح عليه أي الخف وأقر باعتبار الجنس (ثمانية شروط) أي أجمالا وإذا نظرت إلى شرطى السدس من كون الطهارة مائية كاملة تكون عشرة لأن قيد القيد قيد وبقي اشترط أن لا يكون هناك حائل (ونحوه) أي كالقطن (من فوقه) وهو ما يلي

السماء ومن تحته وهو ما يلي الارض لا ما يلي باطن الرجل وظاهرهما من داخل الخلف (ظاهرا)
أي حقيقة أو حكما فيشمل ما لو كان فيه (٢٩) نجاسة معفوعة عنها (والمذكى غير المأكول)

وأولى غير المذكى أصلا ويستثنى من ذلك جلد الكيمخت فإنه يطهر بالدباغ حقيقة وقال بعض المحققين الممسح على النجس صحيح ويجزى على الخلاف في الصلاة بالنجاسة أن صلى به (أو نحوه) كالملصوق بنحو سراس حتى صار على هيئة الخلف فإن ذلك يصدد الزوال (لحلق الفرض) وهو الرجلان مع الكعبين والتعليل المسمى بالزبون الجمالي يمسح عليه إذا كان ساترا وأزاره ليست كالربط لأنها منه فليست بصدد الزوال (خرق) أي شق مستطيل وأما المدور المسمى بالثقب فالتحديد فيه بقدر ما يمكن غسل ما ظهر منه (لا يمكن الخ) أي لعدم استقرار رجل قدمه فيه (ونحو ذلك) أي كتنكيس وضوئه بأن قدم غسل الرجلين ولبس الخفين ثم نعم (غير المضطر) أي وأما المضطر للبس على حاله بحيث يكون مضطرا لستر كعبه فيمسح والاقتصر على قدر الضرورة وقطعه ولا يمسح لفقد شرط الستر (أو بسفره) أي أو عاصيا بسفره ضعيف لأن كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر وإن عاصيا به

مخروا الثاني أن يكون طاهرا فلا يمسح على النجس بجلد الخنزير وجلد المأكول غير المذكى والمذكى غير المأكول وإن دُبِغ الثالث أن يكون مخروا فلا يمسح عليه إذا كان مربوطا ونحوه الرابع أن يكون ساترا لحلل الفرض لا مانع فلا يصح الممسح عليه وكذا إن كان فيه خرق كبير قدر ثلث القدم الخامس أن يمكن تتابع المشي فيه فالواسع الذي لا يمكن أن يتابع المشي فيه لا يمسح عليه السادس أن يلبسه على طهارة فلا يمسح عليه إذا لبسه وهو محدث ويشتد في هذه الطهارة أن تكون مائية فلو تيمم ثم لبسه لم يمسح عليه وأن تكون كاملة فلو غسل إحدى رجلتيه وأدخلها في الخلف قبل غسل الأخرى ونحو ذلك لا يمسح عليه السابع أن لا يكون عاصيا بلبسه كالحرم غير المضطر للبس أو بسفره كالعاق والأتق فلا يمسح واحد منهما الثامن أن لا يكون مترفها بلبسه فنلبسه لنوم أو نحوه لا يمسح عليه (تنبيه) إذا اجتمعت هذه

بخلاف المختصة به كقصر الصلاة (مترفها) أي متعها ومنه العجب (أو نحوه) أي كلبسه لجرد المسح من غير انضمام علة أخرى تبين المسح كعادة أوحرا أو بردا واقتداء به صلى الله عليه وسلم

(ولا يتوقت) أى وإنما يندب فقط نزع كل جعة (خرق كبير) أى قدر الثلث بعد أن لبسه صحيفا وما مر في حكم ليس المخرق ابتداء فلان تكرار ونص على ما هنا لانه ربما يتوهسم اغتفار الطارئ فلو خيط الخرق أعاد المسح عليه ما لم يطل ما بين الخرق والخياطة والأعاد الوضوء (أو ينزع قدمه) أى فيبطل المسح ويبادر (٣٠) بغسل رجله كالوالاة فان أخر ابتداء

الوضوء (المستحبة) أى التى على وجه الكمال والافكيها مسح أجزاء ولا يحدد الماء لباقي مسح رجل جفت ويكملها بدون تجديد ويجدد الثانية ويكره غسل الخلف وتبع غرضونه لأن الماء يفسده واعلم أنه لو مسح من فوق حائل فان كان في أعلى الخلف كان كمن ترك مسح أعلاه فيعيد أيدا وان كان في أسفله كان كمن ترك أسفله فيعيد في الوقت (على أحد القولين) أى تكريمة للبدن اليمنى والقول الآخر يجعل اليسرى من فوقها واليمنى من تحتها لاجل تمكنه وهو أريح (هو الدم) ومن أنواعه الصفرة والسكدره وقوله بنفسه أى لا بعلاج كدواء خرج به قبل وقته المعتاد فليس بحيض (من تحمل عادة) أى كراهقة للبلوغ والتحقيق أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان وقد قالوا أعمل النساء حيضا نساءهم فانهن يحضن لتسع سنين

الشروط جاز المسح ولا يتوقت بوقت ولا يلزمه نزع عه إلا أن تحصل له جنابة أو يحصل فيه خرق كبير أو ينزع قدمه أو أكثرها إلى ساق خفه وصفة المسح المستحبة أن يضع أصابع يده اليمنى على أطراف أصابع رجله من ظاهر قدمه اليمنى ويضع يده اليسرى من تحت أطراف أصابعه من باطن خفه ويمرهما إلى الكعبين ويفعل باليسرى كذلك على أحد القولين (فصل) الحيض هو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة في مدة خمسة عشر يوما قدونها إلى ساعة من غير ولادة ولا مرض فأقله لأحدله كأكثر الطهر وأما أقل الطهر خمسة عشر يوما وأما أكثر الحيض فيختلف باختلاف الحيض فان كانت مبتدأة فأكثره في حقها إذا عادت بها الحيضة خمسة عشر يوما وإن

وأما اليائسة فكيفت سبعين فليس الخارج منها حيضا ومن خسين إلى السبعين حيض ان لم تجمع النساء على عدمه (إلى ساعة) أى جزء من الزمن لا الساعة الفلكية وهذا بالنسبة للعبادة وأما بالنسبة للعادة فلا بد من يوم أو بعض يوم له بال (من غير ولادة) خرج به النفاس وقوله ولا مرض خرج به دم الاستحاضة (باختلاف الحيض) يضم الحاء المهملة وتشديد التحتية جمع حائض (مبتدأة) أى لم يسبق لها حيض قبل هذا (إذا عادت الخ) ليس المراد

استغراق الدم الليل والنهار بل لو رأيت من الدم في يوم أو ليلة قطرة حسبت ذلك اليوم أو ليلة
تلك الليلة نوم دم (بثلاثة أيام) أي ولو ميزت ما أتتأها بعد عاداتها من دم الحيض وعلمت أنه دم
استحاضة وهذه الثلاثة تصدر عادة لها بعد الاستظهار فيما يستقبل (مالم تجاوز الخ) قيد في
استظهارها بالثلاثة فإن كانت عاداتها اثني عشر يوما فدون استظهرت بثلاثة أيام وثلاثة
عشر يومين وأربعة عشر بيوم (٣١) وخمسة عشر لا استظهار (على أكثر عاداتها) أي

زمننا (كذلك) أي مالم تجاوز خمسة عشر
يوما وان تقطع طهر الحائض بان طهرت
يوما وحاضت آخر من لا انقفت أيام الدم
فقط وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصل
وتوطأ وتستظهر على عاداتها ان كان لها
عادة فان كانت مبتدأة لفقت نصف شهر
وما أتى بعد ذلك قدم استحاضة (فان
تمادى) أي دم الاستحاضة بعد زمن
الاستظهار (وللطهر) أي من الحيض
والنفاس وقد تسمع في تفسير الجفوف
بالادخال فان حقيقته حفاف الفرج
من أنواع الدماء وادخال الخرقه انما هو
بيان للعلامة وفي بعض النسخ وهي أن
تدخل والتأنت باعتبار كون الجفوف
علامة (من الدم) ولا من الصفرة ولا من
الكدرة ولا يشترط الحفاف من الليل
لان فروج النساء لا تخلو غالبا منه
(والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد

كانت معتادة فاما أن تختلف عاداتها أم لا فان لم
تختلف استظهرت على عاداتها بثلاثة أيام مالم
تجاوز خمسة عشر يوما وان اختلفت استظهرت
على أكثر عاداتها كذلك وهي في أيام الاستظهار
حائض فان تمادى بها الى عام خمسة عشر يوما
فحكها حكم الطاهر في توجبه الصلاة والصوم
وعدم القضاء وإتيان الزوج ﴿فصل﴾
وللطهر علامتان الجفوف وهو أن تدخل المرأة
خرقة في فرجها فتخرج جافة ليس عليها شيء من
الدم والقصة البيضاء وهي ماء أبيض رقيق يأتي
في آخر الحيض كماء القصة وهي الجبر
والقصة أبلغ للمعتادة فاذا رأيت الجفوف أولا
انتظرت القصة لا آخر الوقت المختار وأما المبتدأة
فلا تنتظر القصة إذا رأيت الجفوف أولا وعلى

المهمة هي العلامة الثانية (في آخر الحيض) ومثله النفاس (كماء القصة) بالقاف والصاد
وهي الجبر ومنه قصص داره اذا بيضا بالجبر (أبلغ) أي في الطهر لانها تدل على انقضاء الدم
بخلاف الجفوف فانه يكون مع بقائه لان الدم قد ينقطع يوما ثم يأتي فهي أبلغ حتى لمعتادة
الجفوف على المعتد فلا تنتظر ما ذارأتها (انتظرت القصة) أي ندبا اذا كانت معتادتها أو
معتادتها أو ما لمعتادة الجفوف فقط فلا تنتظر (وعلى المرأة) أي وجوبا أن تنتظر طهرها أي

علامته من قصة أو جفوف عند النوم تعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرار ما كانت عليه عند النوم اذا وجدت الطهر بعد الفجر ما لم توقن أن الطهر حصل ليلا والاقتضت العشاءين (وعند صلاة الصبح) وكذا عند كل صلاة والوجوب موسع ما اتسع الوقت (ويمنع الحيض الصلاة الخ) وثاب على الترك كما يثاب المريض على النوافل التي كان يفعلها في صحته وشغله المرض عنها وضة ضي الخائض الصوم دون الصلاة لتكررها فتشق بخلافه (والطلاق) أي يحرم طلاق الزوجة المدخول بها غير الحامل في الحيض لتطويل العدة عليها فانها تبتدئها من الطهر الذي بعده لان القروء هي الاطهار عندنا فيجبر على الرجعة ان كان الطلاق رجعيا وأما غير المدخول بها فلا عدة عليها والحامل عدتها (٣٣) وضع حملها (ومس المصحف) أي

اللمعة أو متعة (وقراءة القرآن) ضعيف والمعتمد أن لها أن تقرأ القرآن في غير المصحف ولو متلبسة بحجابة قبل الحيض لعدم قدرتها على رفع حدث الجذابة حال الحيض وتحرم عليها القراءة بعد انقطاعه وقبل الغسل على الرابع لقد رتبها على الرفع (في الفرج) لامتصاصه بل يحسرم سائر التمتع بما بين السرة والركبة ولو من فوق حائل ويجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بالوطء كالاستمناء بيدها (قبل طهرها بالماء) وقال أبو حنيفة يجوز له أن يطأها

المرأة أن تنتظر طهرها عند النوم وعند صلاة الصبح ويمنع الحيض الصلاة والصوم والطلاق ومس المصحف وقراءة القرآن ودخول المسجد والوطء في الفرج زمن الحيض وبعده قبل طهرها بالماء ﴿فصل﴾ النفاس هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة غير زائد على ستين يوما فاذا زاد على ستين يوما فلا تستظهر وحكم دم النفاس فيما يمنعه وفي اقتضائه الغسل حكم دم الحيض مطلقا

والله أعلم ﴿الباب الثاني في الصلاة﴾

بعد النقاء وقبل الغسل ومحل حرمة عندنا ما يحصل طول بضر به والاجازة وطؤها بعد انقطاعه ويستحب لها أن تنيم بنية الطهر من الحيض (هو الدم) والمعتمد أنه تنفس الرحم بالولادة فلو خرج من غير دم وجب الغسل (غير زائد على ستين) أي فهي أكثره ولو اعتادت أكثر من ذلك قال زائد دم استحاضة تكون معه في حكم الطاهر بعد أن تطهر من النفاس وأقله دفعة كالحيض فيجب الطهر عند انقطاعه فلو لم تطهر وجب عليه اقضاء الصلاة من حين انقطاعه وان أتاها الدم بعد أن مكثت طاهرا خمسة عشر يوما كان حيضا مؤثقا (فما يمنعه) أي من وطء ومس مصحف ودخول مسجد وصحة صلاة وصوم ونحو ذلك (مطلقا) أي كان لها عادة أم لا فهي تلتحق أكثر وتلغى أيام الانقطاع وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصل وتوطأ (في الصلاة) أي فيما

متعلق بها (شهادة) بالجريد من الخمس (من أقامها) أي أتى بها مستوفاة بشروطها فقد أقام الدين أي وفق لفعل غيرها من الطاعات (فقد ترك الدين) أي تهاون به لأن المتهاون بها يتهاون بغيرها الخير الصلاة عماد الدين من حفظها فقد حفظ الدين ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع (الاسلام) المعتمد أنه شرط صحة وبقى من شروط الصحة خمسة طهارة الحدث وطهارة الخبث واستقبال القبلة وستر العورة (٣٣) وترك الكثير من الافعال وشرط الوجوب

البلوغ وعدم الاكراه وشروط الوجوب والصحة مع استة العقل وارتفاع دم الحيض والنفس وبلوغ الدعوة ووجود ما يكفي من المطهر وعدم النوم والغفلة وأما دخول الوقت فسبب في الوجوب وشرط في الصحة وبذا تعلم تساهل المصنف (بأول الوقت) أي بعد تحقق دخوله أو ظنه ظنا قويا فلا شك لم تجز ولو تبين أنها وقعت فيه حيث كان الشك قبلها أو فيها لا بعدها وتبين وقوعها فيه (وجوباً موسعاً) فلا آخرها عنه ومات لم يعص إلا أن يظن الموت وظن غيره كالحيض لغو لاحتمال زواله في الوقت والافضل فعلها أول الوقت ولو قد إلا أن يكون منتظراً للجماعة يرجوها (من أركان الاسلام) ومثل ذلك انكار ما علم من الدين بالضرورة بان يشترك في معرفته العلم والخاص كحرمة الزنا والخمر لان

وهي أحد أركان الاسلام الخمس التي بُني عليها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلاً والصلاة أعظمها بعد الشهادتين من أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد ترك الدين ولوجوبها خمسة شروط الاسلام والبلوغ والعقل وارتفاع دم الحيض والنفس وحضور وقت الصلاة وتجب بأول الوقت وجوباً موسعاً فمن تجدد وجوبها أو شيئاً من واجباتها أو شيئاً من أركان الاسلام الخمسة فهو كافر من تدبى ستاب ثلاثة أيام فان تاب والاقتل ومن أقر بوجوبها وامتنع من فعلها انتظر إلى أن يبقى من وقتها الضروري مقدار ركعة كاملة فان لم يصل قتل بالسيف حداً ويصلي عليه غير أهل

(٣ - عزية) بحده يستلزم تكذيب النبي (يستتاب) أي تطلب منه التوبة ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش فان تاب بان أقر بما حده والاقتل كفر أو دفن بعقبة الكفار وماله بيت المال (وامتنع) أي كسلاً بعد طلبها منه طلباً متكرراً (انتظر) أي انتظره الامام أو نائبه (حداً) أي لا كفر اخلاقاً لابن حبيب وأحمد بن حنبل (ويصلي الخ) انما كره لاهل الفضل الصلاة عليه كغيره من المحدودين لأجل زجر الغير والامتناع من فعل شيء من واجبات الصلاة

الداخلية كل ركوع أو خارجة كالوضوء مثل الامتناع منها في الحكم وتارك الصوم كسلا
يؤخر إلى أن يبقى من الليل ما يسع النية فإن لم ينو قتل حدا وتوخذ الزكاة من تاركها كرها وإن
بقتال فإن قتل كان هدرًا وإن قتل أحدا قتل به وتقوم نية الإمام مقام نيته ومن ترك الحج قاله
حسبه لا تعرض له لأنه ربما كان في الباطن غير مستطيع (ويؤمر الصبي) أي الشخص غير
البالغ أمر ندب فيشمل الأنثى والخنثى وإنما أمر بالصلاة لتألفها نفسه ولا تنفر منها بعد البلوغ
بخلاف الصوم فيكره أمره به كراهة أن يشق عليه فيأكل ويشرب خفية وبألف ذلك بعد
البلوغ (لسبع سنين) أي الدخول فيها وقيل لتمامها (ويضرب) أي يضربه الولي نديًا وكذلك
الزوج يضرب زوجته إذا تركت الصلاة إن ظنا الإفادة والقول قوله إذا دعت أن الضرب
لغير ذلك (غير مبرح) هو الذي لا يكسر عظاما (٣٤) ولا يهشم لحا وهو يختلف باختلاف

الفضل والصلاح ويدفن في مقابر المسلمين ولا
يطمس قبره ولا يقتل بالفائتة ويؤمر الصبي بها
لسبع سنين ويضرب على تركها ضربًا غير مبرح إذا
بلغ عشر سنين (فصل) الصلاة المفروضة
خمس الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح
ولكل واحدة منها وقتان اختياري وضروري
فالاختياري للظهر من زوال الشمس لآخر القامة

الصبيان فلا يحد بثلاثة أسواط لأن
بعضهم قد لا ينجز عشرة وتتدب
التفرقة في المضاجع بين الصبيان عند
الدخول في العشر كانوا أشقاء أو لأب أو
أجنبيين ذكورًا وإناثًا ومختلفين
وكذلك بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم ولو
يشوب حائل بين المتلاصقين (المفروضة)
أي في السماء ليلة الأسراء قبل الهجرة
بسنة وكانت الصلاة قبل ذلك ركعتين
بالغداة وركعتين بالعشي (الظهر) بدأ

بها لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صبيحة ليلة الأسراء وسقطت الصبح لتأخر البيان عن
وقتها للظهر إشارة إلى ظهور دين الإسلام وجبريل كان معلمًا فلا يرد أن شرط الإمام أن يكون
ذكرًا والملائكة لا توصف بذكورة ولا أنوثة (وقتتان) تثنية وقت وهو الزمان المقدّر للعبادة
شرعًا ومعرفة الأوقات واجب ككفائي فيجوز فيها التقليد ونكفي غلبة الظن على المعتقد
(اختياري) سمي بذلك لأن إيقاع الصلاة فيه موكل إلى خيرة المصلي (وضروري) سمي بذلك
لعدم جواز تأخير الصلاة إليه إلا أصحاب الضرورة (من زوال الشمس) أي ميلها بحسب
الظاهر عن وسط السماء إلى جهة المغرب (لآخر القامة) أي وانتهائه لآخر القامة بأن يصير
ظل كل شيء مثله بعد الظل الذي زالت عليه الشمس وقامة كل شخص سبعة أقدام بقدم نفسه
أو أربعة أذرع بذراع نفسه وظل الزوال يختلف في الأشهر القبطية كما أشار لذلك الأجهوري

بقوله

توت قباية فها تور ورد * كيهك طوبة فأمشير بعد
فبرمها ت بعسده برمودة * بشنس يتلوه صكذا بؤنة
أيب مسري وبها ظل الزوال * مختلف مقسدا به بكل حال
وضبطه في نصف بيت شعر * طسزه جبا أيدوحى قادر
فالطاء اشارة لطوبة وعدد * أقسدام ظل لزوالها ورد
وبعد هازاي لامشيروما * بعدا يلى ورتب تعال

(وهو) أى آخر القامة أول وقت (٣٥) العصر فهي داخله على الظهر على المشهور

وهو أول وقت العصر وآخره الى اصفرار الشمس
والمغرب بغروب قرص الشمس وهو مضيق غير
ممتددة قدر بفعالها بعد تحصيل شروطها والعشاء
من غيبوبة الشفق الأحمر الى ثلث الليل الأول
والصبح من طلوع الفجر الصادق للأسفار الأعلى
والضروري للصبح من الأسفار الأعلى الى طلوع
الشمس وللظهر من أول وقت العصر المختار الى
غروب قرص الشمس وللعصر من الاصفرار الى
وقت الغروب والمغرب من الفراغ منها الى طلوع
الفجر والعشاء من آخر ثلث الليل الأول الى طلوع
الفجر (تنبيه) من آخر الصلاة الى الوقت

فتشار كها في آخر قامة تباية مدر ما يسعها
(الى اصفرار الشمس) باخراج الغاية
(بغروب) أى يدخل بغروب قرص
الشمس دون شعاعها (بعد تحصيل
شروطها) ويقدر ذلك لحصلها ويلحق
بها الاذان والاقامة وتعتبر الطهارة من
الحديث الاكبر ولو لم يكن به لان الوقت
لا يختلف باختلاف الأشخاص وقيل
ان وقتها يمتد للشفق ولمراعاه أجازوا
التطوير فيها وسير نحو الميل بعد الغروب
للمسافرين (الأحمر) وقال أبو حنيفة من
غروب الابيض وهو يتأخر (الصادق)
وهو البياض الذي يعم الافق وأما الكاذب
فهو البياض المستطيل الذي يظهر ثم

يغيب (للأسفار الأعلى) وهو الذي يعرفه الشخص جلسه تميزا واضحا في محل لا سقف فيه
فحرم تأخير الصلاة اليه من غير عذر وأما حديث أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر فحمل على
تحقق دخول الوقت بحيث يظهر للناس والعام زقيل إن وقتها الاختياري للطلوع (الى وقت
الغروب) أى فتشترط الظهر والعصر في الضرورى من الاصفرار الى الغروب والمراد الى ما قبل
الغروب لان الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة فلما وقع الظهر قبل الغروب بأربع تكون قائمة
لامؤداة في وقتها الضرورى وكذا يقال في قوله الى طلوع الفجر فيكون الاشتراك بين المغرب
والعشاء من ابتداء الثلث الثانى الى ما قبل الطلوع بمقدار ما يسع الاخيرة (من آخر الصلاة)

أى كلها بحيث لم يدرك في الوقت ركعة بسجديتها وأما لو أدرك ركعة فإنه لا أثر عليه ويكون باقي الصلاة أداء حكماً وإن كانت قضاء في الحقيقة ولذا صح الإقادة فيه في الثانية ولا يضركون نية الإمام الأداء ونية المأموم القضاء لأن نية القضاء تنوب عن نية الأداء وعكسه على المذهب (والكفر) إذا تأملت تعلم أن الذي منع الأثم انغماسه في الصلاة الذي جاء بعده فإنه يجب ما قبله (والصبا) أى لعدم وجوبه عليه وإذا بلغ في الوقت ولو بالضرورة وجبت عليه ولو صلاها قبل ذلك لأنه لا يذوب تطوع عن واجب ولو نوى الفرضية أولاً (والنوم) أى قبل دخول الوقت فإنه يجوز ولو علم أنه لا يستيقظ إلا بعد خروجه وأما بعد دخوله فإنه لا يجوز إلا إذا علم بحسب العادة أنه يستيقظ قبل خروجه أو يوكل من يوقظه (٣٦) وإذا حصلت هذه الأعذار في وقت

صلاة ولم ترتفع حتى خرج الوقت فإن الصلاة تسقط إلا النوم والنسيان فإنهما يرفعان الأثم فقط والسكر بحلال كالأغماء وأما مجرام فليس من الأعذار لأنه أدخله على نفسه (في أى وقت) أى ولو وقت نهى كوقت طلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة ويستثنى الوقت الذي يحصل فيه معاشه ويطلب فيه العلم ولا تجوز صلاة النقل لمن عليه فوائت إلا الفجر والشفع والوتر لخفة ذلك ومن عليه فوائت شتى فإنه لا يزال

الضرورى من غير عذر أثم والعذر الحيض والنفس والكفر والصبا والجنون والانغماس والنوم والنسيان ﴿فصل﴾ يجب على المكلف قضاء ما فاتته من الصلوات المفروضة مرتبة في أى وقت كان ويجب ترتيب الحاضرتين المشتركتين في الوقت فإن خالف أعاد الثانية أبداً ويجب تقديم الفوائت على الحاضرة وإن خرج وقت الحاضرة ما لم تزد على خمس صلوات فإن زادت

يصلى حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في ذمته شيء ثم إن القضاء يكون على نحو ما فاتته فيقضى السرية سرية وإن قضاها بالليل والجمهورية بجمهورية وإن قضاها نهاراً والسفريّة سفريّة وإن قضاها حضراً وعكسه ومن نام لحل النافلة فإنه يصلّى الصبح ثم الفجر على الأظهر (ويجب) أى مع الذكر ترتيب الحاضرتين وهما الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء وجوباً شرطاً وهو ما يلزم من عدمه لعدم ما يضيق الوقت عن فعلهما معاً ويسع أحدهما فقط فيكون الترتيب حينئذ واجباً غير شرط وهو ما تكون الصلاة عند عدمه صحيحة مع الحرمة كترتيب يسر الفوائت مع الحاضرة أو في نفسها وانما قلنا مع الذكر لأنه إذا لم يتذكر الأولى إلا بعد الفراغ من الثانية فإنه يصلّى الأولى ويعيد الثانية في الوقت ندباً لا وجوباً وأما إذا تذكر في الاثناء فإنها تبطل على مشهور المذهب وأيد البناء القول بأنه يتمادى ونصح مع الحرمة (ويجب تقديم الفوائت)

أى البسيرة وجوبا غير شرط فلو خالف وقدم الحاضرة أعادها بعد الفوائت استحبابا ولو مغربا
صليت في جماعة أو عشاء بعد وتر (إذا ضاق وقتها) وكذا إذا لم يضق على الراجح (في وقته)
وأولى نافلة (بجرب ترتيبها) أى الفائتة بأن كانت بسيرة (قطع) أى إذا لم يضق الوقت ويكون
القطع بغرسه لا لم لكفاية النية وهل القطع واجب غير شرط أو مندوب قولان (بوضع يديه)
المعتمد أن الركعة هنا كاملة بسجديتها (٣٧) (ضم إليها أخرى) أى ندبا لأن الخروج من

الصلاة بركعة لا يحسن ومحل ذلك إذا لم
يخف خروج الوقت والاقطع وما لم تكن
مغربا فإنه يقطع للنهي عن التنقل قبلها
فلو ذكر الفائتة بعد أن صلى ركعتين
من المغرب أو ثلاثا من غيرها فإنه يكملها
وجوبا بنية الفرضية لأن ما قارب الشيء
يعطى حكمه وكذلك الإمام وأما التذكر
قبل عقد الثالثة فإنه يرجع تشهد
ويسلم (ولا يستخلف) أى لسريان ذلك
لصلاة المأمومين ولو لم يكن عليهم فائتة
فإن كان الإمام عقد ركعة شفع وشفعوا
معه كالقذ (نمادى) أى وجوبا لحق
الإمام (في الوقت) متعلق بعبود وأما
لو تذكر حاضرة في حاضرة فإنه يعيد
وجوبا ولو خرج الوقت (فإذا كانت)
أى الوقبة التى صلاها مع الإمام
(سبأنى) أى فى فصل سنن الصلاة

عليها على أحد القولين المشهورين أو على الأربع
على المشهور إلا آخره تمت الحاضرة إذا ضاق
وقتها ومن ذكر فائتة في وقته يجب
ترتيبها معها فإن كان قد أقطع ما لم يعد ركعة
بوضع يديه على ركبتيه فإن عقدها ضم إليها أخرى
وخرج عن شفع وإن كان إماما قطع ولا يستخلف
ويسرى ذلك لصلاة المأمومين وإن كان مأموما
نمادى مع إمامه فإذا فرغ صلى ما نسي ثم يعيد
ما صلى مع الإمام في الوقت فإذا كانت جمعة صلاها
ظهرا (تنبيه) سبأنى أن عقد الركعة عند ابن
التمائم برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل
مذكورة في المطولات (فصل) يحرم عليه
صلاة النفل عند طلوع الشمس وعند غروبها

(رفع الرأس) أى لا يجزئ الاثنان ووضع اليدين على الركبتين كما يقول أشهب (الافى
مسائل) أى فيتنقذان على أن عقدها بوضع اليدين على الركبتين وهى ترك السورة
وصفاتهما من سر أو جهر وتقدمها على أم القرآن وترك تكبير العبد وسجدة التلاوة
وذكر بعض صلاة وذكر السجود القبلى المترتب عن ثلاث سنن (يحرم عليه) أى المكلف
وأما أوقات الكراهة فالصبي فيها كالبالغ لأنه يخاطب بالذكورة والمندوب على الصحيح
ومثل النفل صلاة الجنائز ومن أحرم قبل وقت النهي ثم دخل وهو في الصلاة أتم بسرعة

(وعند خطبة الجمعة) وكذا قبلها بمجرد طلوع الامام المنبر وأما خطبة العيد فيكره التنفل وقتها ولا يصلي العيد الا بعد فراغ الخطيب منها (وعند ضيق الوقت) أى الاختيارى أو الضرورى وكذا يمنع التنفل عند إقامة راتب مسجد (ويكره بعد طلوع الفجر) أى ولولا داخل مسجد فلا يصلى الا ركعتي الفجر ما لم يكن عليه ورد أى قدر معتاد من صلاة الليل وغلبته عناية عنه فإنه يصليه بعد الفجر وقبل الاسفار فان لم يفعله (٣٨) وصلى الصبح فأت وقته كالشنع

والوتر وأما الفجر فيقضى بعد حل النافلة للزوال (الى أن ترتفع الشمس) أى ما عدا وقت الحرمة وكذا يقال في قوله الى أن تصلى المغرب ولا تكرر الجنازة ولا سجود التلاوة قبل اسفار واصفرار (قيد) بكسر القاف وسكون التحتية أى قدر ربح من رماح العرب وهو اثنا عشر شبرا متوسطا (للجالس) أى خوفا من اعتقاد الفرضية وكذا عند أذان فرض غيرها للجالس (في مصلاها) أى الجامع الذى صليت فيه وتستمر الكراهة الى أن يخرج من المسجد ثم يعود ويندب قطع المحرم في أوقات الكراهة ويجب في أوقات المنع الادخال وقت الخطبة جاهلا أو ناسيا فيتم لقوة الخلاف في أمر الداخل بالنفل مع الخطبة

وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت أو بعد خروجه من عليه فرض ويكره بعد طلوع الفجر الى أن ترتفع الشمس فيدريج وبعد فرض العصر الى أن تصلى المغرب وعند أذان الجمعة للجالس وبعد فرض الجمعة في مصلاها ولا تكرر عند وقت الاستواء (فصل) الأذان سنة في المواضع التى العادة أن يجتمع الناس بها كالجوامع والمساجد وهو الاعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بالألفاظ المشروعة وهو الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولا ثم يقول

(الاستواء) أى استواء الشمس في كبد السماء (سنة) أى سنة كفاية لفرض عيني وقتي اختياري في المواضع المذكورة ولو كانت المساجد متلاصقة وجماعة طلبت غيرها ويجب كفاية في المصر وقتلت لتركه لانه أعظم شعائر الاسلام وعطف المساجد على الجوامع من عطف العام على الخاص لصدق المسجد على غير مسجد الجمعة بخلاف الجامع ويشترط في كلمات الأذان الترتيب فلونكس أعاد المنكس أى المقدم عن محله وجوبا (ثم يرجع) أى استنانا فلا يبطل الأذان بتركه وانما سن ترجيع الشهادتين لانه أغبط لا كفار

(ح) اسم فعل أمر ولفظه واحد للجمع والمفرد والمعنى أقبلوا على أداء الصلاة (ح) على
الفلاح) أى أسرعوا إلى ما فيه الفلاح أى الفوز بالمقصود وهو الصلاة (ولا يجوز) أى يحرم
(حتى الجمعة) وأما التذكير بغير الأذان (٣٩) فلا بأس به لأنه بدعة حسنة وكذلك السلام

على النبي بعد الأذان بدعة حسنة
ولا يفعل بعد المغرب لضيق وقتها (في
السدس الأخير) أى ليتأهب النائم
للصلاة ويحرم قبله وكل من أذاني الصبح
سنة على المعتمد ولكن الثاني أكد
(للمفرد) ومثله الجماعة التي لم تطالب
غيرها والمراد السفر اللغوي فيشمل من
بفلاة من الأرض ويكره له ما ذلك
أن لم يكونا بفلاة كما يكره الأذان لنفل
وبوقت ضروري (لحديث أبي سعيد)
وهو قول النبي له أني أراك تحب الغنم
والبادية فإذا كنت في غنمك أو بادية
فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء
فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا
انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة (من
مدباء أكبر) أى لانه يصير جمع كبير وهو
الطيب الكبير (وأشهد الخ) أى ومد
همزة أشهد وهمزة لفظ الجلالة لانه يصير
مستفهما مع أن المقصود الاعتراف لله
بالوحدانية (على لاله) أى على الهاء
من لاله لان فيه اشعارا بتعظيم الالهية

ح) على الصلاة ح) على الصلاة ح) على الفلاح
ح) على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله
ويزيد في أذان الصبح بعد قوله ح) على الفلاح
الصلاة خير من النوم مرتين ولا يجوز أن يؤذن
الصلاة من الصلوات الخمس حتى الجمعة قبل وقتها
الا صلاة الصبح فانه يستحب أن يؤذن لها في
السدس الأخير من الليل قبل طلوع الفجر ثم
يؤذن لها ثانيا عند دخول الوقت ويستحب
للمفرد اذا كان مسافرا أن يؤذن لحديث أبي
سعيد (تنبيه) وليجذر المؤذن من مدباء أكبر
وأشهد والجلالة ومن الوقف على لاله ومن ترك
ادغام الدال في الراء من محمد رسول الله ومن فتح
اللام من رسول الله ومن ترك النطق بالهاء من ح)
على الصلاة ومن ترك الهاء من ح) على الفلاح
ويكون الأذان مترسلا من غير مد مفرط ولا تعطيط
موقوف غير معرب متوالي بحيث لا يتخلله سكوت

(ومن ترك ادغام الخ) أى لانه لحن خفي والمعتمد أن سلامة الأذان من اللحن مندوبة فيغتفر
مثل فتح اللام من رسول الله لاسيما للعاي بالاولى من اغتفار اللحن في تكبيرة الاحرام (مترسلا)
يفسر ما بعده وقوله غير معرب تفسير لقوله موقوفا فيندب تسكين آخر الكلمات (ولا كلام)
فيكره فصل كلمته كلها أو بعضها به (أوردنا) أى ولو بالاشارة وانما جاز للمصلي الرد بالاشارة

دون المؤذن لان الصلاة يحرم فيها الكلام دون الاذان فلو اُحيز فيه الرد بالاشارة تطرق فيه الكلام والملي مثل المؤذن ويجب عليهما الرد بعد الفراغ ولو ذهب المسلم وأما قاضي الحاجه والواطي فلا يردان ولا بعد الفراغ لتبسيهما بما ينافي الذكر (أو غيرهما) كتشمت عاظم فلموجب الكلام لانعاذاً على مثلاً من الوقوع في مهواة انتفت الكراهية فتكلم ويبنى الا أن يطول فيبدئ وكذا الفصل بأكل أو شرب وارتكيب المكروه أو فرق بين كلمانه ساها فانه يبنى ما لم يطل والطول بالعرف بأن يعتد سامعه أنه ليس بأذان (لمن سمعه) أي لا غيره كأصم فالسمع البعض حكاه فقط ما لم يكن البعض (٤٠) المسموع هو الا قول والا حكي

الباقى لانه يجوز حكاية الاذان قبل تمامه لكن الاولى متابعة المؤذن فلو كان غير مالكي وأتى بالتكبير أعافلا بنذب الأحكامه اثنتين فقط لأنه اذا لم يحك الترجيع مع أنه مشروع فأولى غير المشروع عندنا واذا تعددت المؤذنون فلا يحكي الا اذان واحد ثم ان قول المصنف الى آخر الشهادتين طريقة مرجوحة والراجع لاخره ويبدل الحيعلتين بالحوقلتين ويقول عند قوله الصلاة خير من النوم صدقت وبررت واذا لم يسمع

كثير ولا كلام سواء كان سلاماً أو رداً أو غيرهما ويستحب لمن سمعه أن يحكيه الى آخر الشهادتين من غير ترجيع ولو كان في صلاة نافلة ويستترط في المؤذن شروط صحة وشروط كمال فشروط الصحة أن يكون مسلماً ذكراً بالغاً عاقلاً وشروط الكمال أن يكون عدلاً عارفاً بالأوقات صبيحاً متطهراً قائماً مستقبل القبلة الا لاسماع وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التي أذن لها (فصل) الإقامة سنة

الشهادتين فانه يحكي الترجيع واذا حكي الاذان في صلاة الساقلة ولم يبدل الحيعلتين بالحوقلتين بطلت لانهما كلام بعيد من الصلاة بخلاف الحوقلتين فانهما ذكر ما لم يكن ذلك سهواً فيسجد بعد وكذا يقال اذا ارتكيب المكروه وحكي الاذان في صلاة الفرض (مسلماً) فلا يصح من كافر وان صار بالشهادتين مسلماً تقدم جز منه قبل ذلك (ذكر) فلا يصح اذان المرأة عني أنه لا تسقط به السنة مثلاً (بالغاً) فلا يصح من صبي الا ان كان مميزاً واعتمد في دخول الوقت على بالغ أو سمع اذان غيره (عاقلاً) فلا يصح من مجنون ولا سكران (صبيحاً) أي حسن الصوت مرتفعه لكن بغير ترجيع كالغناء فانه مكروه لانه ينافي الخشوع ويكره الاسراف في مداه (متطهراً) ويكره بدونها وهي في الجنب أشد ان لم يكن الا اذان داخل المسجد والاحرم (قائماً) ويكره جالساً غير عذر (الاسماع) أي فيجوز له الاستدبار حينئذ (وان لا يكون قد صلى الخ) أي صلاة برئت بهادته (التي أذن لها) أي التي يريد الا اذان لها فيكره له ذلك ولو أراد

أعادتها في جماعة وأما لو أذن بموضع ثم أراد الأذان بأخر قبل الصلاة فلا كراهة ويجوز أخذ الأجرة على الأذان والاقامة ويكره على الإمامة من المصلين لامن الوقف وإذا أراد بعض الأكرت ترتيباً امام في بيته جازله (٤١) أخذ الأجرة منه في نظير التزام الذهاب للبيت

(الاقامة) سميت بذلك لان الشخص

يقوم للصلاة بها وهي سنة عينية لبالغ

يصلي فريضة وان قضاء الانحوف فوات

وقت بفعلها فيتركها وسنة كفاية

لجماعة والافضل أن يكون المؤذن هو

المقيم (واستؤنفت) أي اذا طال الفصل

ويندب ترك الفصل اليسير (وقال

ابن كثة الخ) ضعيف وشروط الاقامة

كالأذان الا الذكورية فلا تشترط لان

المرأة تقيم لنفسها ويكره الكلام بعدها

في غيرهم ويندب للإمام تأخير الأحرار

بعدها بقدر تسوية الصفوف ويستحب

الاشتغال بالدعاء في هذا الوقت فإنه

من أوقات الإجابة (وهذا) أي الحكم

بالسنة في حق الرجل فان صلت المرأة

مع رجال سقطت الاقامة عنها رأساً

وكذلك الصبي فلا تندب في حقه الا عند

الانفراد ولا تسقط السنة عن البالغ

باقامة المرأة أو الصبي (سراً) هذا مستحب

ثان ومثلها في ندب السرية المنفرد (فلا

اثم عليها) أي وان كان خلاف الأولى

(من افراد الاقامة) أي حتى قد قامت الصلاة

(لا تجزئه) أي ما لم يكن المشفوع أقلها (ولا يتكلم)

أي يكره الألهم كخوف على نفس أو مال

وبطلت ان تفاحش (ولا يرد) أي ويطلب بالرد بعد الفراغ (حال الاقامة) وهو الأولى (شروط

الصلاة) لم يستوف الكلام عليها وقد سبق للسرد ها وأنها أربعة عشر والشرط ما يلزم منه

أو كدمن الأذان لاتصالها بالصلاة وان تراخى

ما بينهما بطلت الاقامة واستؤنفت وقال ابن كثة

من تركها عمداً بطلت صلاته فالاحتياط أن

يحتسرس على الاتيان بها ولا يتساهل في ذلك وهذا

في حق الرجل وأما المرأة فالاقامة في حقها

مستحبة سراً وإن لم تقم فلا اثم عليها ولفظها الله

أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً

رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد

قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وما

ذكرنا من افراد الاقامة ما عدا التكبير فإنه منهي هو

المشهور فان شفع غير التكبير لا تجزئه الاقامة

ولا يتكلم في الاقامة ولا يرد على من يسلم عليه

والمصلي مخير بين أن يقوم للصلاة حال الاقامة أو

بعدها (فصل) شرائط الصلاة أربعة طهارة

الخبث عن الثوب والبدن والمكان ابتداء

ودواماً وطهارة الحدث ابتداء ودواماً في كل صلاة

(من افراد الاقامة) أي حتى قد قامت الصلاة

(لا تجزئه) أي ما لم يكن المشفوع أقلها (ولا يتكلم)

أي يكره الألهم كخوف على نفس أو مال

وبطلت ان تفاحش (ولا يرد) أي ويطلب بالرد بعد الفراغ (حال الاقامة) وهو الأولى (شروط

الصلاة) لم يستوف الكلام عليها وقد سبق للسرد ها وأنها أربعة عشر والشرط ما يلزم منه

عَدَمُهُ الْعَدَمُ لَا يَلْزِمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودُ وَلَا عَدَمُ لِدَانِهِ فَانْهَدُ بِوَجْدِهِ وَيَحْصُلُ مَانَعٌ (وغيرها) أَيْ
بِكُنَازَةٍ وَسُجُودٍ سَهْوٍ وَتِلَاوَةٍ (وَسِتْرٍ الْعَوْرَةِ) أَيْ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ وَأَنْ بَاعَارَةً (أَيْ غَلِيظَةً) الْمُرَادُ
بِهِ مَا لَا يَظْهَرُ مِنْهُ الْبَدَنُ فَإِنْ كَانَ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ يَحْدُدُ الْعَوْرَةَ لِرُقَّتِهِ كَرَهَتْ الصَّلَاةُ بِهِ
وَأُعِيدَتْ فِي الْوَقْتِ (مِنْ سِرِّهِ إِلَى رُكْبَتِهِ) وَهِيَ خَارِجَانِ وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلنَّظَرِ مَعَ رَجُلٍ لَكِنْ
لِلْمَعْتَدِ كَرَاهَةٌ تَنْظُرُ الْفَخْذَ وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ وَبِكَوْنِ تَحْدِيدِ الْعَوْرَةِ الْمَخْفُفَةِ وَلَا عَادَةً فِي
كُشْفِ الْفَخْذِ وَبَعْدَ كُشْفِ الْمَغْلُظَةِ أَبَدًا وَهِيَ الذِّكْرُ وَالْإِثْنَانُ وَمَا بَيْنَ الْأَلْتَيْنِ وَيُعِيدُ فِي
الْوَقْتِ لِكُشْفِ الْأَلْتَيْنِ أَوْ بَعْضِهِمَا أَوَ الْعَانَةِ أَوْ مَا فَوْقَهَا لِلْسَّرَةِ وَكَذَلِكَ عَوْرَةُ الْأُمَّةِ بِالنِّسْبَةِ
لِلنَّظَرِ وَالصَّلَاةِ لَكِنَّهَا تُعِيدُ أَبَدًا فَمَا يَبْعُدُ الرَّجُلُ فِيهِ فِي الْوَقْتِ وَتُعِيدُ نَبْدًا لِكُشْفِ الْفَخْذِ (مَعَ
أُجْنَبِي) وَكَذَا عَوْرَتُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ وَالْمُرَادُ (٤٣) بِالْكَفِّينِ الْيَدَانِ ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا

لَا يَجُوزُ دَارِ احْتِنَانٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ
بِغَيْرِ شَهْوَةٍ وَالْأَحْرَمُ مَعَ مُحَرَّمِهَا مَا عَدَا
ذَلِكَ وَالرَّأْسَ وَالْقَدَمَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يَرَى ثَدْيَيْهَا وَصَدْرَهَا وَسَاقَهَا وَتَرَى
مِنْ مُحَرَّمِهَا مَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ
فَلَوْ صُلَّتْ مَكْشُوفَةً الْأَطْرَافُ أَوَ الصَّدْرُ
أَعَادَتْ نَبْدًا وَإِنْ صُلَّتْ مَكْشُوفَةً الْبِطْنُ
أَوْ مَا حَاذَاهُ مِنَ الظَّهْرِ أَوَ الْفَخْذِ نَبْدًا عَادَتْ
أَبَدًا (الْقِبْلَةُ) أَيْ عَيْنُ الْكَعْبَةِ لِمَنْ يَمُكَّةُ
وَمِنْ يَجُورُهَا عَنْ تَمَكُّنِهِ الْمَعَانِيَةِ

ذَاتُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَغَيْرِهَا وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ بِكَشْفِ
بِمَثَلَةِ أَيْ غَلِيظَةٍ وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ سِرِّهِ إِلَى رُكْبَتِهِ
وَعَوْرَةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ مَعَ أُجْنَبِي جَمِيعُ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ
وَالْكَفَّيْنِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي الْقِتَالِ حَالَةً
الْإِلْتِحَامِ وَفِي النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ الْمُبِجِّ لِلْقَصْرِ لِلرَّاكِبِ
وَمَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ نَاسِيًا فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ
صَلَاتِهِ أَعَادَ أَبَدًا وَجَاءَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ وَكَذَا إِنْ كَانَ

أَوْ جَهْتَهَا لِمَنْ بَعْدَ عَنْهَا (حَالَةُ الْإِلْتِحَامِ) أَيْ لِلْحَرْبِ مِنْ كُلِّ قِتَالٍ جَائِزٍ كَذَبَهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ
أَوْ حَرِّهِ سِوَاهُ كَانَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا وَيَصِلِي أَعْيَاءَ الْأَرْضِ وَيَجُوزِلُهُ ضَرْبٌ وَطَعْنٌ وَامْسَاكٌ
مُلَطِّخٌ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَمِثْلُ حَالَةِ الْإِلْتِحَامِ مَنْ خَافَ أَنْ يَفْتَرِسَهُ سَبْعٌ أَوْ نَحْوُهُ إِذَا نَزَلَ عَنْ
دَابَّتِهِ فَانْهَدُ بِصَلَاةٍ عَلَيْهَا أَعْيَاءَ وَلَوْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ مَا لَمْ يَرْجُ زَوَالُ الْخَوْفِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ
وَالْأُخْرَى (وَفِي النَّافِلَةِ) أَيْ وَلَوْ وَتَرَاوَسَ السُّهْلُ التَّوَجُّهَ لِلْقِبْلَةِ وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ فَعَسَلُ ذَلِكَ بِالْأَرْضِ
(الرَّاكِبِ) أَيْ وَأَمَّا الْمَاشِي فَلَا يَدُ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ وَرَاكِبُ السَّفِينَةِ يَدُورُ مَعَهَا أَنْ أَمَكْنَ
وَالْأَصْلِي حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ وَلَوْ كَانَ يَصِلِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (حَتَّى فَرَّغَ) فَإِنْ عَلِمَ وَهُوَ فِيهَا
قَطَعَ غَيْرَ أَعْيَى وَمِنْحَرَفٍ يَسِيرًا وَأَمَّا هَا فَيَسْتَقْبِلَانِ (خِلَافٌ) فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ
وَاعْتَمَدَ ابْنُ عَرَفَةَ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْفَرَضِ وَأَمَّا النَّفْلُ فَلَا عَادَةَ رَأْسًا (وَكَذَا إِنْ كَانَ

جاهلاً) أي لم يهتأ وهو تشبيهه في جريان الخلاف وأما قوله أو عامداً فهو تشبيهه في البطلان فقط من غير خلاف (فرائض الصلاة) أي أركانها أربع عشرة وقال النفاوي اعلم أن فرائض الصلاة سبع عشرة فريضة النية وتكبيره الاحرام والقيام لها والفاطحة والقيام لها والركوع والقيام له والرفع منه والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس بقدر السلام والسلام والطمأنينة والاعتدال وترتيب الاداء ونية اقتداء المأموم (تكبيره الاحرام) أي التكبير التي يدخل بسببها كل مصل في حرمة الصلاة وحكمة الابتداء بالتكبير أن يلاحظ المصل عظمة من هو واقف بين يديه (٤٣) ويشترط مد اللفظ الجلالة مداً طبيعياً ولا يضر قلب همزة أ كبروا واولا الاتيان بها مع الهمزة للعامة ولا عدم جزم الراء ولا يشترط أن يسمع نفسه حروف التكبير بل تكفي حركة اللسان خلافاً للشافعي (يدخل بالنية) وهو المعتمد ولو دخل بلغته وقال خدأي أ كبر لم تبطل ومن كان بلسانه عارض فانه يدخل بالنية ولو قدر على النطق بحاله معني أي به كان يقول بر (بقلمه) اشارة لمحل النية واللفظ واسع فان خالف لفظه نيته فالاعتبار النية القلبية (مقارناً) أي لا متأخراً وفي تقدمه يسير خلاف والاشهر الاجزاء (لعدد الركعات) أي وللاداء أو ضده وانما ذلك من باب

جاهلاً أو عامداً (فصل) فرائض الصلاة أربع عشرة الأولى تكبيره الاحرام لكل مصل ولفظها الله أكبر من غير إشباع الياء ولا يجزئ غيرها ان كان يحسن العربية أما من لا يحسنها فقل يدخل بالنية دون العجمة وقيل يدخل بلغته الثانية النية بأن يقصد بقلبه الدخول في الصلاة المعينة ويكون قصده مقارناً للفظ التكبير ولا يلزمه التعرض في نيته لعدد الركعات الثالثة قراءة الفاتحة على الامام والقائد بالعبادة أي المنفرد الرابعة القيام للاحرام وقراءة الفاتحة الخامسة

الكمال (قراءة الفاتحة) هي فرض في كل ركعة على المعتمد حفظاً أو تافهيناً ونظراً في كصنف بحر كاتها وسكناتهما وشداتهما الا للكنة فلا حرج وتكفي حركة اللسان بها وعند الشافعي لا بد أن يسمع نفسه وفرضيتها في النقل كفرضيتها في صلاة الصبي عني توقف صحة الصلاة عليها (على الامام والقائد) وأما المأموم فيصحبها عنه الامام ويسقط القيام لها وفائدة سقوطه عنه أنه لو استند في حال قراءتها لا تبطل صلاته (القيام للاحرام) أي الالمسبوق فتأويلان والمراد بالمسبوق من أدرك الامام راكعاً والتأويلان فيما اذا ابتداء التكبير من قيام وأتمه في الانحطاط أو بعده بدون فصل كثير فقل تجزئه الركعة وقيل لا والصلاة صحيحة جزماً وتبطل مع الفصل الكثير وأما اذا ابتدأ في حال الانحطاط وأتمها حينه أو بعده بدون فصل كثير فالركعة باطلة والصلاة

صححة وتبطل مع الفصل الكثير (ولقراءة الفاتحة) والذي لغير المصنف أن القيام لكل منهما فرض مستقل وهذا إذا كان قادرا والاقام مستندا فان لم يقدر جلس مستقلا ثم مستندا فان لم يقدر اضطلع وندب على أيمن ثم أبسر ثم على ظهر ثم على بطن فان لم يقدر الا على نية أو مع أيما بطرف وجب والترتيب بين القيامين والجلوسين والقيام مستندا والجلوس مستندا وسنه وبين الاضطجاع واجب وأما بين القيام مستندا والجلوس مستقلا فندوب ويجب تعلم الفاتحة أن أمكن بأن اتسع الوقت وقبل التعلم ووجد معلما ولو باجرة فان لم يمكن اقتدى بمن يحسنه فان لم يوجد سقطت عنه وسقط القيام لها فان كان يلحن فيها فانه يقرأها بناء على المعتمد من أن اللحن في الفاتحة عند العجز لا يبطلها (٤٤) ويجب على الغير تعاليمه بلا شيء ان

الركوع وأكمله أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ويحافظ الرجل من رقبته عن جنبيه ولا يتكسر رأسه بل يكون ظهره مستويا بالسابعة السجود وصفته أن يمكن جبهته وأنفقه من الأرض والركبتين وأصابع القدمين السابعة والثامنة الرفع من الركوع والسجود فان تركه وجبت الاعادة التاسعة الجلوس للسلام قدر ما يعتدل فيه

لم يكن معه أجرة (وأكمله) أي الشامل لمستحياته والا فالفرض هو الاحتناء الذي تقرب فيه راحته من ركبتيه سوا وضعهما بالانحناء أم لا فوضع اليدين مستحب وتكبيرهما مستحب آخر وتقرير أصابعهما كذلك (ويحافظ) أي يبعد الرجل نديا بخلاف المرأة فيندب لها الانضمام (بل يكون ظهره الخ) الأنسب بل يجعله أي رأسه مساويا لظهره (وصفته) أي الزائدة على الواجب والا فالواجب استقرار الجبهة أو أدنى جزء منها على الأرض ولو مع تمكنه من السجود على باقيها وأما

التمكن فمستحب وتكره المبالغة فيه حتى يؤثر في الجبهة وأما قوله تعالى سجدوا في وجوههم من أثر السجود فهو ما يعتريهم من الصفرة والنحول من أثر العبادة والسجود على الأنف مستحب على الرابع وانما أمر من تركه بالاعادة في الوقت مراعاة للقول بالوجوب وأما السجود على الركبتين وأصابع القدمين فمسنة على الأصح كيدبه وحديث أم حنت أن أسجد على سبعة أعضاء جملة ما لك على الوجوب في الجبهة والسفينة في الباقي وحمله الشافعي على الوجوب في الكل فينبغي مراعاة الخلاف (فان تركه) أي ولو سهوا والآن الأرض لا يجبر بسجود السهو ولو رفع بين السجدين ولم يرفع يديه من الأرض أجزأ على المشهور (قدر ما يعتدل الخ) المراد أن الجزء الذي يقع فيه السلام من الجلوس فرض فلا وقع عقب التشهد كان الجزء الأخير هو

القرض وما قبله سنة فلم يلزم إيقاع فرض في سنة وإن رفع رأسه واعتدل جالساً وسلم كان ذلك
الجلوس هو الفرض وفأنته السنة فالظرف تابع للظروف وإذا كان الجلوس بقدر الدعاء
المندوب مندوباً وبقدر الدعاء بعد (٤٥) سلام الإمام المكروه ومكروها (تسليمية التحليل)

وهي واحدة تلقاء وجهه ويتيان
بالكاف والميم وزيادة ورجة الله وبركاته
مكروهة أو خلاف الأولى (ولا يجزئ
غيرها) فإن عجز عن الاتيان به أخرج
بالنية ولا يجزئ عليكم السلام (وليس
الخ) أي لا وجوباً ولا نسيباً بل إمام مكروه
أو خلاف الأولى وأحاديث التسليمين
محمولة على المأموم (ثم يسلم قبالة) بضم القاف
أي تجاه وجهه استئذاناً وأما تسليمة الرد
على من على اليسار فتجوز على المعتمد
(والأفضل الخ) ويجزئ فيها سلام عليكم
بدون آل وعليكم السلام ولو قدم تسليمية
الرد على الإمام أو على من على يساره على
تسليمية التحليل مع قصد الاتيان بها صحت
صلاته وفاته ندب الترتيب (وعليه) أي
على هذا القول المقابل والمعتمد أن نية
الخروج مندوبة فقط (والسلام الخ)
ليس هذا إذا خلا في محل الخلاف بل متفق
على ندبه والمراد بالملائكة الذين يحضرون
الصلاة سواء كانوا حافظة أو غيرهم
لما ورد أن من أذن وأقام صلى معه من
الملائكة أمثال الجبال (ويقصد الفذ

ويسلم العاشرة تسليمية التحليل وهي السلام عليكم
ولا يجزئ غيرها وليس على الإمام والفد غيرها وأما
المأموم فيسلمها عن يمينه ثم يسلم قبالة وجهه بقصد
بها الرد على الإمام ثم يسلم على يساره إن كان عليه
أحد يقصد بها الرد عليه والأفضل في تسليمية الرد
أن تكون بلفظ تسليمية التحليل ولا يشترط أن
ينوي بسلامه الخروج من الصلاة على أحد القولين
المشهورين ومقابلها لا بد من ذلك وعليه يقصد
الإمام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على
الملائكة والمقندين به ويقصد الفذ السلام على
الملائكة الحادية عشرة الاعتدال في الفصل بين
الأركان الثانية عشرة الطمأنينة في أركان الصلاة
كلها قيامها أو ركوعها أو سجودها والرفع منها وبين
السجدين والفرق بينهما وبين الاعتدال أن
الاعتدال في القيام مثلاً انتصاب القائم
والطمأنينة استقرار الأعضاء الثلاثة عشرة ترتيب
الآداء وهو أن يكون الأحرام قبل القراءة والقراءة

السلام الخ) الأولى ويقصد الفذ الخروج والسلام على الملائكة (والرفع منها) أي الأركان
والمراد الركوع والسجود وإذا في بعض النسخ منهما (وبين السجدين) زاده وإن كان داخلاً
فيما قبله لزيادة الاعتناء (في القيام) وكذا الجلوس كما أشار إليه بمثلاً (استقرار الأعضاء) أي

ولو في حالة الركوع أو السجود التي لا اعتدال فيها فينهما ٤ روم وخصوص من وجه (ترتيب الاداء) أي الأركان في نفسها (وأركانها) عطف تفسير (من غير تفریق) أي متفاحش كان يكبر ويسكت بلا قراءة زمان طويلا حتى يظنه الرائي غير متصل وعدها في الفرائض اصطلاح المصنف لم يسبقه غيره (يقوم مقامها) أي (٤٦) في حصول السنة ولو آية قصيرة كدها مئتان

ويكره تكرار السورة وتكبير السورتين بأن يأتي بهما على غير ترتيب المصحف فإذا اتفق أنه قرأ في الأولى سورة الناس فإنه يقرأ ما فوقها في الثانية أولى من تكرارها ولا يكره تخصيص مسلانه ببعض السور كأن يلزم في صلاة الصبح على ألم نشرح وألم تركب (بعد الأناجحة) شرط في السنة فلا يقدمها أعادها إلا أن ركع فكاسقاطها فتدوت ويسجد لها قبل السلام (في الصبح الخ) المراد أنها سنة في كل ركعة (من فرائض الاعيان) أي لا في فرض كفاي ولا في سنة لعدم مشروعيتها في الأول واستحبابها في الثاني (القيام لذلك) أي المقرء في حق القادر وفائدة السنة أنه لو استند حال قراءتها صحت صلاته وأما لو جلس ثم قام للركوع فإنها تبطل لأنه فعل كثير (الجهر) أي جميعه في محله سنة وكذلك السر على المعتمد وإنما أمر تارك الجهر أو السر من

قبيل الركوع والركوع قبل السجود والسجود قبل السلام الرابعة عشرة الموالاة فيجب إيقاع أجزاء الصلاة وأركانها على بعضها بعضاً من غير تفریق (فصل) وست الصلاة ثمانية عشر الأولى قراءة سورة أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما من فرائض الاعيان الثانية القيام لذلك الثالثة الجهر في الأوليين من المغرب والعشاء وجعله الصبح والشفع والوتر والجمعة والعیدین ونوافل الليل والاستسقاء الرابعة الأسرار فيماعد ذلك والسر ما لا يسمع بأذن والجهر ضده (تنبيه) لو قرأ سرا في محل الجهر أو جهر في محل السر عمداً أو سهواً الآية والآيتين لا شيء عليه أما إذا قرأ أكثر من آيتين وتذكر قبل وضع يديه على ركبتيه أعاد أم القرآن

الفاتحة في ركعة بالسجود لانه يسجد لبعض سنة له بال وقيل سنة في كل ركعة (والشفع والوتر) ضعيف والمذهب تنبيه فيهما كالعیدین ونوافل الليل والاستسقاء (بأذن) أي أذن غيره فأقل الجهر في حق الرجل أن يسمع من يليه وأكثره لأجله إلا أن يخلط على مصل غيره فإنه يسمع نفسه فقط بجهر المرأة ومن هنا يؤخذ منع من يقرأ القرآن في المسجد إذا كان يخلط على المصلين بالأولى ولو كانوا في صلاة نفل (أعاد أم القرآن والسورة) أي ويسجد بعد السلام

لزيادة القراءة على غير سنتها وهذا ان كان السهو في الفاتحة والسورة أو في الفاتحة فقط وأما انه كان في السورة فقط فانه بعد ها ولا سجود عليه سنة ذلك (لا يرجع) أي ويسجد للسهو بعد السلام لترك السجود قبله لترك الجهر فان رجع بعد وضع يديه على ركبتيه فقبل تبطل صلاته لرجوعه من فرض السنة وقيل لا قياسا على من ترك التشهد الاول ورجع اليه بعد الاستقلال (قال بعضهم الخ) هذا (٤٧) راجع لقوله وان تذكر الى قوله لا يرجع أي

فان كان عدا فقال بعضهم الخ ولا مفهوم للجهر بل مثله كل سنة تركت عدا والمعتمد أنه يستغفر الله ولا شيء عليه وأما لو ترك ذلك سهوا فمعلوم أنه يسجد للسهو (من التهاون بالسنة) قال العلامة الاميران كان معناه التحقير فهو كفر وان أراد الكسل لم ينتج البطلان الا أن يريد مظنة التحقير (كل تكبيرة سنة) هو قول ابن القاسم وقال أشهب جميع التكبير سنة واحدة وعليه فالسجود لنقص تكبيرتين لكونه بعض سنة له بال (الجلوس الاول) لو قال كل جلوس ماعدا قدر السلام من الجلوس الاخير كان أشمل والسابعة التشهد الاول والثامنة التشهد الثاني بأي لفظ كان والتاسعة كونه باللفظ الوارد فيه ولكن المعتمد أن خصوص هذا اللفظ مستحب فلا تبطل الصلاة بترك سجود

والسورة وإن تذكر بعد وضع يديه على ركبتيه لا يرجع لأن عقد الركعة عند ابن القاسم يرفع الرأس من الركوع إلا في مسائل منها هذه فان عقد ها بوضع يديه على ركبتيه قال بعضهم لو ترك الجهر عامدا فقبل يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه وقيل تبطل صلاته لأن هذا من التهاون بالسنة كما يتهاون بالفريضة الخامسة كل تكبيرة سنة ماعدا تكبيرة الاحرام السادسة إلى التاسعة الجلوس الاول فيما فيه جلوسان والتشهد الاول والثاني باللفظ الوارد فيه وهو التحيات لله الزايات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

السهو عن التشهد لانه مركب من سنتين ومستحب لامن ثلاث سنن (التحيات) جمع تحية أي الالفاظ التي تدل على التحية مستحقة لله (الزايات) أي الاعمال النامية التي يزكو ثوابها (الطيبات) أي من الكلم لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب (الصلوات) أي الخمس والسلام اسم من أسمائه تعالى وبركاته أي خيراته المتزايدة وينبغي لأصلي أن يقصدا الروضة الشريفة بهذه الجملة كما أنه يلاحظ عند قوله وعلى عباد الله الصالحين كل عبد صالح في الارض وفي السماء

(الصلاة على النبي) وقيل مستحبة ومحالها بعد التشهد وقبل الدعاء فلو قدمت على التشهد أعيدت وإذا قدم عليها الدعاء فإنه لا يعاد بعد هاوي ينبغي الاسرار بالتشهد والصلاة على النبي والدعاء (وهي اللهم الخ) هذه رواية مسلم عن أبي سعيد الانصاري قال أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الخ وتشبيه الصلاة على النبي بالصلاة على إبراهيم من باب التواضع أولتقدمه في الزمن أو بناء على أن التشبه قد يكون أقوى من التشبيه كقوله تعالى الله نور السموات والارض مثل نور كمشكاة فان المعلوم أن نور الله أي تنويره لقلب عبده المؤمن بنور المعرفة والايان أقوى (٤٨) من نور المشكاة لما ورد وكشف عن

فورا دنى المؤمنين ايمانهم بالامان بين السماء والارض وسبب تخصيص ابراهيم بالذكر أنه بعد أن سلم على نبينا ليلة الاسراء قال له أفري أمتك مني السلام (جيد) أي محمود (مجيد) أي عظيم (سمع الله لمن حمده) يجري فيه خلاف ابن القيم وأشهب كالتكبير (الرد على الامام الخ) ذكره ما في السنن تقيما للفائدة وان تقدم ما وقد علمت اعتمدت بآداب الرد على من على اليسار (بتسليم التحليل فقط) أي لا غيره من المأموم فالأفضل له الاسرار كما يندب الاسرار بكل تكبيرات الصلاة لفد ومأموم ما عدا تكبيرة الاحرام وأما الامام فيندب له الجهر بالتكبير والتسميع

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله العاشرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد الحادية عشرة قول سمع الله لمن حمده للامام والفد الثانية عشرة والثالثة عشرة الرد على الامام والرد على من على يساره الرابعة عشرة الجهر بتسليم التحليل فقط الخامسة عشرة الانصات للامام فيما يجهر فيه السادسة عشرة السترة للامام والفد وبأثم المار بين يدي

لاجل اجتماع من خلفه (السترة الخ) والمعتمد انها مستحبة وان المصلي المتعرض بالمرور بالفعل لا يجرد ثل السترة (للإمام والفد) أي ان ظنا مرور أحد بين يديه ما أوشك أو ما المأموم فالامام أو سترته سترة له ويشترط أن تكون غاظر مخ وطول ذراع من المرفق اطراف الاصبع الوسطى لأقل وهل ذلك شرط صحة أو كمال فيه نظر ويصح الاستتار بظهر رجل ان رضى والميت في الجنائز كاف ولا ينظر اكون ارتضاء ذراعا للخلاف في ذلك ولا بأس أن ينحاز الذي يقضى بعد سلام الامام الى ما قرب منه عرفا من الاساطين بين يديه وعن يمينه وعن شماله والى خلفه تفهقر قليلا فان بعد عنها أقام ودفع المار جهده بالمعروف فإكثر الدفع أبطل (المار) ومثله من

يناول آخر شيأ أو يكلمه بين يدي المصلي (إذا كان له) أي للنازح من في حكمه مندوحة
 أي سعة في ترك ذلك والأقل أنتم سواء صلى المصلي لستره أو غيرها وبأنتم المصلي أن تعرض
 ص كما قال خليل وأنتم ما تركه مندوحة ومصلي تعرض (من الجلوس الثاني) لو قال من
 جلوس السلام لكان أشمل وفي عبارته تسامح فإن الزائد ليس كله سنة بل الظرف تابع
 للظروف كما تقدم (على مقدار (٤٩) الطمانينة) أي التي هي الفرض وهي استقرار

الأعضاء زمناً تاماً ولا حذله هذا الزائد إلا أنه
 ينهي عن الطول المفرط في الفريضة
 خصوصاً للامام (في السرية) أي ولو
 جهر فيها للامام (يحاذي) أي يقابل
 (فائتين) أي مع قيام الأصابع أو جعل
 بطونهم إلى الأرض وظهورها إلى السماء
 كالراهب أو العكس كالراغب وقد فسر
 به ما قوله تعالى ويدعوننا رغبا ورها
 ويندب كشف اليدين عند تكبيرة
 الاحرام وارسالهما إلى جنبه بوقار والمرأة
 ترفع يديها إلى صدرها فقط (وتطويل
 القراءة الخ) أي فيقرأ فيهما من طوال
 المفصل وأوله الجرات ووسطه من عبس
 للعشاء وقصاره من الضحى الخ للعصر
 والمغرب ولكن المغرب أقصر وهذا
 التفصيل في حق الفذوالامام إذا كان
 يوم قوما محصورين يعلم انشراحهم

المصلي إذا كان له مندوحة السابعة عشرة الزائد
 على ما يوسع السلام من الجلوس الثاني الثامنة
 عشرة الزائد على مقدار الطمانينة (فصل)
 ومستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلة الأولى
 قراءة المأموم مع الامام في السرية الثانية رفع
 اليدين عند الشروع في تكبيرة الاحرام فقط
 يحاذي بهما منكبيه فائتين وتطويل القراءة في
 الضحى والظهر لكن في الضحى أطول وتقصيرها في
 العصر والمغرب وتوسطها في العشاء وتقصير
 الركعة الثانية عن الأولى وتقصير الجلوس الأول
 عن الثاني وقول ربنا ولك الحمد للمأموم عند قول
 الامام سمع الله لمن حمده والقيد بعد ما يقولها

(٤ - عزية) بالتطويل وإلا خفف وفي الصحيحين إن منكم منفرين فأياكم صلى
 بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة (وتقصير الركعة الخ) أي في الزمن وإن
 قرأ فيها أطول من الأولى (الجلوس الأول) أراد به ما عدا جلوس السلام المراد بالثاني (عند قول
 الامام الخ) ويكره للامام جمعه بين سمع الله لمن حمده وبناولك الحمد وما روى من جمع النبي
 بينهما محمول على حالة الانفراد أو صلاة النافلة جمعاً بين الأدلة وكذلك يكره للمأموم الجمع بينهما

(والتسبيح في الركوع) أي بخصو سجنان رب العظيم وبحمده ثلاثا وذلك أدنى مراتب السكال
فلما اقتصر على واحدة أو اثنتين حصل له الثواب ومعناه أصبح الله وأثنى عليه بحمده وقد كان
النبي يقول في السجود سبحانك ربى ظلمت نفسي وعملت سوأ فأغفر لي وورد أماً الركوع
فعظموا فيه الرب وأما السجود فادعوا فيه بما شئتم فإنه من أي حقيق أن يستجاب لكم
ويجوز الدعاء على الظالم في السجود وإن كان ظلمه لغير الداعي (والتأمين) أي هو في نفسه
مندوب وكونه سراً مندوب ثان فيؤمن الفذ في قراءة نفسه السرية والجهرية والمأموم في قراءة
إمامه الجهرية والإمام في قراءة السرية ويكره (٥٠) في الجهرية (بالمدمع التخفيف)

هي أشهر اللغات الثلاث فيه والثانية
القصر مع التخفيف والثالثة المد والتشديد
الميم (اسم الله الخ) قال العلامة الأمير هذا
انما يناسب القصر والتخفيف فيكون
فعيل من الأمانة والحنظ أماً على ما أسلفه
من المد والتخفيف فهو اسم فعل ونونه
مفتوحة قال ابن مالك * وما معنى أفعل
كأمين كثر * وأما المد والتشديد فعناه
قاصدين بآية بالله (قراءته) أي قوله
ولا الضالين الخ برأذا سمعتم الإمام يقول
ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق
تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه فإذا لم يسمع ولا الضالين فإنه

والتسبيح في الركوع والسجود والتأمين سراً
وهو قول آمين بعد الفراغ من الفاتحة بالمدمع
التخفيف اسم الله تعالى ونونه مضمومة على النداء
التقديري آمين استجب دعاءنا ولا يؤمن المأموم خلف
الإمام في الجهرية إلا إذا سمع قراءته والقنوت في
الصبح فقط بعد الفراغ من القراءة في الركعة
الثانية قبل الركوع سراً ولفظه وهو اللهم إنا
نستعينك ونستغفرُك ونؤمنُ بك ونوكلُ عليك
ونؤتي عليك الخير كله نَشْكُرُك ولا نكفُرُك ونُخَجِّعُ

لا يؤمن ولو سمع ما قبلها ما لم يسمع تأمين المأمومين قياساً على جواز الاقتداء بالمسمع في أركان
الصلاة (والقنوت) هو في نفسه مندوب ولا يشرع إلا في الصبح وكونه قبل الركوع مندوب
ثان فيكره بعد الركوع إلا أن يقتدي بشافعي يؤخره فينبهه ويقرأ القنوت من ابتداء
الشافعي في قنوته خلافاً لقول بعضهم إنه يؤمن على قنوت الشافعي ولا يقنت وكونه سراً
مندوب ثالث ولفظه المخصوص مندوب رابع (نستعينك) أي نطلب منك العون على
مهماتنا ونستغفرُك أي نطلب منك الغفران ونؤمنُ بك أي نصدق بجميع ما جاءنا عنك
على لسان نبيك ونتوكل أي نعتمد عليك ونؤتي عليك الخير أي نذكرك بأنك متصف بالخير فالحير
منصوب على نزع الحافض (نشكرك) أي نصرف جميع جوارحننا في طاعتك ولا نكفرك

أى لا تكفر بعلم الظاهرة والباطنة ونمنع أى نخضع ونذل لنشونخلع الأديان التى تخالف دين
الاسلام وتترك من يكفر لأى نمنع من موالاته ومحبيه لامداراته لآيه لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم (إياك نعبد) أى لا نعبد
الا إياك ولك نصلى ونسجد من عطف الخاص على العام وإليك نسعى فى تحصيل مرضاتك
وتحفظ بكسر الفاء وفتحها أى نسرع (٥١) فى العمل (الجد) بكسر الجيم أى الحق (ملحق)

لَكَ وَتَخْلَعُ وَتَرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلكَ
نُصَلِّي وَنُسَجِّدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِي وَنُحْتَدُّ نَرْجُو رَحْمَتَكَ
وَنُخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ
وَالدَّعَاءُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الثَّانِي وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ حِينَ يَهْوِي
بِهِمَا لِلسُّجُودِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَتَقْدِيمُ رُكْبَتَيْهِ عَلَى يَدَيْهِ
عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُ الْخَنْصَرِ وَالْبَنْصَرِ وَالْوُسْطَى مِنْ
الْيَدِ الْيُمْنَى مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْأَبْهَامُ مِنْهَا فِي التَّشْهِيدَيْنِ
وَيُحْرَكُ السَّبَابَةُ وَيَعْتَقَدُ بِالْإِشَارَةِ بِهَا أَنَّهَا طُرْدَةٌ
لِلشَّيْطَانِ وَيَسْطُ الْبُسْرَى وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى
الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَوَضْعُهُمَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ
أَوْ قَرِيبَهُمَا فِي السُّجُودِ وَجُفَافَةُ الرَّجُلِ فِي السُّجُودَيْنِ
رُكْبَتَيْهِ وَبَيْنَ مَرْفَقَيْهِ وَجَنْبَيْهِ وَبَيْنَ نَحْذِيهِ وَالتَّكْبِيرُ

بكسر الحاء وفتحها ومعنى التكسر لاحق
ومعنى النقع أن الله ملحقه بالكافرين
(التشهد الثانى) المراد به ما فيه السلام
ويكره الدعاء فيما عداه وفضيلة الدعاء
تحصل بأى دعاء كان (وتقديم يديه الخ)
ولا يعارضه خبر الترمذى أن النبي كان
إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض
رفع يديه قبل ركبتيه فإنه أعما فعمل ذلك
عند تكبير سنه وعمل أهل المدينة على
خلافه (وعقد الخنصر الخ) أى على
المحمة التى تحت الإبهام (ماذا السبابة)
منصوب على الخلل أى يجعل جنبها
جهة السماء والأبهام بجانبها على الوسطى
(فى التشهدين) أى أوالا كثيرا والواحد
(ويحرك السبابة) أى يندب أعينا وشمالا دائما
حتى فى وقت انتظار المأموم سلام إمامه
بعد الفراغ من الدعاء كما هو مقتضى
التعليل الذى أشار له بقوله ويعتقد الخ

(مطردة) بكسر الميم أى آلة للطرد واختصت السبابة بذلك لأن عروقها متصلة بباطن القلب أى
بعرقه فإذا حركت تنبه فلا يسهو وقيل يعتقد بالإشارة بها أن الله الواحد (ويسط البسرى)
أى يندب ولا يحرك السبابة (على الركبتين) أى ويندب تفريق أصابع اليدين فى الركوع كما
تقدم وعدم تفريقهما فى السجود (حذو أذنيه) أى مقابلتهما (بين ركبتيه) بأن يفرق بينهما
(وبين مرفقيه وجنبه) بأن يباعد كل مرفق عن جنبه (وبين نَحْذِيهِ) بأن يفرق بينهما

ولا يلبس بطنيهما (بعد ما يستوي قائما) أي لانه كنشئ صلاة والاثنان باعتبار المأموم
منظور فيهما فالامام فيشمل ما لو حصل المأموم الركعة الثانية (في الجلوسين) أي مثلا (وباطن
لهما الخ) أي مع باقي الاصابع الممكنة وهو مبتدأ (٥٣) وقوله الى الارض خبر وبالجملة حال

(ويضع كفيه) أي في الجلوس (وهو)
أي التيامن أن يشير برأسه قبالة أي
مقابلة وجهه ويتيامن بها أي التسليم أي
بعضها أو الكاف والميم وبين التيامن
القلب بل بقوله بحيث ترى الخ وهذا في
الامام واقف وأما المأموم فالراجح أنه
يوقعها جميعها عن عنقه استغناء عن
الإشارة والأتان بأوقافها قبالة الوجه
بتسليمه الرذع على الامام (والنظر الى
موضع السجود) تبع في ذلك عياضا
والاولى أن يجعل بصره أمامه في جميع
الصلاة لا فرق بين حالة القيام وغيرها (أو
ماتنته) أي مما لا رفاهية فيه كالخصير
الحلفاء لا السمار (يوقار وسكنة)
الفرق بينهما أن الوقار يكون في الهيئة
كفض البصر ونحفض الصوت والسكنة
الثاني في الحركات واجتناب العبث ونحو
ذلك فإذا خاف الرجل أن تفوته الصلاة
أوشى منها فلا بأس أن يسرع في مشيه
إسراعا لا يخرج به عن حد السكينة والوقار
(واعتدال الصفوف) أي تسويتها
وتتيممها الاول فالاول (وترك التسمية)

عند الشروع في أفعال الصلاة الا في تكبيرة القيام
من اثنتين فإنه يكبرها بعد ما يستوي قائما والتورك
في الجلوسين وبين السجدةين وهو أن يقضى بورك
الأيسر الى الارض ويخرج رجله جيعا من جانبه
الأيمن وينصب قدمه اليمنى وباطن إبهام اليمنى الى
الارض ويثنى اليسرى ويضع كفيه على فخذه
والتيامن بالسلام المنروض لكل مصل وهو أن
يشير برأسه قبالة وجهه ويتيامن بها قلب لا بحيث
ترى صفحة وجهه والنظر الى موضع السجود في
قيامه ومباشرة الارض أو ماتنته بالوجه والكفين
والمشي الى الصلاة بوقار وسكنة واعتدال
الصفوف وترك التسمية في الفريضة والذكر بعد
السلام من الصلاة بالأذكار الواردة كقراءة آية
الكرسي والتسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد ثلاثا
وثلاثين والتكبير ثلاثا وثلاثين وختم المائة بلا إله

وكذا التعوذ في الفريضة وحازية نقل (الواردة) في الحديث من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة
لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت أي لم يكن بينه وبين الجنة إلا مونة فإذا تجاوزها دخل الجنة
وورد أن من قال دبر كل صلاة سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية فقد اكمل بالمكالم الأوفى

(له الملك) أى التصرف في جميع الأمور وله الحمد أى الثناء الجميل والرواية الصحيحة عدم زيادة يحى ويميت (يكبره الدعاء الخ) ذكر الملهم من المكروهات وبقي عليه مثل وضع يديه على صدره في الغرض والأقضاء في التشهد أو بين السجدين والدعاء بالجمعة للقادر على العربية والترويح بكلامه وضماها وضم الشعر وتغطية الشفة العليا أو طرف الأنف والقراءة في الركوع والسجود (وفي الركوع) أى لا في رفع منه (والبسملة) أى قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة وتتلى الكراهة إذا أتى بها بنية الخروج من خلاف الشافعي القائل بوجوبها وقد كان المازري يسمل سرا ويقرأ عقب (٥٣) الإمام ولو في الصلاة الجهرية ويسمع نفسه

بالقراءة ويفعل كل أمر تركه مبطل عند الشافعي وإن كان المذهب قائلا بالكراهة لتكون صلاته متفقا عليها عندهما (على البساط) أى غير المحبس بالمسجد (وتحويه) أى كالتشافف (وعلى طرف الكم) أى الآخر أو برد (والانتفات) أى ولو بجميع بدنه حيث بقيت رجلاه إلى القبلة فإن استدبرا أو شرق أو غرب ببذنه ورجليه بطلت صلاته (لغير ضرورة) أى وأمالها كخوف على نفسه أو متاعه من عدو فلا كراهة وفي الحديث لا يزال الله مقبلا على لعبه في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف

إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير (فصل) يكبره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وفي الركوع وفي التشهد الأول والتعوذ والبسملة في الفريضة والسجود على البساط والمندبل وتحويه وعلى طرف الكم والانتفات لغير ضرورة وتشبيك الأصابع وفرقعتها والعيب بخاتمه أو بلحيته وتغميض بصره ورفعته إلى السماء وضم القدمين ووضع اليد على الخاصرة وتحديث

عنه (وتشبيك الأصابع) أى ولو في غير مسجد وكذا فرقعتها وكل منهما مكروه مستعمل والمعتمد عدم كراهة التشبيك والفرقة في المسجد في غير الصلاة ولكن الأولى ترك ذلك ويكره الأيمان للمسجد بالمرأوح والترويح بها فيه (والعيب) أى اللعب بخاتمه وأما إذا حوله بأصابعه بعد الركعات خوف السهو فلا كراهة (وتغميض بصره) أى لأنه يؤم أنه خاشع وليس بخاشع ما لم يخش نظر محترم والأوجب (ورفعه إلى السماء) أى غير اعتبار وأماله فلا بأس ولا يلحقه الوعيد الوارد في حديث أما يخشى الذي يرفع طرفه إلى السماء أن يخطف بصره (وضم القدمين) أى إصافهما بدون تفریق بينهما وكذا يكره وضع قدم على أخرى أو رفع إحداهما إلا الطول (على الخاصرة) وهي ما الآن من الجانب (وتحديث الخ) أى لا ما يحجم من الخواطر فرفعوه عنه

والحديث بأمر ولا آخره لا يكره ولذا برع تجهيز جيش وهو في الصلاة فان شغل التفكر حتى صار لا يدري شيئا بطلت صلاته في القسمين وأما إذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فإنه يبنى على الأقل (بكم أوفم) أي فيهما إذا لم يمنع عن شيء من أركان الصلاة وأخراج الحروف (بطريق الخ) أي بطريق يكون الغالب على الناس المروء فيها (البرغوث) وكذا البق ونحوه قال البخاري ويجوز قتل العقرب والفأرة في المسجد وفي الصلاة وقال الخطاب يكره قلب المئكة القريبة منه في حاله فان كان قائماً وطأ طأ فأنا ظاهر البطلان وقال ابن قدامن سقطت عمامته وهو قائم وطأ طأ ألا نخذها فينبغي البطلان إلا أن يخشى ضرراً بتركها (والقمة) أي الواحدة وما قاربها ويحرم ما زاد على الثلاثة كما يحرم رمي قشرها فيه لنجاستها ويكره رمي قشر البرغوث لانه نعيم يش للمسجد ويكره القاء القملة حية فيه (٥٤) وأبصرها حتى يخرج ويجوز ألقاؤها

خارجة بقصد إبعادها عنه لا تعذيبها (مع القدرة عليه أي والذي كرمها هو مقيّد بذلك كسائر العورة (أو غيرهما) أي كالركوع والسجود ويتداركها إن لم يسلم ولم يعقد ركوعاً من التي تلي ركعة النقص فان سلم معتقداً الكمال فات تداركها فيلغى ركعة النقص ويأتي بدلها بركعة كاملة إن قرب عرفاً وأبطلت من أصلها وإن سلم ساهياً تداركها فات وإن عقد ركوع التي تليها صارت عوضاً عنها وانقلبت

النفس بأمر الدنيا وجعل شيء بكم أوفم والصلاة بطريق من يربين يديه وقيل البرغوث والقمة في المسجد (فصل) تبطل الصلاة بترك شرط من شرائطها مع القدرة عليه وبترك تكبيرة الإحرام أو النية أو غيرهما من أركانها وبترك سنة واحدة عدداً على أحد القولين وبالكلام لغير إصلاحها

ركعانه وعقد الركعة عند انقضاء رفع الرأس من الركوع إلا لترك ركوع ونحوه فعقدتها بالانحناء فلا كان المتروك الرفع فقط وتذكره من خيار رفع يديه رفع الركوع السابق ثم يسجد لوجوب ترتيب الأداء ولو تذكره في قيام الركعة الثانية ركع ثم رفع رأسه ولو تذكره في السجود رجع محدوداً ثم رفع فلورجع إلى القيام معتدلاً في البطلان وعدمه طريقان ولو كان المتروك الفاتحة رجع قائماً وقرأها وكذلك إن كان ركوعاً وإن كان السجدة الأولى انحنى من قيام وإن تذكرها في الركوع خيراً جدياً ولا يرفع وكذلك الثانية إن كان جالس بينهما والجلوس وأنى بها وإن كان السلام رجع بإحرام جالساً وأعاد التشهد أيقع السلام عقب تشهد ثم يسلم ويسجد بعد السلام لازماً إذا طال طولاً متوسطاً أو فارق موضعه والأفلا سجود وإن طال جداً بطلت (على أحد القولين) ضعيف (وبالكلام) المراد به الصوت ولو خالياً عن

الحروف ومثلها البصاف إذا كان بصوت والأنيب والتختم لغیر ضرورة وأما التخنخ فالمعتمد أنه لا يبطل مطلقا والتفخ عدا من القدم لا من الأنف فلا يبضر إلا إذا كثر والكلام لا صلاحها لا يبضر عند تعذر التسبیح أو إذا لم يثقبه ما لم يحصل طول بتراجعه سواء كان الكلام من الإمام أو المأموم أو منهما وليس من الكلام قراءة قرآن أو غیره بقصد التفهيم **ك** إذا دخلوها بسلام آمين لمن استأذنه وهو في الصلاة وكان قارئها لا أناته قل لها من غيرها لأنه في معنى المكالة (استرة) أي بعد سلام (٥٥) امامه (أو فرجة) أي في الصف ويغفر الصفان

والثلاثة غير الذي خرج منه والذي دخل فيه إذا كانت كصفوف الجمعة لا ما اتسع عنها فكثير وفي الحديث من سدر جنة في الصف رفعه الله بها في الجنة درجة وبنى له في الجنة بيتا (وحك الجسد) أي ما لم يكن بحيث يترأى الناظر أنه ليس في صلاة ويكره حك الجسد والعمر لغیر حاجة (مطلقا) أي عمدا أو نسيانا وهذا ان جمعهما وأما ان فعل واحدا منه ما في بطل عمدا لانسيانا (أو جهلا مطلقا) أي قل أو كثر (في الصبح) وكذا الجمعة (في الظهر الخ) أي ولو سفرية فلا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات محققات وكذلك المغرب على المعتمد وقد تركها

وبالفعل الكثير من غير جنس الصلاة كالمشي الكثير بخلاف القليل جدا كالمشي لسترة أو فرجة والغزاة وحك الجسد والأكل والشرب مبطل مطلقا وبزيادة فعل من جنس الصلاة عمدا أو جهلا مطلقا وهو إن كثر وهو ركعتان في الصبح وأربع ركعات في الظهر والعصر والعشاء ومن صلى صلاة تامة أتى بها على نظامها وهو لا يعرف الفرض من السنة ولا السنة من المستحب فقبل إن صلاته باطلة والصحيح أنها صحيحة إن أخذ وصفها عن عالم **(فصل في سجود)**

المصنف للخلاف فيها والنقل المحدود يبطل بزيادة مثله كالفجر والعيد والراجح عدم بطلان الوتر بزيادة مثله وإن كان محدودا والشفع لا حسد لا كثرة فلا يبطل بزيادة مثله واحترز بقوله بزيادة فعل عن زيادة ركن قولي كذكرير الفاتحة عمدا فلا تبطل على المعتمد (على نظامها) أي هيئتها المطلوبة ولو اعتقد أن جميعها فرائض وأما لو اعتقد أن الركوع مثلا سنة فإنها تبطل ومثل أخذ وصفها عن عالم أخذ من الكتب المعتمدة ولا فرق بين كونه يسمع من العالم صفتها وبين كونه يفعل كفعله لما في الحديث صلوا كما رأيتموني أصلي والوضوء كالصلاة في هذا

(سنة) وانما يبطل تركه قبل عن ثلاث سنن الخلاف في وجوبه ومن استكبه الشك بأن يأتيه كل يوم ولو مرة فإنه ينفى على الاكثر ويسجد (٥٦) بعد السلام ندبا إرغاما للشيطان فقط

ولو بني على الأقل صح (لنقص سنة) أي أو سنتين خفيفتين سواء كان النقص محققا أو مشكوكا كان شكه من نفسه أو لاخبار مخبر وكذا ان شكك في كونه نقصا أو زيادة (وهي) أي السنة الكلية التي تحتها أفراد غامضة تفصيلها قراءة ماسوى الخ أي من سورة أو آية (والجهر) بأن يقرأ في محله سرا والاسرار بأن يقرأ في محله جهرافيكون زيادة وهذه الثلاثة خاصة بالفرض (والتكبير) أي مرتين فأكثر (والتهميد) الأولى والتسميع أي قول سمع الله لمن حمده مرتين أو أكثر (والشهاد الأول) أي لفظه مع الاتيان بالجلوس وأما ترك الجلوس له فيلزم منه ترك التشهد (بطلت) أي ان كان ذلك عمدا ولم يقتد به عن يرى السجود لذلك (أول زيادة قول) معطوف على قوله أول الفصل لنقص سنة (أو فعل الخ) ولا سجود عليه في إدارة مؤتم عن شماله لئلا يسه ولا في اصلاح رداءه ولا في مشبه لستره أو فرجة خلفه ذلك (والانصراف الخ) أي من نسي السلام مثلا وتذكره بعد أن انحرف عن قرب (سجدتان) فلو شك فيهما

السهو سنة لنقص سنة مؤكدة من سنن الصلاة وهي ثمانية قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والاسرار والتهميد كبير سوى تكبيرة الاحرام والتهميد والتشهد الأول والجلوس الأول والتشهد الأخير ولا سجود ترك سنة غير مؤكدة كتكبيرة واحدة غير تكبيرة الاحرام ولا ترك فضيلة كالقنوت في الصبح فان سجد لهما بطلت صلاته ولا لفريضة كتكبيرة الاحرام أول زيادة قول غير مبطل للصلاة كالكلام القليل سهوا أو فعل غير مبطل كزيادة ركعة في الرباعية سهوا والانصراف القريب من الصلاة سهوا وتحلل سجود السهو ومختلف فالزيادة فقط يسجد لها بعد السلام والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لهما قبل السلام وصفته سجدتان يكبر لهما في ابتدائهما والرفع منهما ويعيد التشهد في القبلي ثم يسلم فان سها المأموم خلف الامام فان الامام يحمله

أو في احدهما سجد ما شك فيه ولا سجود عليه السهو ثانيا (في ابتدائهما) بأن يهوى بالتكبير ساجدا الا أنه بالي بتكبيرة غير تكبيرة الهوى (في القبلي) وكذا البعدى وضح ان قدم البعدى أو أخر القبلي (فان سها) وكذا لو تم ترك السنن حال القدوة لاشئ عليه (خلف الامام) أي

وأما بعده فارقته في قضاء ما عليه فإنه يطلب بالسجود (وإن لم يسجد معه ولا حضر) بأن كان مسبوقاً بشرط أن يدرك معه ركعة بسجدة تيهل ويسجد القبل معه والبعدي بعد القضاء فإن سجده قبل قضاء ما عليه بطلت إن كان ذلك عمداً فلو ترك الإمام السجود المترتب عن ثلاث سنن وسجده المأموم بطلت صلاة الإمام دون المأموم وتزاد هذه على سبق الحدث ونسيانه (سنة) أي في الصلوات الخمس غير الجمعة لاشتراطها فيها وتسحب في تراويح وعيد وكسوف واستسقاء وجنازة وتكره في الجمع الكثير بنقل أو يمكن أن يشتهر وصلاة النساء في البيوت أولى وأما قوله عليه السلام لا تمنعوا إمام الله سجداً (٥٧) الله فهو بالنسبة لمن السلف الصالح وقد

أفتى ابن عرفة بمنع خروجهن لمجالس العلم والذكر والوعظ وإن كن من عزلات (ولا يحصل فضلها) أي الوارد في خبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً أي صلاة (بادراك ركعة) بأن يضع يديه على ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه وإن لم يطمئن إلا بعد رفعه على المعتمد ولو فاته ما قبلها اختاراً ومن لم يدرك ركعة خير بين أن يدني على إجماعه فذاً أو يقطع ويدرك جماعة أخرى إن رجاها وإذا شك في ادراك الركعة أغاها والصلاة صحيحة (ليس له) أي يحرم للنهي عن صلاتين في يوم لغير فضل جماعة

عنه ويلزم المأموم سهو الإمام وإن لم يسجد معه ولا حضر سهو (فصل) صلاة الجماعة سنة مؤكدة ولا يحصل فضلها إلا بادرارك ركعة بسجدة تيهل فن أدركها ليس له أن يعيدها في جماعة أخرى والجماعة اثنان فصاعداً ومن صلى وحده أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له أن يعيدها في جماعة أو مع واحد مأموماً أو بآبذلك التفويض إن كانت تلك الصلاة غير المغرب والعشاء بعد وتر صحيح ومن أقمت عليه تلك الصلاة وهو

(فصاعداً) أي خافوق ذلك (فإن له) أي يندب له أن يعيدها ولو في الوقت الضروري وقد تبع في قوله أو مع واحد المختصر والراجح قول ابن عرفة أقل الجماعة التي يعيدها اثنان أو إمام راتب وقوله مأموماً أي لا إماماً لأن صلاة المعيد تشبه النفل والمنفعل لا يؤم مفترضاً (أو بآبذلك) أي المذكور من إعادة التفويض إلى الله تعالى في قبول أي الفرضين ومعنية التفويض لا بد من نية الفرض فإن لم ينو الفرض لم تنب المعادة عن الأولى إن تبين فسادها (غير المغرب) وأما هي فيحرم أعادتها جماعة لأنه يلزم على أعادتها المنفل بثلاث إذا إحدى الصلاتين غافلة (والعشاء الخ) أي لأنه إن أعاد الوتر خالف حديث لا وتران في ليلة وإن لم يعده مخالف حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وقرأ (ومن أقمت عليه) أي بعد أن حصل فضل الجماعة

فانه يحرم عليه ان يبدأ بتلك الصلاة فان اقيمت عليه وهو في صلاة ولم يكن صلى المقامة
أو صلاها منفردا وهي مما تعاد قطع ما هو فيه ودخل ان خشي قوت ركعة والاعتناء ان كان
نافلا أو فريضة غير التي اقيمت والاقطع ان لم يعقد ركعة والا أضاف لها ثانية وانصرف عن
شفع ما لم يكن في مغرب أو صبح فانه يقطعها ما ولو عقد ركعة لثلاث يصير مستغفلا في وقت منهي
وبكل الرابعة بعد عقد الثالثة بالترافع من (٥٨) سجودها والمغرب بعد تمام ركعتين

ومن دخل فوجد الراتب في العصر
ولم يكن صلى الظهر فقبل يخرج لصلاة
الظهر ثم يأتي لصلاة العصر وقبل يدخل
في صلاة العصر فنية النفل أربعاً ثم صلى
الظهر والعصر وقبل يدخل بالظهر
دخولا صوريا وهو على صلاة صحيحة
(متعمدا) وأما الوصلى محمد بن ناسيا ولم
يعلم به مأمومه فان صلاة المأموم صحيحة
دونه (بمسبوق) أي أدركه مع الإمام
ركعة وأما أقل فيصح الاقتداء به لان
المأمومية لم تنسحب عليه فينتقل لنية
الإمامة ندبا كمن اقتدى به انسان بعد
أن أحرم فذا (الاسلام) فلا تصح من
كافر ولا يحكم باسلامه حيث لم يقم
الصلاة ولم يتحقق منه التطق بالشهادتين
وينكل ويبطال صحته فان أقامها جهت

في المسجد فانه لا يبدأ بتلك الصلاة ولا غيرها فرضا
أو نفلا **(فصل في شروط الإمامة تسعة الأول**
الطهارة فلا تصح إمامة من صلى محمد نامتعدا
الثاني أن لا يكون مأموما قن اقتدى بمسبوق أو
بمأموم ظنه إماما بطلت صلاته الثالث الاسلام
الرابع الذكورة فلا تصح إمامة المرأة مطلقا
الخامس البلوغ فلا تصح إمامة غير البالغ في
الفرض إلا المثلث السادس العقل فلا تصح إمامة
المجنون ولا السكران السابع الحرية وهي شرط
في الجمعة الثامن السلامة من الفسق بالجراحة
فلا تصح إمامة الزاني وشارب الخمر التاسع القدرة

ويجوز عليه بعد ذلك حكم المرتد (مطلقا) أي في فريضة أو نافلا لرجال أو نساء وصلاتهم هي
صحيحة ولو فوت الإمامة عمدا الآن تلاعب قال العلامة الامير وصرح اقتداء علك وجعل صلاة
حبريل صحيحة الاسراء على أنها صورة امامة لتعليم بعيد ثم قال وجنى لان لهم أحكامنا (في
الفرض) أي لانه مستقل المثلث فتجوز وتصح امامته البالغ في نافله وان لم تجز ابتداء (المجنون)
أي الا في حال افاقته فكالماعقل والمفهي عليه كالسكران (في الجمعة) أي لانها لا تجب على العبد
وتصح امامته في العبد بن مع الكراهة ويكره جعله اماما راتبا في الفرائض ويجوز في قيام

رمضان (إمامة الزاني) أي وأما صلواته فهو فصحة ومأمنى عليه المصنف ضعيف والمعتمد
صحة إمامة الفاسق بالخارجة مع الكراهة ما لم يكن فسخه متعلقا بالصلاة كمن قصد بإمامته
الكبريل قال العلامة الأمير قرأنا شيخنا تبعا لبعض المغاربة عدم البطلان بالكبر ومن صلى
خلف الفاسق بالاعتقاد كالأمة تلى فإنه يعيد في الوقت فقط (مثلا) أي من كل ركن فعلى أو قولي
ومن ذلك الشيخ المقوس الظهر وصحح اللقاني صحة الاقتداء به لصدق التيام بذلك عرفا (الأن
يكون الخ) أي يجالس بفرض لعجز عنه وينقل لعجز أو اختيارا بمثله ولا يجوز اقتداء قائم في نافلة
يجالس لعجز أو اختيارا العموم حديث (٥٩) ألا لا يؤتم أحد بعدى جالس أو قال لا جهوري
أجز صلاة جالس خلف كاملة

على الأركان فلا تصح إمامة العاجز عن الركوع
مثلا إلا أن يكون المأموم أيضا عاجزا عنه وكذلك
العاجز عن أحكام الصلاة فلا تصح إمامته الا مثله
واختلف هل تصح إمامة من لم يميز بين الصاد والظا
وامامة الألاحن وتصح الصلاة خلف المخالف في
القروع الظنية كالمالكي خلف الشافعي
(فصل) شروط صحة صلاة المأموم خمسة الأول
الاقتداء وهو أن يتسوى أنه مأموم بالامام وأن
صلاته تابعة لصلاته فان تابعه من غيرنية بطلت

وعكس هذا ولو في الغل ممنوع
إلا إذا جلس المأموم معه بلا
عجز فجوز بنقل والسوى منعوا
وان يكن منهما عجز فسواء
فرضا ونفلا ففيه الأمر منسح
(عن أحكام الصلاة) أي كوجوب
الركوع وسنية السورة وما يوجب
سجود السهم وما لا يوجب ويكفي معرفة
ذلك حكما بأن يأخذ صفة الصلاة عن عالم
وان لم يجد الأذى فالمساجم وضاق الوقت
اقتدى بمثله (هل تصح الخ) أي لمن عجز
ومثل الصاد والظا غيرهما وهذه المسئلة
من أفراد اللحن والمعول عليه الصحة مع
الكراهة أمكن النعلم أم لا في فاتحة أم لا وجد غيره أم لا غير المعنى أم لا إلا أن يتقدم قبل
والا لکن الذي لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها تصح إمامته ولوللسلام اتفاقا
(وتصح) أي ولوراءه بأي عمية في صحة الصلاة كسبح بعض رأسه أو تركه ذلك أو تقبيل حنفي
زوجته بفمها أو تركه الرفع من الركوع وأما لو أتى عمية في شرط صحة الاقتداء كعبد لصلاته
فإنه لا يفتدى به والقاعدة أن كل ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بذهب الامام وما
كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بذهب المأموم (أن يتسوى) أي من أول صلته لان
انتقل بعد أن صلى ركعة مثلاً الى الاقتداء بالغير فلا يصح (بطلت) أي ان أدخل عمية يحمله

الامام عنه والاصح لانه يكون اقتداء بصور يابو يقع ذلك غالباً من يعلم في الامام شيئاً يقدح في صلاته ويخشى بصلاته منقراً عنه الضرر والاعتقاد حصول فضل الجماعة للامام ولو لم ينو الامامة ولم يشعر عن ائتم به ولو نوى الامامة ظاناً أن وراءه أحد ائتمين بخلاف ظنه صحت صلاته وله أن يعبد ما موما ويشترط نية الامامة في الجمعة والجمع والخوف والاستخفاف والنية الحكمة كافية بحيث لو شئل بحسب بأنه امام (مفترض الخ) وأما متفعل خلف مفترض فيصح مع الكراهة ويلزمه تبعيته في الرباعية فان كان (٦٠) سبقه الامام بركعتين سلم معه كما

إذا كان في سفر به أو في صبح بعد ارتفاع الشمس ولا يجوز التسفل خلف من يصلي المغرب ثم يأتي برابعة بل هو مكروه (فلا يصلي ظهر اقصاء الخ) والعبرة في الاقتداء بمذهب المأموم كانتقدم فيصح للمالكى أن يقتدى بالشافعى في صلاة الظهر بعد دخول العصر لانهم أداؤه عنده واما أيضاً في مذهب الامام متعديان في القضاء ومن عليه صلاة متيقنة لا يصلي خلف من هو شاك فيها لاحتمال أن يكون صلاتها بخلاف العكس فيجوز (فلو أحرم) أى ابتدأ الاحرام أو السلام قبل الامام أو ساواه فيهما أى أو في أحدهما بطلت صلاته فرغ قبله أو بعده أو معه فان ابتدأ بعده وأتم معه أو بعده صحت لا قبله فالصور تسع في كل من الاحرام

صلاته الثاني أن لا يأتى مفترض بمسفل الثالث أن يتعدي الفرضان في ظهرية أو غيرها فلا يصلى ظهرأ خلف عصر ولا العكس الرابع أن يتعدي في الأداء والقضاء فلا يصلى ظهرأ قضاء خلف من يصليه أداء ولا العكس الخامس المتابعة في الاحرام والسلام فلوا حرم أو سلم قبل الامام أو ساواه فيهما بطلت صلاته وأما غيرهما فالسبق فيه غير مبطل لكنه حرام والمساواة فيه مكروهة (فصل) الافضل أن يقف الرجل الواحد عن يمين الامام والاشان فصاعداً خلفه وتصح صلاة المأموم إذا تقدم على الامام لكنه يكره

والسلام تأتي في العامد والجاهل مطلقاً وفي الساهى فيما يتعلق بالاحرام لعدم انسحاب المأمومية عليه وأما المسلم ساهياً قبله أو معه فإنه يسلم تاتياً أو يحمل الامام عنه سهواً فان لم يسلم حتى طال بطلت صلاته (لكنه حرام) أى في سبق الافعال ان فعله عمداً سهواً أو يؤمر بالعود له في سبقه بالركوع أو السجود أو الرفع منهما ان ظن الادراك فلو فزت الشافعى بعد الركوع فسمى بعض من خلفه وخرساجداً ورفع رأسه قبل مجئ الامام فإنه يعيد السجدة معه لان المأموم لا يعتد بركن عقده قبل الامام وأما السبق في الاقوال فكبروه (أن يقف الرجل) ومثله الصبي

الذي به قل القربة وتكره محاذاة الامام والمرأة تقف خلفه أو خلف الرجال (غير ضرورة) وأمالها كضيق فلا كراهة وتبطل بالتقدم عند الشافعية (منفردا) أي حال كون المقتدى منفردا ان عدم عليه الدخول في الصف والا كرمه ذلك (تفريق الصفوف) أي عدم انمامها بأن يبدأ الثاني قبل تمام الاول (٦١) وهكذا (في مكان أعلى) أي ولوعلا كثيرا كالسطح

وقوله ولا يجوز أي يحرم كما هو الظاهر منه (ان كان في غير سفينة) أي وأما هي فالشأن فيها الضيق والبعد عن الكبر في كره العلو فقط (كالتسبيح) أي والذراع وقوله وان كان أكثر الخ أي ما لم يكن غير مدخول عليه كأن يصلي شخص لنفسه بمكان مرتفع فيجىء آخر يقتدى به في مكان أسفل والمعتمد أن ارتفاع الامام فوق الذراع مكروه فقط فالصلاة صحيحة وسبق ما في الكبير (الجمعة) بضم الميم ويجوز اسكانها مشتقة من الاجتماع وفرضت عكة ولم يتمكن النبي من اقامتها بها فأرسل الى المدينة وأخبرهم بأمرها فجمع لها أسعد بن زرارة أربعين وصلى بهم وأول جمعة صلاها النبي في بني سالم حين قدومه المدينة والصحيح أنها فرض يومها وشرعت بدلا عن الظهر والظهر بدل عنها في الفعل وفي الحديث من ترك الجمعة ثلاثا من غير عذر فقد رمى

إذا كان غير ضرورة ويجوز الصلاة منفردا خلف الصف ويكره تفريق الصفوف من غير ضرورة ويجوز أن يصلي المأموم في مكان أعلى من مكان الامام إلا أن يقصد بذلك الكبر فتكون صلاته باطلة ولا يجوز أن يصلي الامام في مكان أرفع مما عليه أصحابه إن كان في غير سفينة فان كان يسيرا كالتسبيح ولم يقصد به الكبر فان الصلاة صحيحة وإن كان أكثر من ذلك بطلت عليه وعابهم ﴿فصل﴾ الجمعة فرض عين والسعي اليها واجب على البعيد قبل النداء بقدر ما يدرك وعلى القريب بزوال الشمس وقبل بالاذان ولوجوبها سبعة شروط الاول التكليف فلا تجب على صبي ولا مجنون ونحوهما الثاني الحرية فلا تجب على عبد ولا من

الاسلام وراء ظهره (وقيل بالاذان) أي الثاني والامام جالس على المنبر وهو خلاف في حال فالمقصود أن يسعى في الوقت الذي يعرف أنه يدرك الصلاة فيه ان علم أن هناك من يسمع الخطبة فان سماع الخطبة فرض ككفاية متى قام به اثنا عشر سقط عن الباقي على المعتمد ويحرم البيع والمحو عند الاذان الثاني ويصح ان وقع بين اثنين تلزمهما الجمعة أو بين من تلزمه ومن لا تلزمه ووقتها من الزوال للغروب (ونحوهما) أي كالغنى عليه

(ثابتة) أي خلط حريه كالكاتب والمذبر والمبعض (بـ تصب الخ) أي وتسقط الظهر عن
حضرها ولو امرأة لانه ينوي الفرضية ونسبها (٦٣) على العبد والمسافر إنهما هوفي ابتداء

بحيث لو لم يصلها لم يأنما فان أراد
صلاتها وجبت بأول جزء منها ويحرم
حضور الشابة ويجوز للنخالة (الأن
ينوي الخ) أي فتجب عليه تبعاً لأهل
البلد ولا يصح عنده من الاثنى عشر
الذين تنعق عليهم (الاستيطان) هو شرط
وجوب وصحة معاً (منها) أي من بلد
الجمعة (من ثلاثة أميال) أي وثلاث (من
النار) هو المعتمد (كسباني) أي في صلاة
السفر (ألف ذراع) أي بالذراع الهاشمي
الذي قدره بنو العباس في مدة خلافتهم
وهم من بني هاشم فلذا قيل له هاشمي
وهو ذراع وثلاث بذراع اليد لان كل
ذراع ستة وثلاثون اصبعاً والاصبع
ست شعيرات (على مريض) ومثله
الطاعن في السن الذي لا يستطيع
الوصول إلى عشقة ما لم يقدر على ركوب
لا يجحف به والزمه (وان صح الخ)
ومثله العبد يعتق والمسافر يقدم والصبي
يبلغ ولو حصلت منهم صلاة الظهر
(ولا دائها) أي صحتها (المقيم) أي وان لم
يكن متوطناً لانه نائب عن الخليفة الذي
لا يشترط فيه الإقامة فأعطى حكماً

فيه ثابتة حريه ولكن يستحب له والصبي
حضورها الثالث الذكورية فلا تجب على امرأة
الرابع الإقامة فلا تجب على مسافر إلا
أن ينوي إقامة أربعة أيام الخامس الاستيطان
بوضع يستوطن فيه السادس القرب
بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر
من ثلاثة أميال وهو القدر الذي يبلغه الصوت
الرفيع اذا كانت الأرياح ساكنة والاصوات
هادئة والمؤذن صفة أو مبدأ الأميال الثلاثة من
النار وفيل من طرف البلد والميل على المشهور كما
سيأتي ألف ذراع والتعديد بالمسافة المذكورة إنما
هوفي حق الخارج عن بلد الجمعة وأما من هوفيها
فتجب عليه ولو كان من المأجدين على ستة أميال
السابع الصحة فلا تجب على مريض وان صح قبل
أن أقام لزمته ولا دائماً أربعة شروط الأول
الامام المقيم فلا تصح أذا ذابا امام مسافر الثاني

وسطا وهو الإقامة دون الاستيطان فان نوى إقامة أربعة أيام لا بقصد الخطبة صحت خطبته
ولو طرأ له السفر عقبها وكذا تصح خطبة من على كفر من وجوب السعي عليه وأما الخارج
منها على أكثر فحكم المسافر لا تصح خطبته وحكي الإجهوري الصحة وهو ضعيف

(الجماعة) هي شرط وجوب وصحة معنا (مستغنين) عطف بيان لقوله تتقري وقوله آمنين لازم لقوله مستغنين (شرط في الابتداء) أي فلا بد من حضور الجميع أول جمعة لا في الدوام فيكفي حضور الاثنى عشر غير الامام في غير الاولى والمعتمد الا كتفاء بالاثنى عشر حتى في أول جمعة اذا كان في القرية من تتقري بهم (اثنا عشر) أي ممن تلزمهم الجماعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبتين وهذا العدد قد مر من بقى مع رسول الله بعد انقضاء غيرهم وقد كانت الخطبة بعد الصلاة فجعلت قبلها من يومئذ فلوانتقض وضوء واحد من الاثنى عشر أو سقطت عامته التي مسح عليها الضرورة بطلت (٦٣) على الكل واذا كان فيهم شافعية لزمهم

الجماعة وهي غير محمد ودهب بعد ذلك مخصوص ولكن لا يجزئ منها الثلاثة ولا الاربعة وما في معنى ذلك بل لا بد أن يكونوا عددا تتقري بهم قرية مستغنين عن غيرهم آمنين على أنفسهم وهذا العدد شرط في الابتداء لا في الدوام فان انقضاء من خلف الامام وبقي منهم اثنا عشر لسلامه صحته والا فلا الثالث الجامع فلا تصح في غيره ولا على سطحه ولا في بيت قناديله وفي معنى الجامع في حق غيره رحابه والطرق المتصلة به اذا اتصلت الصفوف وضائق المسجد

أن يقلدوا مالكا أو أبا حنيفة القائل بأنها تصح بثلاثة (الجامع) أي المبني بالسائط المعتاد لأهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جامعاً من بوم لا خيم ولا بشرط سقفه لا ابتداء ولا دوام ولا قصد تأييدها به على المعتمد ولا بد أن يكون داخل البلد أو قريبها بحيث ينعكس عليه دخانها ولا يضر خراب ما حوله بعد ويشترط اتحادها فان تعدد فالجمعة لا يعتق الذي أقيمت فيه الجمعة ابتداء ولو تأخر بناؤه ما لم يهجرها العتيق ويصلوها في الحديد فقط أو يعلق باني المسجد مثلاً عتيق عبيد أو صدقة على معين على صحة الجمعة في الحديد

ثم تقام فيه ورفع الامر للحاكم الخفي فانه يحكم بالعتق ولزوم الصدقة ويسرى ذلك لصحة الصلاة حتى السابقة على الحكم وتصح بعد ذلك فيه وفي العتيق وكذا يجوز التعدد اذا ضاق العتيق عن جميع أهل البلد وحضروا ولو من لا تلزمه كالصبيان والعبيد أو كان هناك عداوة (في غيره) أي كالبيوت والحوانيت الجوارقة وان أذن أهلها انظر الحجر الحاصل في غير الجمعة وأما مثل المدارس التي حول الأزهر فانه تصح فيها (بيوت قناديله) وكذا بيت البسط ولو كان هناك ضيق وأما على دكة المبلغين فتصح (في حق غيره) أي الامام (المتصلة به) أي التي لم يحل بينها وبين أرضه غير حائطه (اذا اتصلت الصفوف الخ) المعتمد أنها تصح بهما مع الكراهة

إذا لم يحصل ضيق ولا اتصال صفوف (الخطبة) أي جنسها لأن كلام من الخطبتين ركن لآخرها
مغزلة ركعتين من الرابعة ويشترط وقوعهما بعد الزوال والظهر بهما وأن يكونا معاً تسميه
العرب خطبة والأكثر على أن القيام لهما واجب لاسنة ويسن الجلوس أول الخطبة وبينها
وبين الثانية ويستحب تقصيرهما وكونهما على المنبر والاتكاء على عصا واشتمالهما على قرآن
وصلاة على النبي وإتدأؤهما بالحمد لله والختم بيغفر الله لنا ولكم والترضى على الصحابة بدعة
حسنة وكذا الدعاء للسلطان بل ربما وجب إذا خشي الضرر بتركه (قبل الصلاة) فإن خطب
بعدها أعاد الصلاة فإن لم يعدها حتى طال بطلت وأعادها ويشترط اتصالها بالخطبة ويسير
الفصل مغتفر كالوذكر بعد خطبته منسية فإنه (٦٤) يصلها ثم يصلي الجمعة ويشترط أن

يكون المصلي هو الخطيب إلا عذر
ويجب انتظاره إن قارب زواله كما إذا
انقضى وضوءه والماء قريب بحضور
الجماعة) أي من أول الخطبتين ولو كانوا
صفاً أو محملاً لا يعرفون العربية ويسن
استقبال الخطيب ولو لم يكن في الصف الأول
ويجب الانصات ولو لم يسمعه ويجوز
التأمين على دعائه والتعوذ عند ذكر النار
ويمنع رد السلام وتشميت العاطس
ونهي المتكلم ولو بالإشارة إليه لما في

الرابع الخطبة قبل الصلاة ولا تصح الخطبة إلا
بحضور الجماعة التي تنعقد بهم - م الجمعة ويستحب
الزينة بأحسن الثياب وقص الشارب وتقليم
الظافر والسؤال يوم الطيب ونحو ذلك ويسقط
فرض الجمعة بمرض يتعذر معه الاتيان أو لا يقدر
الاجتهاد شديدة وبمريض قريب ومخوف ظالم

الحديث إذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت زيد في بعض الروايات
ومن لغا فلا جمعة له (بأحسن الثياب) وهي البيض ولو قد عتة وإذا كان يوم الجمعة يوم عيد
لبس الجديد أول النهار ولو أسود والبيض وقت الصلاة ثم يلبس الجديد باقي اليوم (وتقليم
الظافر) أي بالمقص أو السكين ويكره بالأسنان لأنه يورث التلبس (ومس الطيب) وفي بعض
النسخ وشم الطيب ونسختنا أولى لأن المطلوب منه ليس منه لاشبه والمراد به ماله رائحة كماء
الورد (ونحو ذلك) أي كشف الأبط وحلق العانة إن احتاج لذلك والالم يندب كما لا يندب ما ذكر
لغيره يريد حضورها لأن هذه الأمور للصلاة لا لليوم بخلافها يوم العيد فلا يوم للصلاة ويسن
غسلها ويشترط اتصالها بالرواح (يتعذر) أي لا يمكن ومثل المريض الأعور الذي لا يمكنه
الوصول بنفسه ولم يجد فأن وجد ولو باجرة المثل لزمه السعي (وبمريض قريب)

وفي معناه الزوجة والمأول ولو لم يخش الضيعة اذا اشتد مرضهم لما ينزل بالشخص بسبب من ذكر وكذلك اشرف صديق ملاطف أو شيخ ومثلهما الا جنى اذا خشي عليه الضيعة ولقريب المريض أن يخرج من المسجد والامام يخطب اذا بلغه حالة يخشى عليه الموت منها وبالأولى مونه ليستغل بجنائزه (في ماله) أي الذي يجنب به (أو نفسه) أي كضربه (وهو معسر) أي في نفسه لانه يحبس (٦٥) لثبوت عسره وأما غير المعسر فلا يجوز له التخلف

(وبالوحد الكثير) بفتح الحاء وهو الذي يحمل أو وسط الناس على ترك المداين والمطر الشديد هو الذي يحمل أو وسط الناس على تغطية رؤسهم (وأكل النوم) بضم المثناة أي التي عفان أكله حرام لاما كان مطبوعا ومثله البصل والكراث والفجل ما لم يكن عنده ما يزيد به الرائحة فلا يحرم وأكله في المسجد حرام ولو كان عنده ما يزيد لها به (والعري) أي ليس عنده ما يستتر به عورته واستظهر العلامة الامر أن عدم لباس مثله يبيح له التخلف (سنة) أي مؤكدة بل قال ابن رشد إنها أوكد من سنة صلاة الجماعة وقد كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة وأول صلاة قصرها رسول الله صلاة العصر بعسفان وفي الحديث ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة

يؤذيه في ماله أو نفسه أو خوف نار أو سارق أو حبس الغرماء له وهو معسر وبالوحد الكثير والمطر الشديد وأكل النوم والعري (فصل) صلاة السفر سنة ولها سبب وشرائط وتحلل فاما سببها فكل سفر طويل وهو أربعة برد أو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أسيال والميل ألف ذراع فهي ستة عشر فرسخا فهي ثمانية وأربعون ميلا وأما شرائطها فأربعة الأول أن يكون السفر وجهًا واحدًا إذا بافقط فلا يحسب مع ذلك الرجوع بل يعتبر الرجوع وحده الثاني العزم على قطع المسافة المتقدمة من أوله من غير

(٥ - عزية) وورد خير عباد الله الذين اذا سافروا قصرُوا (أربعة برد) بضمين جمع يريد وهو في الاصل اسم لما يوصل الخبر أطلق على المسافة المذكورة من باب تسمية المحل باسم الحال فيه وقد رت الاربعة برديسيرا الجمال المحملة بالاثقال يوم ما ويلة مع اغتفار التزول للنوم والاستراحة ليلا ونهارا ولا يقصر في الرجوع لدونها ولولشي نسيه (فهى ثمانية) لوقال وهى لكان أولى لما في توارد التفرعين من الركة فلو قصرها في أربعين صحت وفي خمسة وثلاثين بطلت وفيما بينهما خلاف والمعتمد الصحة (وجه واحد) أي دفعة واحدة (العزم الخ) هذه

الشرط أنخص بمقابلته لأن شرط كون السفر دفعة واحدة أعم من أن تكون مقصودة بدون تخلل نية إقامة في أثناء الأربعة برز تقطع حكم السفر أم لا وهذا أفاد كونها دفعة واحدة وأنما مقصودة بدون تخلل النية المذكورة فالأخصية (٦٦) بزيادة القيد (بقصر) بضم الصاد

من باب قتل (البساتين) أي والابنية ولو متفرقة لا المزارع ومثل البساتين المسكونة القريةتان إذا اتصل ببيان أحدهما بالآخرى أو كان بينهما فاصل لا يمنع ارتفاع أهل أحدهما بأهل الآخرى (والعمودى) نسبة للعمود الذى ينصب عليه منته (حلتة) بكسر الحاء المهملة وهى فى الأصل القوم النازلون أطلقوا على البيوت مجازاً تسمية للمحل باسم الحال (وهى البيوت) أى ولو تفرقت حيث جمعهم اسم الحى أى القبيلة وأرتفق بعضهم ببعض (فى الدخول) أى ولو إلى بلد يريد إقامة تقطع حكم السفر فالدخل مقيس على الخروج (لاية صرون) أى يحرم على العاصى ويكره لالهى وإن كان المعقدانهم لو قصروا لا يعيدون رعية الخلاف (وأما محله) أى القصر (وبقصر الخ) فلو أنعمها أجزأت لأن الحضرية تجزئ عن السفرية بخلاف العكس (أربعة أيام) أى مع وجوب عشرين صلاة والأيام

تردد دفعة واحدة الثالث الشروع فيه فالخضرى يقصر إذا عدى البساتين المنسوبة إلى تلك البلد الممورة بمزارعتها والعمودى وهو ساكن البادية يقصر إذا جاوز حلتته وهى البيوت التى ينصبها ليأوى إليها وساكن الجبل أو قرية لا بناء فيها ولا بساتين يقصر إذا انفصل عن منزله ومنتهى القصر فى الدخول هو مبدأ القصر فى الخروج الرابع إباحة السفر فالمسافر لله وكالصيدين غير حاجه والعائى بسفره كالآبق والعاق لا يقصرون وأما محله فكل صلاة رباعية أدرك وقتها فى السفر فلا يتنصر الصبح ولا المغرب ويقصر فائدة السفر سواء قضاها فى السفر أو فى الحضر كما يتم الحضرية التى ترتبت فى ذمته فى الحضر والسفر ويقطع القصر بنية إقامة أربعة أيام صحاح موضع

الاتفاقية بدون نية لا تقطع ولو طالت والعلم بالأقامة عادة يستلزم نيتها ويتطهر بمجرد دخول وطنه الذى فى الطريق فان نوى المسافر الإقامة بصلاة أحرم بها سفرية بطلت وشفع أن ركع ولم تجز حضرية ولا سفرية وإن ترك المسافر بنية القصر والالتزام فى صحة صلاته قولان سواء قصر أو أتم وقال العلامة العمدوى محل ذلك أن صلاتها سفرية ولا صحت اتفاقاً

(وتأكد الكراهة) أي لمخالفته سنته لكونه يتم خلفه كما قال فان اقتدى به المخ وتصح صلاة
المسافر خلف المقيم ان نوى الاتمام ولو حكما كاحرامه بما أحرم به الامام فان نوى القصر بطلت
ومسافر البحر يقصر وإن نوتيا بأهله (وصفة الجمع) أي صفة هي الجمع فالإضافة للبيان
(رخصة) أي جائزة بمعنى خلاف الأولى وفي الحقيقة الجمع الصوري ليس بجمع لأن كل صلاة
وقعت في وقتها الاختياري ولذا كان (٦٧) للحاضر الصحيح فعله ولكن نقونه فضيلة أول

الوقت في الظهر بخلاف المعذور (في
المنهل) هو في الأصل الماء الذي ترد الماء لابل
وعبر به عن محمل نزول المسافر مطلقا
ولا يشترط أن يكون سفر قصر ولا الحد
فيه والأولى أن يصلي الظهر قبل
الارتحال حيث زالت وهو في المنهل
(أو وهورا كب) أي سائر ولو ما شيا
(وكذا إذا نوى المخ) أي فانه يجمع جمعا
صوريا والراجح أن حكم النزول
في الاصفرار لحكم النزول قبله في جواز
تأخيرهما حيث زالت وهورا كب ولن
زالت عليه وهو بالمنهل ونوى النزول بعد
الغروب أن يجمع بين الصلاتين قبل
الرحيل لتسكون الثانية في وقتها
الضروري الذي هو قبل مختارها وان نوى
النزول قبل الاصفرار صلى الظهر قبل
أن يرتحل وآخر العصر وجوبا فان نوى

(فائدة) اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح
لكنه يكره موتأ كذا الكراهة في اقتداء المسافر
بالمقيم فان اقتدى به لزمه اتباعه ولا إعادة عليه وإن
اقتدى المقيم به فكل على سنته فيصلي المسافر فرضه
فاذا سلم من ركعتين أتى المقيم بما بقي من صلاته
فصل وصفة الجمع بين الصلاتين
المشتركتين في الوقت رخصة إذا كان في البر
دون البحر فاذا زالت الشمس على المسافر وهو
في المنهل أو وهورا كب ونوى النزول بعد الغروب
جمع بين الصلاتين جمعا صوريا يوقع الظهر في آخر
وقتها والعصر في أول وقتها وكذا إذا نوى النزول بعد

النزول في الاصفرار صلى الظهر وخبر في العصر ولكن الأولى تأخيرها إليه لانه ضروريها الأصلي
وإطلاقه على ما قبل الاختياري فادر كما هنا والعشا ان كالظهرين وينزل الفجر منزلة الغروب
وثالث الليل الأول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده للفجر منزلة الاصفرار والجمع الصوري فيهما
مبنى على أن وقت المغرب الاختياري يعتمد لغيب الشفق لا على أنه يقدر بفعلها بعد تحصيل
شروطها الذي اعتمده المصنف فانه بالنسبة لغير المسافرين ولو جمع العاصي بالسفر صححت على
المعتمد ولن علم من نفسه اتيان الحى أو الانعفاء في وقت العصر للغروب أو العشاء للفجر أن يقدم

العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب فان سلم أعاد الثانية في الوقت (ويجمع بين المغرب والعشاء) أي جمع تقديم ندبا في أي مسجد للمطر الذي يحمل أو وسط الناس على تغطية رؤسهم والمتوقع كالأوقع ويعلم أنه يحمل أو وسط الناس على تغطية الرؤس بالقرائن كتموج السماء والرعد والبرق وفي الحديث إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما توفى عزاءه (والطين) أي المانع من المشي بالمداس لأواسط الناس (٦٨) (لامع) المناسب حذف مع ويقول

لا الظلمة وحدها (قولان) والمعول عليه لا يجمع وأما للطين والظلمة من غير مطر فيجمع والمراد ظلمة آخر الشهر لا ظلمة السحاب (ويؤخر صلاتها) أي ندبا بمقدار ثلاث ركعات لاجل أن يدخل وقت الاشتراك (ثم يؤذن للعشاء) أي ندبا بعد صلاة المغرب وأما أذانها السني فبعد دخول وقتها على المنار كالمعتاد (ثم ينصرفون) أي إثر الصلاة بلامهلة وقد ترك المصنف جمع الظهرين بعرفة جمع تقديم والعشاءين بعزلة جمع تأخير وكل منهما سنة بأذنين وأقامتين ونية الجمع واجبة على الإمام دون مأموميه ومحلها عند الصلاة الأولى على الرابع (المؤكدة) لبيان الواقع لا الاحتراز إذ ليس لنا سنن

الأصفر أو قبل الغروب ويجمع بين المغرب والعشاء للمطر وحده أو مع الظلمة والطين لامع الظلمة وحدها وفي جمعه للطين وحده قولان مشهوران وصلة الجمع لذلك أن يؤذن للمغرب على المنار أو قبل وقتها ويؤخر صلاتها قليلا ثم يؤذن للعشاء في صحن المسجد أذانا متخفضا ثم يصلونها قبل مغيب الشفق ثم ينصرفون ولا يصلون الوتر إلا بعد مغيب الشفق (فصل) في السنن المؤكدة من الصلوات أربع عشرة الأولى وهي أوكدّها الوتر وهي ركعة واحدة ويدخل وقتها الاختياري بالفراغ من صلاة العشاء الأخيرة ويكون مسبوقا بشفع

من الصلوات غير مؤكدة وبلى الوتر العیدان وهما في رتبة واحدة ثم الكسوف ثم الاستسقاء (الاختياري) ويستمر للفجر ويكره تأخيرها عنه لغير عذر ولا يفيتها الصلاة الصبح فلا تؤذ كرّها في أثناءها قطع ندبان كان فذا ولم يكن في الوقت الضروري وإن تذرّها بعد صلاة الفجر أتى بها وأعاد الفجر ليتصل بالصبح (مسبوقا بشفع) أي ندبا بناء على المعتمد من أن الشفع شرط كمال فقط ولا يفتر لنية شخصه ويجوز التسفل بعد الوتر بعد فاصل عادي ولا يعاد تقدما للنهي المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا

(منفصل) أي نداء ويكره وصله والافتداء بواصل فلو وقع ونزل تبعه ويحدث نية الوصل اذا علم في الاثناء وينوي بالاولين الشفع وبالثالثة الوتر وان نوى الامام الوتر بالثلاثة فلو سلم المأموم من اثنين لم تبطل مراعاة لقول (٦٩) أشهب بذلك (ويستحب الخ) أي لا يكون النبي

قرأ ما ذكره في الركعات الثلاث (ومن نسي الوتر) أي أو تركه اختصارا مع الشفع (بترك الوتر) أي وجوب بالموقع الصبح جميعه في الوقت وان كان يدرك ركعة على المعتمد (وترك الفجر) أي وبفضيه للزوال في جميع الصور والشفع والوتر لا يقضيان بعد صلاة الصبح ومحل تركه للفجر ما لم يكن تنفل لبلا والترك الشفع وصلى الفجر على المعتمد لان الشفع لا يقتقر لسنة كما علمت (الثانية) أي من السنن الأربع (وهي سنة) أي كل واحدة سنة والعيد مشتق من العود لتكرره (من تلزمه الجمعة) أي ولولم تنعقد به كن على كفر يخ ووقتها من حل النافلة للزوال ويندب خطبتان بعدها ينحلهما بالكبير وتنسب لمن فاتته مع الامام ولا تطلب من الحاج بل تكره لقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقامها (ولا اقامة) ولا ينادى الصلاة جامعة الا اذا وقف الاعلام بدخول الامام على ذلك فتكون من البدع الحسنة (ست تكبيرات) أي فبسل القراءة فلو ترك بعض التكبير

مُفْصَل عَنْهَا بِسَلَامٍ وَيُسَحَّبُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّفْعِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِسَجِّ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ يَقُولُ بِأَيِّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي رُكْعَةِ الْوُتْرِ يَقُولُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَمَنْ نَسِيَ الْوُتْرَ أَوْ نَامَ عَنْهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَقَدْ بَقِيَ أَطْلُوعُ الشَّمْسِ مَقْدَارُ رُكْعَةٍ أَوْ رُكْعَتَيْنِ فَانْهَ بَتْرُكُ الْوُتْرِ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ وَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لثَلَاثَ رُكْعَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الْوُتْرَ ثُمَّ الصُّبْحَ وَإِنْ اتَّسَعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالصُّبْحَ وَتَرَكَ الْفَجْرَ وَإِنْ اتَّسَعَ لِسَبْعِ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالْفَجْرَ وَالصُّبْحَ الثَّانِيَةَ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي حَقِّ مَنْ تَلَزَمَتْ الْجُمُعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَرَأَةِ وَصَفَتُهَا رُكْعَتَانِ بَغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ يُكْبِرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ سِتُّ تَكْبِيرَاتٍ وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ

وتذكره بعد القراءة وفي اثنائها فانه يأتي به ويبنى على ما فعله من التكبير ثم يعيد القراءة ندبا ومشروعية التكبير تعبد على ما استظهره العلامة المدوي واذا أخره الامام في الركعة الثانية عن القراءة كالحنفي فان المأموم يأتي به قبلها ولا ينتظره واذا زاد الامام تكبيرا في الأولى

كالشافعي فإنه لا يتبعه ~~وصي~~ كذا ان زاد المالكي عن المشروع هو أو عمدا ويكره اتباعه
(ولا يستحب الخ) بل هو خلاف الأولى والرفع في تكبيرة الاحرام مستحب ولا يسكت الامام
بين التكبير الا بقدر تكبير المؤتم واذا لم يسمع المأموم التكبير فإنه يتحرراه ويأتي به (وان نسي
التكبير) أي كاه أو واحدة منه لان كل واحدة سنة مؤكدة (وسجد بعد السلام) أي لاعادة
القراءة وأما لو تذكره بعد الشروع في الركوع فإنه ينمى اذ لا يقطع ركن لغيره ويسجد
قبل السلام ان كان إماماً ومنفرداً النقص التكبير فلورجع فالراجح البطلان ولا يقاس على
الرجوع بعد القيام للتشهد لان ما هنا رجوع (٧٠) من ركن متفق عليه بخلاف القيام فإنه

تابع للفاتحة وقد اختلف في وجوبها
في كل ركعة ومن أدرك الامام في الركعة
الأولى وهو يقرأ فإنه يكبر ستا عقب
تكبيرة الاحرام ولا يعتد فاضيا في صلب
الامام لحقة الأمر وكذا لو أدرك بعض
التكبير فإنه يكبر ما حصله مع الامام ثم
يأتي بما فاتته عقبه فان لم يدر حال دخوله
هل الامام في الأولى أو الثانية كبر سبعا
بالاحرام احتياطاً وأما من أدركها كلها
فإنه يقتصر على تكبيرة الاحرام ولا شيء
عليه لافرق بين ركوع الأولى والثانية

القيام ولا يستحب رفع اليدين في شيء من التكبير
سوى تكبيرة الاحرام وإن نسي التكبير رجع
اليه ما لم يضع يديه على ركبتيه وسجد بعد السلام
ويستحب الجهر بالتكبير والتطبيب والتزين
بالثياب الجديدة لمن يقدر عليها والرجوع من
طريق غير التي جاء منها والفطر قبل الرواح إلى
المصلي في عيد الفطر وتأخيرها في عيد النحر

وان فاتته الركعة الأولى وأدرك الثانية كبر خما غير تكبيرة الاحرام ثم بعد السلام الامام يكبر
ستاً غير تكبيرة القيام (الجهر بالتكبير) أي في حال الرواح للمصلي بعد الشمس وكذا فيها حتى
يجبى الامام للصلاة وينبغي للامام التأخير عن المأمومين ويستحب أن تكون صلاة العيد
بالمصلي الاعكة خاصة لان مشاهدته البيت عبادة وان كان مسجد المدينة أفضل ويندب
متابعة الخطيب في تكبيره ولا بأس بالتكبير ليلة العيد على المنابر بقصد الاعلام وفي الحديث
زينوا أعيادكم بالتكبير (والتزين الخ) أي لما في الحديث إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على
عبده ولا ينكر فيه لعب الصبيان والضرب بالدف فقد ورد ذلك (والرجوع الخ) أي ليشهد به
الطريقان (والفطر الخ) ويندب أن يكون على تمرات أو رطبات وكونها وراقتا به عليه
الصلاة والسلام (وتأخيرها الخ) أي ليفطر على كبد الأضحية تشاؤلاً بأن يكون من أهل الجنة

الذين يأكلون زيادة كبدا لحوت أول دخولهم (والتكبير فيه) أي عيد النحر ويكره في عيد
القطر لعدم وروده ويفعله المأموم ولو تركه الإمام ومن نسيه ثم تذكره عن قرب كبر وكذا
لو تركه اختار أو يقدمه على آية الكرسي والتسبيح ونحو ذلك ولا يكبر عقب مفضية ولو كانت
من أيام العيد أي يكره ذلك والأيام المعلومات في قوله تعالى ويذكر واسم الله في أيام معلومات
هي أيام النحر الثلاثة والمعدودات (٧١) أيام الرمي الثلاثة بعد يوم النحر في يوم النحر معلوم

غير معدود ويكبر النساء في بيوتهن
(وصفة التكبير الخ) ولو اقتصر على
ثلاث تكبيرات أجزاء وأما زيادة الله
أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً إلى آخر ما هو
مشهور وعصر وغيرها من مستحسنات
الإمام الشافعي وعمل أهل المدينة على
خلافه (كسوف الشمس) أي ذهاب
ضوئها أو بعضه إلا اليسير الذي لا يظهر
الابتساف فتكبره ملامته وفي الحديث
أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت
أحد ولا لحياة ولا كنهما إثنين من آيات
الله يخوف الله بهما عباده فإذا رأيت ذلك
فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم
(مكلف) المراد به ما طلب منه الفعل ولو
بغير الزام فإن المشهور أن الصبي
يخطب بها على وجه السنية وأن
خطب بالصلوات الخمس على سبيل
الندب ولا غرابة في ذلك فإنه أكد عليه

والتكبير فيه عقب خمس عشرة فريضة أولها ظهر
يوم النحر وآخرها صبح اليوم الرابع منه وصفة
التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
والله أكبر الله أكبر والله الحمد الثالثة صلاة
كسوف الشمس وهي سنة في حق كل مكلف ذكر
أو أنى ويستحب إيقاعها في المسجد والجمع لها
ووقتها من حل النافلة للزوال وصفة ركعتان في
كل ركعة ركوعان بغير أذان ولا إقامة ويقرأ في
القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة
البقرة وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة آل عمران
وفي القيام الأول من الركعة الثانية بعد الفاتحة
النساء وفي القيام الثاني بعد الفاتحة المائدة وصلاة

هنا جاء قبول دعائه في كشف ما نزل وقيل تندب في حقه فقط كالاستسقاء وأنما لم يخاطب
بصلاة خسوف القمر لغلبة نومه ليلاً (أو أنى) وتصل في بيته (إيقاعها في المسجد) أي إذا
صليت جماعة ولا فلا فذان يصلح في بيته (للزوال) فلو كسفت بعده لم تصل (ركوعان) أي
وقيامان وسجدتان (ويقرأ الخ) أي سراً على المشهور والتطويل مستحب لفدوا ما لم يحقق
عدم ضرر من خلفه فإن شك كرهه وإن تحقق الضرر حرم والركوع يكون مقار بالقيام

في الطول ويكون فيه مسجلا قارئاً ولاداعياً ويطيل السجود ندباً كالر كوع الثاني ولا يطيل الفصل بين السجدين ويسرع في حال قراءة النساء حتى يكون القيام فيها أقصر من الذي قبله والر كوع الثاني في الركعتين هو الفرض وأما الأول فسنة وتذكر الركعة مع الإمام بالتأني فإن أدركه من الثانية قضى ركعة بقيامين وركوعين ويمنع أن تعاد الصلاة في يومها إن لم تجعل لعدم ورود ذلك ولكن يدعون وتعاد تأني يوم إن لم تجعل (سنة) المعتمد أنها مندوبة (ركعتان ركعتان) أي ركعتان وركعتان (٧٣) وهكذا حتى ينجلي ويكفي في أصل

خُصُوفِ الْقَمَرِ سُنَّةٌ وَصِفَتُهَا كَسَائِرِ النَّوَافِلِ
رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ وَقِيَامٍ وَاحِدٍ
وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا جَهْرًا وَلَا يَجْمَعُ لَهَا الرَّابِعَةُ صَلَاةُ
الْإِسْتِسْقَاءِ وَتَكُونُ لِأَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ أَوْ
لِشُرْبِ حَيَوَانَ أَدْنَى أَوْ غَيْرِهِ وَصِفَتُهَا كَسَائِرِ
النَّوَافِلِ رَكْعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ (فصل)
رَكْعَتَا الْفَجْرِ رَغِيْبَةٌ تَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ تَخْصُهَا وَوَقْتُهَا
بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَ الْإِمَامَ
يُصَلِّي الصُّبْحَ تَرَكَهُمَا وَدَخَلَ مَعَهُ وَإِنْ أَقْبَضَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَهُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ فَانْهَ بَرَكْعَتُهُمَا مَا لَمْ يَخَفْ
فَوَاتَ رَكْعَةً فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ

الطلب ركعتان (ولا يجمع لهما) أي بكره
والأفضل كونها في البيوت لا في المساجد
ويفوت فعلها بطلوع الفجر ولو تعمدا
الآخر (صلاة الاستسقاء) أي طلب
السقي من الله لقطع نزل بهم ويقال سقي
وأسقى قال تعالى وسقاهم ربهم شرابا
طهورا وقال تعالى لأسقيناهم ماء غدقا
وتندب له سبي ومتجالة (ركعتان) أي
من حل النافلة للزوال ويستحب فعلها
في المصلى الأفي مكة ويخرجون بثياب
المنه مشاة بعد أن يصوموا ثلاثا
أيام ويتصدقوا بما يسرو ويكره أخرج
البهائم ولا ينبغي منع أهل الذمة من
الخروج معنا ثم إذا صلى الإمام ندب له
أن يخطب كالعيد لكن على الأرض
ويبدل التكبير بالاستغفار ويرفع

في الدعاء آخر الثانية وندب لمن سمعه التأمين عليه ومن دعائه عليه السلام في الاستسقاء اللهم
اسق عبادك وبهيمتك وانتشر رحمتك وأحي بلدك الميت وينبغي أن يمسح وجهه بيديه بعد الدعاء
(رغبة) أي مرغبت فيها بقوله عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (تخصها) أي
عن النافلة لتكونها فوق النافلة ودون السنة (بعد طلوع الفجر) فلا يجزيان قبله ولو شكَا
وندب إبقاها ما بالمسجد وان فعله ما في بيته ثم أتى المسجد لم يطلب بنية (تركهما) أي
ولو لم يخف فوات الركعة الأولى (دخل مع الإمام) أي وقضاهما بعد حل النافلة للزوال

(مستحبة) أي استحباباً مائلاً كذا الخبر أي هريرة رضي الله عنه أو ضا في خطي صلى الله عليه وسلم ثلاث لا أدعهن حتى أموت صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أو تر قبل أن أنام وما اشتر من إصابة الجن لمن لم يواظب عليها لأصل له بل هي كبقية النوافل لا حرج في تركها (وأكثرها ثمان ركعات) أي وأقلها ركعتان وأوسطها ست وهو مبني على أن أكثرها اثنا عشر فهو مشهور مبني على ضعف وتكره الزيادة على الثمان إلا أن صلاها بنية غير الضحى لائنة النفل المطلق لأن الوقت يصرفها للضحى (وتحبة المسجد) أي ولو النسيء قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم فإنها حق الله وهو أوكدم من حق المخلوق وتأذت بفرضه ويحصل ثوابها إن قصدت معه وأمام مسجد مكة (٧٣) فتحبته الطواف (قبل أن يجلس) ويكره الجلوس

وَيُسَحَّبُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطَّ
فصل في صلاة الضحى مستحبة وأكثرها
 ثمان ركعات وتحبة المسجد وهي ركعتان قبل أن
 يجلس ولا تقوت بالجلوس وقيام رمضان وهو ثلاث
 وعشرون ركعة بالشفع والوتر والصلاة قبل
 الظهر وبعده وقبل العصر وبعده المغرب والعشاء
 وليس في ذلك تحديد بل يصلي ما يسره وسجدة
 التلاوة للقارئ وقاصد الاستماع إن كان القارئ

قبلها فإن كان في وقت نهى فلا يطلب
 بها وكذا إن كان ما زاد يكره كثرة المرور
 من المسجد (وقيام رمضان) ووقته كالوتر
 فإن فعل بعد المغرب لم يسقط وفي
 الحديث من قام رمضان إيماناً واحتساباً
 غفر له ما تقدم من ذنبه ويندب فعله في
 البيوت إن نشط لفعله منفرداً ولم تعطل
 المساجد (تحديد) والعدد الوارد في
 حديث من صلى قبل الظهر أربعاً غفر له
 ذنوبه يومه ذلك وحديث رحم الله امرأ
 صلى قبل العصر أربعاً وحديث من صلى
 بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما

بينهن بسوء عدلن له بعبادة اتقت عشرة سنة ليس للتحديد بل للفضل الخاص المترتب عليه
 (وسجدة التلاوة) المعتمدة أنها سنة (للقارئ) أي ولو امرأة وتندب للصبي وتصح من كل من
 القارئ والمستمع بشرط طهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة ولا تطلب من
 السامع من غير استماع ويشترط أن يكون الاستماع ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من
 ادغام وانطهار ونحو ذلك فيسجد ولو تركه القارئ وأما إن قصد بالاستماع الثواب أو السجود فلا
 يسجد بل يكره ولو سجد القارئ إلا في الصلاة فيتبعه فإن لم يتبعه فلا بطلان ولا يطلب تكرار
 السجود بتكراره وجبه لمعلم أو متعلم قارئاً أو مستمعاً بل أول مرة فقط وليس لها إجماع زائد على
 تكبيرة الهوى ولا تحتاج لسلام بل يكره الإجماع واللام إلا أن يفعلها ما خروجا من الخلاف

والأولى أن ينحط لها القارئ من قيام وينزل الراس كسب ولا يكتفي فيها بجملة الألف سفر قصر
 وينبغي أن يدعو في حال السجود بما ورد في الحديث وهو اللهم اكسب لي بها عندك أجرا
 وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا واقبلها مني كاقبلتها من عبدك داود (للإمامة)
 أي في الجملة فيسجد غير عاجز عن ركن استمع المتوضي عاجز عنه وأما مستمع المرأة أو الصبي
 أو غير المتوضي فلا يسجد على المعتمد وقيل يسجد مستمع غير المتوضي (وهي ماعدا الخ)
 ولم يذكر مواضعها الشهيرة في الرسالة وغيرها (٧٤) وهي آخر الأعراف والأصاف في

الرعد ويؤمنون في النمل وخنسوا
 في الأسراء ويكاثي مريم وما يشاء في الحج
 ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل
 ولا يستكبرون في السجدة وأناب في
 ص وتعيدون في فصلت (صلاة الجنائز)
 لم يتعرض للغسل وهو فرض كفاية
 كالجنابة بعد ابلاية وهم امتلا زمان
 فلا يغسل شهيد المعركة ولا يصلي عليه
 وكذا لا يصلي على جنين لم يستهل صارحا
 ولا يغسل وإنما زال دمه ويؤارى
 (وقيل سنة) ضعيف (النبة) أي
 قصد الصلاة على الميت وإن لم يستحضر
 كونها فرض كفاية فإن ظن أنه ذكر
 فوجدت أني أو بالعكس أجزاء لان

صالحا للإمامة بأن كان ذكرا بالغام متوضئا غير
 قاصد إسماع الناس حسن قرائته وعمدة
 السجادات التي يسجد لها إحدى عشرة سجدة
 وهي ماعدا التي في النجم والانشقاق والقلم وثانية
 الحج (فصل) صلاة الجنائز فرض كفاية
 وقيل سنة وأركانها خمسة الأولى النية الثانية القيام
 الثالث التكبير وهو أربع تكبيرات وإذا زاد الإمام
 خامسة لم تبطل صلاته ولا يتبعه من خلفه
 ويسلمون ولا ينتظرونه ويستحب رفع اليدين

القصد ذات الميت فاغتفر مخالفة دعائه المطابق لاعتقاده لما ظهر فإن تبين ذلك أثناءها كمل
 الدعاء على ماتين وكذا تجزئ إذا صلى على ميت ولم يدرك أم أني وينوي النية وينادي
 بذكرها على التأنيث (القيام) أي لا ركوب أو جلوس إلا عذروا بشرط وضع الجنائز على
 الأرض فلو صلى عليها وهي على أعناق الرجال بطلت على الأظهر (أربع تكبيرات) وأوجب
 الشافعي الفاتحة بعد الأولى والصلاة على النبي بعد الثانية فينبغي مراعاة الخلاف (ولا
 يتبعه الخ) فإن تبعه أجزاء على المعتمد وان نقص سهوا وسجوا لله فإن لم يفهم ولم يرجع بعد
 السلام كبروا الباقي وسلموا وصحت لهم فإن نقص عمدا وهو ممن يقول بأنهم أربع بطلت عليه
 وعليهم ويعيد الصلاة فإن دفن الميت فعلى القبر (ولا ينتظرونه) فإن انتظروه فلا حرج

(الاولى فقط) وهو خلاف الاولى فيما عداها ويقف المصلي الذكرك عند وسط الذكرك ومنكبي
 الاتى والمصلحة الاتى عكس ذلك وأما المأموم فعلى ما تقدم في صلاة الجماعة (والابتداء) أى
 بعد كل تكبيرة بالحمد والصلاة على النبي (الدعاء لليت) أى ولو لم يسبق ان تركت والاولى
 التكبير فهو ركن حتى من المأموم وليس كالفتاححة يحملها الامام عنه لان المقصود تكثير الدعاء
 لليت (بائر) أى عقب كل تكبيرة ولو (٧٥) الرابعة وقيل لا يدعوا بعدها (بأى دعاء)

ويكفي اللهم اغفر له عقب كل تكبيرة أو
 اللهم اغفر لها ان كانت أنى ويقول
 في الطفل اللهم اجعله لو الله سلفا وذخرا
 (ومن يلبه) أى ندبا لمقتدى به (يسمع
 نفسه فقط) أى ندبا فان أسمع من يلبه
 كان خلاف الاولى والافذ كالمأموم (ولا
 يرذ الخ) أى ولو سمع سلامه وقيل ان سمعه
 برذول سكن المعتمد الاول فلا يقاس على
 سلام الفرض المعنى (في الزكاة) وحكمة
 مشروعيتهما الرفق بالمساكين وتطهير
 الاموال قال تعالى خذ من أموالهم
 صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقد
 فرضت في السنة الثانية من الهجرة
 (المسلم) المعتمد أن الكفار
 مخاطبون بفروع الشريعة (صغيرا)
 وخطابهم باخطاب وضع لا تكليف ومثله
 المجنون وخطاب الوضع هو كلام الله

في التكبيرة الاولى فقط والابتداء بالحمد لله الرابع
 الدعاء لليت باثر كل تكبيرة بأى دعاء يسر ولا
 يُسحب دعاء مخصوص الخامس السلام ويسلم
 الامام واحدة عن يمينه يسمع نفسه ومن يلبه
 ويسلم المأموم واحدة يسمع نفسه فقط ولا يرد على

الامام ﴿الباب الثالث في الزكاة﴾

وهي عبارة عن مال مخصوص يؤخذ من مال
 مخصوص إذا بلغ قَدْرًا مخصوصا في زمن
 مخصوص يُصرف في جهات مخصوصة تجب
 على الحر المسلم ذكرًا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا قولا
 أو غيره فنصاب الذهب عشرون دينارا ونصاب

المتعلق بكون الشيء سيئا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا والذي يتولى اخراجها عن الصبي
 والمجنون وليهما وان لم يشهد صدق ان كان مأمونا ويعمل بذهب الوصى لا بذهب أبى الطفل
 لا تنقل المال عنه فان كان الحاكم حنفي يرى عدم وجوبه على الصبي فلا يخرجها الوصى
 عنه (عشرون دينارا) أى شرعية وبالْمَصْرَى نحو ثلاثة وعشرين دينارا ونصف والدينار
 الشرعي اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعير والدرهم الشرعية أصغر من دراهم مصر فان
 النصاب بها مائة وخمسة وعشرون درهما ونصف وثمان درهم ولا فرق بين كون الذهب أو الفضة

مسكوكا أو غير مسكولة ولو أواني وأما الحللى المباح استعمله فلا زكاة فيه ويجمع النصاب من الذهب والفضة ويخرج عن الزائد لان العين لا وقص فيها كالمحبوب ولا زكاة في الفلوس النحاس (فائدة جلية) اعلم أن العلامة الذهبى حرر النصاب بالنفود الموبعدة بمصر سنة ١٢٥٦ فوجد نصاب الذهب من الجنيه المصرى أحد عشر ونصفا وربعاعا ومن الجنيه الجبلى ثلاثة عشر وربعاعا ومن الجنيه الافرنجى اثني عشر وثمانا ومن البيستوخة عشرة وخمسين ومن المجرخسة وعشرين وثمانية أثناع ومن البندقي خسة وعشرين ونصفا ومن القندقلى المجرى القديم سبعة وعشرين وثلاثا ومن الحديد اثنى وثلاثين ونصفا وثمانا ومن القندقلى السلمى أربعة وثلاثين ونصفا ومن الدبلون ثلاثة ونصفا وربعاعا وراطين ومن المحبوب السلمى ستة وأربعين وسدسا ومن المحبوب المصطفى تسعة وأربعين وربعاعا ومن المحبوب المجرى ستة وخمسين وربعاعا ومن المجرى القديمة عشرين (٧٦) ومن الحديد ثلاثة وعشرين وربعاعا

ومن الخيرية الاسلامبولية ثمانية وخمسين ونصف الثمن ومن الخيرية المصرية مائة وأربعة وثلاثين ومن العدلية اربعة وسبعة وستين وثمانا ومن الجبلى ثمانية وستين ونصفا وثمانا ومن السعدية ثلثمائة وتسعة وعشرين ومن الطريفة القديمة ثلثمائة وثلاثة وثمانين

الورق ما تاددهم والواجب في ذلك ربع العشر إذا بلغ حولا كاملا وكان مذكرا كاملا (فصل) في زكاة النعم وهى الابل والبقر والغنم معلوفة أو سائمة عاملة أو مهملة ولا تجب في غيرها من الخيل

ومن الحديد أربعة مائة وستة وثلاثين ووجد نصاب الفضة من الريال الشيكوسبعة وعشرين ونصفا ونصف الثمن ومن الريال أبى مدفع خسة وعشرين ونصفا وربعاعا وراطين ومن الريال الجبلى ثلاثين وثمانا ومن الريال أبى طاقه ستة وعشرين وثلثين ومن القروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين وثلثين ومن البشاك القديم اثنى وثلاثين وربعاعا (ملكا كاملا) فلار كاه على المدين والعبد ولا على السيد أيضا فيما يبدع به لانه لا يملكه الا بعد انتزاعه منه (النعم) بفتح النون مأخوذ من لفظ نعم التى يجاب بها لان الجواب بها يسر كهدم الاشياء والابل مؤنثة لان اسم الجمع الذى لا واحد له من لفظه اذا كان لهما لا يعقل يلزمه التأنيث وتدخلا الهاء اذا صغر نحو أيلة وغنمة وسمع اسكان الباء للتخفيف كقوله * والابل لاتصلح للبستان * وأما البقر فاسم جنس لانه يفرق بينه وبين واحد بالتاء وتطلق البقرة على الذكور والاتي مشتق من البقر وهو الشق يقال بقرت الشى بقر من باب قتل شققته لانها تشق الارض بالحرث (والغنم) اسم جمع من الغنمة لما فى الحديث الشاة فى البيت بركة والشاتان بركتان والثلاث ثلاث بركات (أو سائمة)

والبغال والحمير والرقيق ولا في المتولد من القطباء والغنم وشروط وجوبها أن تكون نصيباً كاملاً ملكاً كاملاً حولاً كاملاً مع حجي الساعي إن كان أما الإبل ففي كل خمس شاة جذعة وهي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية من الضأن إن كان في البلد الضأن والمعز سواء أو الضأن أغلب أما إذا كان المعز أغلب فالشاة منه إلى تسع فإذا بلغت عشرة ففيها شاتان إلى أربعة عشر فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى تسعة عشر فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة الثانية فإن لم تكن له فابن لبون وهو ما دخل في السنة الثالثة فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة وهي التي دخلت في الرابعة فإذا بلغت إحدى وستين إلى

وحديث في سائمة الغنم الزكاة خرج مخرج الغالب فلامعة يوم له لأن الغالب في أنعام أهل الحجاز أن تكون سائمة أي تأكل من المرعى وقال الشافعي وأبو حنيفة لا زكاة في المعلوفة والعاملة (من القطباء والغنم) بأن يكون أحد أصوله ظيباً والآخر من الغنم ولو قال ولا في المتولد من النعم وغيرها لكان أشمل وحديث كل ذات رحم فولدها بمنزلتها محمول على غير ما جرى مجرى التبعيد كما هنا (إن كان) فإن لم يكن هنالك ساع من طرف الإمام يأخذها فمبرور الحول (شاة جذعة) أي ذكر أو أنثى فالتاء للوحدة كقراءة بقره لا للتأنيث ولودفع بعيراً جزءاً ولا يجزئ بعير عما فيه شاتان (فالشاة منه) أي الأغلب ما لم يتطوع بدفع الضأن (بنت مخاض) أي التي مخض الجنين بطن أمها (فإن لم تكن له) أي لم توجد في ماله فابن لبون أي الذي صار لأمه لبن بعد ولادة غيره فإن لم يكن عنده كلف بنت مخاض (حقة) بكسر الحاء أي مستحقة للعمل عليها وطروق الفحل

(جذعة) وهي التي تجذع أسنانها أي تسقطها (وأما البقر) ومنه الجاموس وإن وجبت واحدة من جاموس وبقر أخذت من الأكثر وعند التساوي بخير الساعي وكذا يقال في المعز والضأن فإن وجب اثنتان أخذ من كل واحدة إن تساوى أو الأقل نصيبا وهو غير وقص والأخذ تامن الأكثر ومعنى كونه غير وقص أنه موجب للثانية كما أنه ضأن أو أربعين معزا أو العكس (تبيع) أي يتبع أمه أو أن قرنيه يتبعان أذنيه فيساويانهما (أو جذعة) والاثني أفضل ولا يجبر ربها على دفعها (وهو) أي الجذع من الغنم ما أو في سنة أي ودخل في الثانية (كرائم الأموال) أي خيارها لما فيه من الضرر على أربابها وفي أخذ شرارها ضرر على الفقراء والسخلة هي ولد الغنم ساعة وضعها والمراد أن ما لم يبلغ السن المعتبر فيه لا يجزئ والمراد بالتيس ذكر المعز الصغير الذي ليس معدا للضراب وتعد الشرار على أرباب الغنم ولا يأخذها الساعي إلا أن يرى في أخذ المعيبة غير الصغيرة مصلحة للفقراء كسمنها ويجزئ أخذ الثمن عنها عينا من ربها مع الكراهة وكذا عن الحرث لا فيما يتعين من زيته أو حبه

خمس وسبعين ففيها جذعة وهي التي دخلت في الخامسة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتالبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حققتان فإن زادت على ذلك تغير الواجب ففي كل أربعين بنتالبون وفي كل خمسين حقة وأما البقر ففي كل ثلاثين منها تبيع جذع أو جذعة وهو ما أو في سنتين وفي أربعين مسنة لا تؤخذ إلا اثني وهي الموقية ثلاث سنين ثم في السنين تبعان ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة إلى عشرين ومائة فيخير الساعي في أخذ ثلاث سنات أو أربعة أن تبيع وأما الغنم ففي أربعين منها شاة جذع أو جذعة من الضأن أو المعز وهو ما أو في سنة وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث شياه وفي أربعين شاة أربع شياه ثم في كل مائة شاة (تبيع) لا تؤخذ كرائم الأموال كالأكولة والفحل وذات اللبن ولا شرارها كالسخلة والتيس والمجوز والعوراء (فصل) في زكاة

(وهو) أى الحرث عني المحرث دليل قوله المقتات من القوت وهو ما تقوم به البنية وبقوله المتخذ للعيش غالباً يخرج نحو التين وأعلم أن الأرض الخراجية عند أى حنيفة لا يجب فيها يخرج منها الزكاة وهي فسحة فتقليده أولى من الإصرار على منعها (في الحنطة) بكسر الخاء أى التهم وقوله ونحوها أى مما هو مقتات مدخر كالسلت بضم فسكون وهو الشعر النبوى والدخن والذرة والعلس وهو حب طويل باليمن يشبه خلفة القمح (وفي القطاني) أى السبعة من قطن بالمكان أقام به لأقامة عدته منها (٧٩) في غلاف واحد ودخل تحت الكاف اللامياء

الحرث وهو المقتات المتخذ للعيش غالباً فحب الزكاة في الحنطة والشعير والأرز ونحوها وفي القطاني كالعَدَس والبَسِيلة والفول والحب وفي التمر والزبيب والزيتون ولا تحب في القصب والبقول والتين والفواكه كالرمان ونصاب الحرث خمسة أوسق وهي ألف رطل وستمائة رطل بالبغدادى كل رطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم المكي وهو خمسون وخمسة من الشعر المتوسط وإنما تعتبر الأوسق بعد وضع ما فيها من الخشيف والرطوبات والمخرج من زكاة الحرث

والتمس والجلبان (والزيتون) ومثله السهم والقرطم وحب الفجل الأحمر فالحبوب ثمانية عشر والتمر والزبيب وقد نظمها العلامة الشيخ عبد الفتاح الشرفي وبين ما يضم منها لا تخروما لا يضم فقال

زكاة الحرث في عشرين صنفاً

عليك بحفظها إذا المعالي

قطاني سبعة عدس وفول

وحص ثمرس جلبان تالي

بسيلة لوبيا والكل جنس

هنا والبسيع أجناس غوالي

وقع والشعير كذا التلث

تضم لبعضها فافهم مقال

وعلس أرز وذرّة ودخن

وتمر جامع الأصناف طالي

زبيب ككلها الاضم فيها • كذات الزيت يا حسن الفعال

هي الزيتون قرطمه وحب • لفجل سمسم إذا الكمال

(والبقول) جمع بقل وهو كل نبات اخضرث به الأرض (خسة أوسق) والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد بالوزن رطل وثلاث بالبغدادى وبالمصري رطل وسبع وثلاث سبيع وهو ملء اليد المتوسطة وقد حذر الأجهوري الخمسة أوسق بالكيل المصري فوجدتها أربعة أمداد ووبية (من الخشيف) وهو أريد التمر فان كان البلم لا يثمر والعنب

لا يترتب كافي مصرفاته بقدر جفافه كغيره فان كان فيه نصاب أخرج من ثمنه ولو بيع يسير وكذا زيتون مصر الذي لازيت له فانه يخرج من ثمنه كالقول الأخضر والحصى الأخضر وانا أخرج عن هذين حياجا فاجزا وأما الذي يجف فيتعين الحب ولو أكل أخضر (الآية) أي اقرأ الآية والواو فيها معنى أو فلا يطلب التعميم (لعيشه) (٨٠) أي في العام فيعطى ما يكفيه

ويكفي عياله وخادمه سنة وان كان أكثر من نصاب ولا يعطى ما زاد على كفاية سنة ولودون نصاب ولا يجوز إعطاء الزكاة لمن يملك ماشية أو نخلا أو أرضا أو فضل دار أو كتبا غير محتاج إليها بحيث لو باعها تكفيه عامه ولا تسقط الزكاة عن ربه باعها له وله أخذها منه وضمن ان فاتت بأكله أو اتلافه كأن تلفت بسماوى وغير المعطى يتفهم أنه فقير (لا شيء له) وأما قوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين فهم مساكين الذل والفقر لا الاحتياج بدليل وكان وراءهم ملك الخ أو أنهم كانوا أجراء فيها (والحرية) أي لان العبد غنى بسيد فانه يحجز عن الاتفاق عليه ببيع أو عمل عتقه ويعطى الشريف منها حيث منع من بيت المال بل هو أولى (وان كان غنيا) أي لانها في الحقيقة أجرة (وهم قوم كفار) وقيل مسلمون حسد يشوعه باسلام يعطون لئلا يمتكن من قلوبهم وهو الأرجح

العشر فيما سقى من غير مشقة كماء السماء ونصف
العشر فيما سقى بالآلة كالذوايب (فصل) في بيان من تصرف له الزكاة تدفع لأحد الأصناف الثمانية المذكورين في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية الأول الفقير وهو الذي يملك الشيء اليسير الذي لا يكفيه لعيشه وان كان يملك نصابا لا يقوم به ولا يعياله فان أن يأخذ الزكاة الثانى المسكين وهو أحوج من الفقير وهو الذى لا شيء له جلة ويشتري به وفي الفقير الاسلام والحريه الثالث العامل على الزكاة كالساعي وان كان غنيا الرابع المولف قلوبهم وهم قوم كفار يعطون ترغيبا فى الاسلام الخامس الرقاب وهو الرقيق المؤمن يشتري ويعتق وولاءه للمسلمين

(يشتري) أي يشتريه الامام أو صاحب الزكاة وولاءه للمسلمين فلو مات ولا وارث له أو له وارث لا يستغرق المال فإله أو ما بقى بعد الوارث لبيت المال (من استدان) أي تدان في غير نفسه ولا فساد كزنا وشرب خمر ولعب قمار بل لضرورة معاشه ومعاش عياله فيستدينه منها ولو مات بحيث لم يكن له مال أصلا أو له مال لا يفي والأولى إسقاط قوله أو يكون معه مال بازاء دينه أي

قدر ما عليه لانه في هذه الحالة لا يعطى من حيث كونه غار مابل من حيث الفقر (الغازي)
وتستري منها آلة حرب ولا تصرف لقاض ولا لامام مسجد ولا لفقير الا بوصف الفقر وعن
الشمسي وابن رشد أخذهم مطلقا حيث (٨١) لم يعطوا من بيت المال ولا من الوقف بالأولى

من الأصناف الثمانية (ابن السبيل)
أى الطريق (وان لا يجد) أى الغنى
يلده (عن الورق) المراد به الفضة ولو
غير مضروبة والعبرة بحساب الصرف
وقت الانخراج سواء ساوى صرف دينار
الزكاة وهو عشرة دراهم أو زاد أو نقص
ويندرج في الصرف قيمة السكة ولا
يجوز اخراج غير المسكوك الا اذا لم يوجد
مسكوك وقيمة الصباغة في النوع المخرج
أو المخرج عنه لا تعتبر (نية الزكاة) أى
ولو عند عزلها ولا يشترط إعلام الفقير
بانها زكاة وقيل لابد من ذلك فلو أعطى
من غير اعلام فله أن يقلد من لا يشترط
ولو بعد الوقوع (وتفرقتها) أى فورا
ولا يجوز أن يبقى عنده منها جلة حتى اذا
سأله أحد أعطاه (الذى وجبت فيه)
وهو موضع المالك والمال فان اختلفا
اعتبر موضع المالك في العيين والتجر
وموضع المال في الحرث والماشية وما
قارب الموضع الذى وجبت فيه له حكمه
وهو مادون مسافة القصر فلا بأس
بنقلها اليه ولو كان في موضع الوجوب

السادس الغارم وهو من استدان في غير سلفة
ولا فساد ولا يجد وفاء أو يكون معه مال بازاء دينه
السابع سبيل الله والمراد به الجهاد دون الحج
فبدفع للغازي غنيا كان أو فقيرا من الصدقة
ما ينفعه في غزوه الثامن ابن السبيل وهو المسافر
الغريب يعطى بثلاثة شروط أن لا يكون مسفرا
في معصية وأن يكون فقيرا بالموضع الذى هو به
وان كان غنيا يلبده وأن لا يجد من يسلفه ويصدق
اذا ادعى أنه ابن سبيل (فصل) يجوز اخراج
الذهب عن الورق والورق عن الذهب وتجب نية
الزكاة وتفرقتها بالموضع الذى وجبت فيه ولا يجوز
نقلها عنه الا أن يكون موضع آخر به فقرا أشد
إعدادا ما فانه يعطى منها في موضع الوجوب وينقل
أكثرها لادعاء (فصل) اذا عزل الزكاة عند
الحول فضاغت لم يضمن وان عزلها بعد الحول

(٦ - عزية) من هو أعدم ويعطى من أنى لاجلها ولو من مسافة شهر (الا أن يكون)
أى يوجد موضع آخر أى على مسافة القصر فأكثر والمعتمد أنم الوقلت اليه ولو لم يزل اعدم
أجزأت (فضاغت) أى أو تلفت بغير تفریط منه في حفظها مع عدم إمكان الادعاء فان وجدها

بعد الضياع الذي لم يضمن بدلها فيه لزمه اخراجها ولو كان فقيرا حينئذ (بعد الحول) أي
 بأيام ضمن لأنه أخرها عن وقتها من غير موجب وأما إن كان بعد الحول بيوم ونحوه فلا يضمن
 وكذا الوقت يسير كالיום واليومين في الحرن والشهر في العين والماشية (وان عزلها) أي
 عند الحول أو بعده بنية الزكاة لاقبله (ثم ضاع أصلها) أي المال الذي أدبت عنه أو تلف (قبل
 اخراج الزكاة) أي وبعد وجوبها عليه وعلم (٨٢) الوارث أن مورثه لم يخرجها (من

رأس ماله) أي قبل قسم الورثة (السر)
 أي لما في الحديث صدقة السر تطفئ
 غضب الرب وأما الزكاة الواجبة
 فإظهارها أفضل بجميع الفرائض
 (للاقارب) أي لأنها تكون صدقة
 وصلة فتواجب بمضاعف وفي الحديث
 من أحب أن يبسط له في رزقه وينأى
 يؤخره في أجله فليصل رحمه وأما الزكاة
 الواجبة فلا تجزئ أن صرفها لمن تلزمه
 نفقته وتجزئ لمن لا تلزمه نفقته من
 الأقارب وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها
 الفقير زكاتها أو يكره تأويلان وأما
 عكسه فمنوع قطعاً ما لم يكن إعطاء
 أحدهما لآخر ليدفعه في دينه فإنه
 جائز (فرضها) أي أوجبها وفي الحديث
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً
 ينادي في فجاج مكة ألا إن صدقة الفطر

ضمن وان عزلها ثم ضاع أصلها قبل اخراجها فإنه
 يدفعها لأقربها ومن مات قبل اخراج الزكاة أو
 أوصى بم افانها تؤخذ من رأس ماله ويستحب في
 صدقة التطوع السر وصرفها للأقارب والجيران
 وتناً كدف في شهر رمضان (فصل) صدقة
 الفطر واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تحب بأول ليلة عيد الفطر على أحد القولين
 المشهورين والآخر تحب بطول فجر يوم العيد
 وفائدة الخلاف تطهر فيمن مات أو ولد أو أسلم ونحو
 ذلك ويجوز اخراجها قبل يوم العيد باليومين
 والثلاثة ولا تسقط بمضي زمنها ولا تدفع إلا للفقير

واجبة على كل مسلم وكانت المناداة عام الفتح سنة ثمان من الهجرة وقيل غير ذلك فوجوبها
 بالسنة لا بالكتاب وأما قوله تعالى قد أفلم من تركي فعناه تطهر بالإيمان وذكرا سم ربه فصلى
 الصلوات الخمس على الأظهر (فمن مات) أي بين الوقتين فتجب الزكاة عنه على الأول دون
 الثاني ومن ولد أو أسلم على العكس (ونحو ذلك) أي كرامة تزوجها أو طلقها بين الوقتين
 (والثلاثة) الرابع الاقتصار على اليومين (بمضي زمنها) أي وهو موسر ويحرم تأخيرها عن يوم
 الفطر مع القدرة (الافقير) مراده ما يشمل المسكين بالاولى ولا يعطى منها غيرهما وللرأه

دفعها لزوجها الفقة بارساء أمر زكاة الفطر فلا تقاس على زكاة الاموال بالنسبة لها ولا يجوز له دفع زكاته لها وان كانت فقيرة لان نفقتها تلزمه (صاع) وهو أربعة أمداد فالربع المصري يجزئ عن ثلاثة وتكره الزيادة على الصاع ان أخرجها بنفسه الزكاة (من غالب قوت الخ) أى في جميع السنة لا في خصوص رمضان فان اقيمت بالبلد أكثر من نوع ولم يكن أغلب جاز أن يخرج كل من قوت نفسه (٨٣) ولا يجزئ اخراج قيمتها عينا ولا عرضا ويجزئ

اخراج الدقيق بربعه (كالاولاد) أى الذكور حتى يحتلموا قادرين على الكسب والانات حتى يتزوجن ودخل تحت الكاف الوالدان ويخرج عن زوجة أبيه حيث كان فقيرا (كالزوجة) أى دخل بها أو دعى الى المدخول ولو طلقها طلاقا رجعا لا بائنا ولو حاملا (وخادمها) أى الرقيق أيها وان كانت مملوكة أى غنية وكذا خادم الاوين والاولاد الرقيق لامن يخدم بأجرة وان كان يلزمه الاتفاق وكذا لا يلزمه زكاة من يمونه بالتزام ولا من جعل طعامه أجره ويعتبر مذهب الزوج في اخراجه عن زوجته (احترازا من الكافر) المعتمد خطابه بفروع الشريعة لكنها لا تصح الا بالاسلام (صاع) أى أو بعضه فانه لو فضل بعض الصاع لزمه اخراجه ومن أيسر بعد مضي زمنها لا تجب عليه (في الصوم) فرض في

حُرْمَتِهِ وهى صاع من غالب قوت أهل البلد على المسلم الحر المكلف الموسر عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين خاصة بالقرابة كالاولاد والرق كالعبيد وبغيرهم ما كالزوجة وخادمها وان كانت مملوكة وقولنا على المسلم الخ احتراز من الكافر والرقيق والمُعسر فانها لا تجب عليهم والمُعسر هو الذى لا يفضل له عن قوت يومه صاع ولا يجزئ من

يُسلفه إياه ﴿الباب الرابع في الصوم﴾

وهو الامسالك عن شهوات البطن والفرج يوما كاملا بنية التقرب الى الله تعالى في غير زمن الحيض والنفاس وأيام الأعياد وللصوم ثلاثة أركان الاول

السنة الثانية من الهجرة ويكتفى في مدحه ما ورد في الحديث القدسي كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وأنا أجرى به (بنية التقرب) بيان للوجه الاكمل والا فالشرط بنية الفعل (الأعياد) جمع نظر الى ثانی النحر وثالثه (أركان) أراد بالركن ما يتوقف عليه الشئ لان هذه الثلاثة شروط صحة ورابعها الاسلام وشرطا الوجوب البلوغ واطاقة الصوم وشروط الوجوب والصحة مع العقل والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول شهر الصوم في رمضان

(كالمجامع) أي يغيب حشدة بالغ لا غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطوءاته البالغة ما لم يحصل منها منى فعلها القضاء والكفارة أو مذى فعلها القضاء (واخراج الخ) احتراز بذلت عن الاحتلام والمذى والمنى المستنكح الذي يأتي كل يوم مرة والتي والغالب فلا قضاء ما لم يرجع منه شيء غلبة فان رجع عمد الجوف فاقضاء والكفارة وإن تعدت إلى فاقضاء وإن لم يرجع منه شيء فان رجع ولو غلبة فالكفارة (٨٤) (وابصال) أراد به الوصول ولو نسيانا

(أو غيرهما) أي كدهن (إلى الخلق) أي وإن لم يصل إلى المعدة حيث كان ما تناول ورده وأما الوردة غير المأثمة قبل وصوله للمعدة فلا شيء عليه ومثل المأثمة الدخان المكيف كدخان القدر أو دخان البخور لا دخان الحطب (والاذن) أي كصب دواء فيها ولا شيء في نكشها ويفطر به عند الشافعي إذا كان ذا كرا مختارا غير جاهل ولم يعد العين من المنافذ فلا يفطر بالكحل عنده ولو علم الوصول منها للخلق وأما عندنا فإن علم أنه لا يصل إلى الخلق جاز والافاقضاء ولو في حالة الشك فإذا اكحل ليلا ثم رأى أثره في حلقه صبا حافلا شيء عليه لأنه غاص في الرأس فهو بمنزلة ما يتحدر منها إلى البدن ومن هذا القبيل لو جامع ليلا ونزل منه بعد الفجر لا شيء عليه (معينة) فلو شك هل نوى القضاء أو

الامساك عن المفطرات كالمجامع وإخراج المني والمذى والتي هو إيصال الكل والشرب أو غيرهما إلى الخلق من الفم والأنف والأذن والعين الثاني النية فلا يصح صوم بدونها فرضا أو نفلا وبشرط فيها أن تكون معينة بأن يشوي أداء فرض رمضان مثلا معينة فلا تصح غيرها جازمة فالنية المترددة باطلة فمن نوى ليلة الشك صيام غد إن كان من رمضان لم يجزه الثالث زمن الصوم وهو من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس في غير أيام الحيض والنفاس ويوم الفطر ويوم النحر واليومين بعده لغیر المتنع (فصل) يستحب تقديم الفطر وتأخير السجود وكف اللسان

النذر أنه ولم يجز عن واحد منهما (معينة) أي ولو حكما فيشمل المقارنة للفجر وفي الحديث من لم يبيت الصيام فلا صيام له وهو نكرة في سياق النفي ثم ونكتي نية واحدة لما يجب تباعه كرمضان والأفضل التبيت كل ليلة ويجب تجديد المأثمة إن انقطع التسابع عرض ونحوه (لغير المتنع) أي والقارن وكل من لزمه نقص في حج ولم يجد هديا فإنه يصومهما أو ولي رابع النحر ولا يعقد صومهما الناذرهما أو يعقد الرابع قضاء أو نذر انظر الذات العبادة (تقديم الفطر)

أى بشئ خفيف على صلاة الفرض وفي الحديث لا تزال أمتي بخير ما عملوا الفطر وأخروا
 السحور وقد كان النبي يفطر على رطبات فإن لم يجد فتمر إن لم يجد حسا حسوات من ماء
 ويقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وهو تعليم
 للامة وفي الحديث إن للصائم دعوة مستجابة قيل هي بين رفع اللقمة ووضعها في فيه وانما يستحب
 الفطر على الحلواني برتمازاغ من البصر بالصوم (وتأخير السحور) أى لوقت لا يشك فيه وقد
 كان بين سحور النبي والأذان مقدار (٨٥) قراءة خمسين آية ويستحب أصل السحور
 لخبر تسجروا فإن في السحور بركة

وللأجهوري

قد جاء لأحساب في أكل السحور

كذا مع الأخوان أو أكل الفطور
 (عن الهذيان) أى الكلام الذى لا فائدة
 فيه كان خشاً أم لا فهو أعم مما بعده
 والمراد تأكد ذلك في رمضان ويجب
 الكف عن الفحش من القول المحرم
 (بالرطب) ويكره به فإن تحلل منه شئ
 وابتلعه غلبه فالقضاء وعدمه فالكفارة
 وكذا ماء المضضة والاستنشاق فيلزم
 أن لا يبلغ ريقه حتى يزول طعم الماء فإن
 نزل من فمهم بحجه حتى يبيض ريقه

عن الهذيان والفحش من القول وترك السواك
 بالرطب وترك المسالفة في المضضة والاستنشاق
 وصوم يوم عرفة لغیر الحاج ويوم ناسوعاء
 وعاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر ولا تختص
 بالأيام البيض ولا يكره صوم يوم الجمعة منفرداً
 ويكره ذوق الملح ومججه ومقدمات الجماع كالقبلة
 والمباشرة والتفكير والنظر المستدام والملاعبة إن
 علمت السلامة والأقبحرم عليه ذلك ولا يفطر

والأقضى الآن يلزم ويشق فعفو (يوم عرفة) أى لما في الحديث صوم يوم عرفة أحسن
 على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ومعنى أحسن على الله أخر عنده ويكره
 صومه للحاج لئلا يضعفه عن الوقوف وورد أن صوم يوم عاشوراء يكفر السنة التي قبله ويستحب
 التوسعة فيه لخبر من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته (البيض) أى التي
 ابيضت لياليها بالقمر وهي الثالث عشر وتاليها (ولا يكره) بل يندب (ذوق الملح) ظاهره ولو كان
 صائعا وهذا بخلاف غالب دقيق أو جبس لصانعه فإنه لا كراهة فيه ولا قضاء لأن ما هنا تعاطى
 المانع مختاراً وأما ذلك فيحصل غلبة ويكره مضغ غرو ونحوه ليطعمه صبيها (ومججه) أى إن وقع ونزل
 فإن ابتلع منه شئاً غلبه فالقضاء وعدمه فالكفارة (كالقبلة) أى الالوداع أو رجعة فلا كراهة
 والمباشرة كذلك ويكره النظر ولو غير مستدام (إن علمت السلامة) أى من خروج منى أو منى

أَوْظَنْتَ ظَنًّا قَوِيًّا (وَلَا يَفْطُرُ الْخ) أَيُيَحْرَمُ عَلَيْهِ وَحْدَيْتُ الصَّائِمِ الْمَنْطُوقُ عَنْ أَمْرِ نَفْسِهِ مَحْمُولٌ
عِنْدَنَا عَلَى مَرِيدِ الصَّوْمِ (لِعَزِيمَةٍ) أَيُيَعَزَّمُهَا عَلَيْهِ شَخْصٌ أَوْ غَيْرُهَا كَجَرْدِ شَهْوَتِهِ هُوَ وَالطَّعَامُ
(حَنْثٌ) بِالْبَاءِ لِلْجَهْلِ أَيْ الْخَالِفِ وَكَذَا إِنْ حَلَفَ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْفِطْرِ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ عَلَيْهِ
وَيَحْنُثُ نَفْسَهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ قَلْبَهُ أَوْ قَلْبَ الْخَالِفِ مُتَعَلِّقٌ بِالزَّوْجَةِ الْخَالِوَةِ بِطُلَاقِهَا أَوِ الْأُمَةِ
الْمَخَالِوَةِ بِعَتَقِهَا وَيُخَشَى أَنْ لَا يَتْرَكَهَا إِنْ حَنْثَ (٨٦) فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَفْطُرُ وَلَا حَرَمَةَ وَلَا قِضَاءَ

لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح
(الآن يكون) أي الأمر له بالفطر أحد
والديه دنية لا الجدة ولا الجدة ومثل الوالد
السيد في عبده والشيخ يشمل شيخ العلم
فيفطرون لم يحلف أحد منهم ولا قضاء
عليه وقضى في النفل بالعد الحرام
والجاهل كالعامد وأما الناسي فيجب
عليه الامساك ولا يقضى (وجب عليه
قضاؤه) أي ويجب الامساك ولو أفطر
عدا الحُرمة الزمن بتعيينه للصوم وكذا لو
أفطر عدا أو نسيانا في نذر معين ولا يجب
امساك على من أفطر في قضاء رمضان
أو في نذر مضمون أو كفارة عين ولو جوب
القضاء عليه (وجب عليه الكفارة)
وهي خاصة بفطر رمضان الحاضر إن
كان منتهكا لحُرمة الشهر غيره تأول
تأويل اقربا وهو المستند لأمر موجود

الصَّائِمِ الْمَنْطُوقُ لِعَزِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَإِنْ حَلَفَ عَلَيْهِ
بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوِ الْعَتَقِ حَنْثٌ الْآنَ يَكُونُ
أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ أَوْ شِجَّتَهُ فَإِنَّهُ يُطِيعُهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ
الرَّافَةِ لِادَامَةِ صَوْمِهِ وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ
عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَجِبَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ وَبِأَنَّهُ إِنْ كَانَ
عَمْدًا وَتَجَبُّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ عَلَى
التَّخْيِيرِ وَهِيَ إِمَّا إِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا كُلُّ وَاحِدٍ مَدَّةُ
بُعْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَفْضَلُ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ
مُتَابَعَيْنِ أَوْ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ كَامِلَةٍ غَيْرِ مُلَفَّقَةٍ
سَلِيمَةٍ لَا تُسْتَحَقُّ بِوَجْهِ

﴿الباب الخامس في الاعتكاف﴾

كُنْ أَحْتَجِمُ فَأَفْطُرُ مُسْتَنَدًا لظَاهِرِ حَدِيثِ أَفْطَرِ الْحَاجِمِ وَالْحَتِّجِ أَوْ سَافِرٍ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ لَمْ
يَغْتَسِلِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَلَا كَفَّارَةَ فِيمَا يَصِلُ لِلْحَلْقِ فَقَطْ مِنَ الْقَمِ وَلَا فِيمَا يَصِلُ لِلْجُوفِ مِنْ غَيْرِ الْقَمِ
وَلَا كَفَّارَةَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ وَهِيَ فَسْحَةٌ (أَمَّا إِطْعَامُ) أَيُتَلَبَّكَ سِتِينَ مَسْكِينًا أَيْ
مُحْتَاجًا فَيُشْمَلُ الْفَقِيرُ وَتَقْدَمُ أَنْ الْمُدْمِلُ الْيَدَيْنِ الْمُتَوَسِّطِينَ (وَهُوَ) أَيُتَلَبَّكَ إِطْعَامُ (كَامِلَةٍ) أَيْ
فِي الرِّقِّ لَا مَبْعُضَةٌ (غَيْرِ مُلَفَّقَةٍ) كَانَ يَعْتَقُ نِصْفَ رَقَبَةٍ وَيَصُومُ شَهْرًا مُتَابَعًا (سَلِيمَةٍ) أَيْ مِنْ عَيْبٍ
يَنْعَى الْأَجْزَاءَ كَالْحَمَى (لَا تُسْتَحَقُّ) أَيْ لِأَحَدٍ (وَحَقِيقَتُهُ) أَيُشْرَعُ أَوْ أَمَّا لَفْظُهُ فَهُوَ لَزُومُ الشَّيْءِ

واعتكف وانعكف عنى واحد (البث) أى المكث (على وجه مخصوص) هو كونه صائما
ذا كرا إلى آخر ما سيذكره (يوم وليلة) (٨٧) فان نذر بعض يوم أو بعض ليلة فلا يلزمه

وحقيقته البث في المسجد للعبادة على وجه
مخصوص وأقله يوم وليلة وأكمله عشرة أيام وهو
من نوافل الخير وله أركان أربعة الأول المعتكف
وهو كل مسلم يميز فيصبح من المرأة والصبي والرقبي
الثاني الصوم فلا يصح بدونه الثالث المعتكف
فيه وهو المسجد فلا يصح في غيره الرابع الاستمرار
على عمل مخصوص من العبادة وهو الصلاة وقراءة
القرآن وذكر الله تعالى ويكره له أن يفعل غير هذه
الثلاثة مما هو عبادة كالاشتغال بالعلم وكتابة
الكثير من القرآن وأن يكون إماما راتبا وأن يرقى
على سطح أو منارة وأن يعزى أو يهني وأن
يعتكف غير مكفي ويستحب الاعتكاف برمضان
ويتأكد بالآخر الأخير منه (فصل) يبطل
الاعتكاف بفعل الكافر كالزنا وشرب الخمر
والكذب والقذف وبالجماع ومقتداته كالقبلة

شئ إلا أن يقصد الجوار أى مجاورة
المسجد فيلزمه لأنه من نوافل الخير
المستحبة أيضا (فيصح من المرأة الخ)
وتتوقف الصحة على إذن الزوج والسيد
(فلا يصح في غيره) أى ولو في مسجد
بيت لامرأة (الاستمرار) وله الفصل بنوم
أو راحة ليزداد نشاطه (وهو الصلاة)
أى وأفضله الصلاة الخ فالركن إنما
هو مطلق العبادة (كالاشتغال) أى
الكثير بالعلم غير العيني وأما العيني
فيفعله وإنما كره هنا غير العيني مع أن
طلب العلم أفضل من صلاة النافلة لأن
المطلوب بالاعتكاف رياضة النفس
وخلوصها من صفاتها المذمومة وهذا
لا يحصل غالباً بالعلم لارتفاع نفس صاحبه
الغير المتريض نعم قراءة الأحاديث تنور
القلوب وقد قال السيوطي في ألفيته
وهل ثواب قارئ الأخبار

كقارئ القرآن خلف جاري
(من القرآن) وأولى من غيره ما لم تكن
الكتابة معاشه (وان يكون اماما راتبا)
ضعيف (وان يرقى الخ) أى للتأذين (وان
يعزى) أى أو يصلى على جنازة ولو

لا صفت إلا أن تتعين عليه (غير مكفي) أى مما يحتاج له من الزاد واللباس وله حينئذ الخروج
لحاجته ان لم يمكن استئابة غيره ونذب من أقرب سوق للمسجد (بالعشر الأخير) أى بلواظبة
النبي على ذلك وليلة القدر الغالبة به لخبر التمسوها في العشر الأواخر من رمضان (والكذب)

أى الذى يترتب عليه مفسدة (وبالحيض) المذهب أنها تخرج وعليها حرمة الاعتكاف ثم تعود بعد زوال المانع (والشرب) الواو بمعنى أو (لغير معيشة) أى شرا معا يتقوت به أو سؤال أحد قوتاً لا تكسبه (حاجة الانسان) أى من بول أو غائط أو اغتسال من جنابة أو غسل ثوب تنجس أو نحو ذلك (فى الحج) بفتح الحاء وكسر ها (وهو واجب) أى على الفور على الراجح عند القدرة (فى الحرمة) أى وما زاد عليها مندوب وفى الحديث الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة (على الحر) فلا يجب على العبد ولو فيه شائبة حرية (المكلف) (٨٨) فلا يجب على مجنون ولا صبي

ولو مر اهفا ولا يقع فرضا منها وأما غير المستطيع فانه اذا تكلف المشقة وقع فرضا والاستطاعة إمكان الوصول بلا مشقة عظمت وبأمن على نفس ومال ولا عبرة عطلت مشقة وتحصل الاستطاعة بما يباع على المفلس من ربا ع وما شية وكتب علم ولو محتاجا اليه ولو صار بعد ذلك فقيرا ويترك له واده للصدقة ان لم يخش هلاكا أو شديداذى لا بد من لا يقدر على وفائه (أركان) الركن والفرض فى هذا السلب ما يتوقف عليه الحج والواجب ما يجبر بالدم (وذو القعدة) بفتح القاف أشهر من كسرها وذو الحجة بكسر الحاء أشهر من فتحها وغلب الليالى العشر على شهر الحجة فذكره ولو أحرمت قبل شوال كره وانعقد كما يكره قبل الميقات المكافى (المقيم

لئلا أو نهرا على وجه الشهوة وبالحيض وبالأكل والشرب نهرا وبالخروج من المسجد لغير معيشة أو لغير حاجة الانسان

﴿الباب السادس فى الحج﴾

وهو واجب فى الحرمة على الحر المكلف المستطيع ولا يصح الأمن مسلم وله أربعة أركان الاول الاحرام بزمن مخصوص وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة ومكان مخصوص وهو مكة للمقيم بها وقت الاحرام وذو الحليفة لمن توجه من المدينة والحفة لمن توجه من مصر والشام والمغرب

بها) أى ولو اقامة لا تقطع حكم السفر فلا يشترط أن يكون من أهلها ويندب أن يحرم من جوف المسجد ما لم يكن قارنا فلا بد من جمعه بين الحل والحرم واذا أحرمت من الحرم صح ولا يعتد بفعل ركن الا بعد دخوله للمحل ومنه عرفة (وذو الحليفة) تصغر حلقة ماء لبنى جشم على ستة أميال من المدينة (لمن توجه من المدينة) أى ومن وراءها عند المرور والمحاذاة وروى أن الحجر الأسود كان نوره متصلا بهذه المواقيت فمنع الشارع مجاوزتها بلا احرام تعظيما ويلزم المتجاوز دم (والحفة) قرية خربت قريبة من رابغ ولا يكره الاحرام من رابغ على المعتمد لا اتصالها بها (والمغرب)

أى وبلا دالتكروور والروم (ويلم) جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (من اليمن)
 أى والهند (وذات عرق) قرية خزيت وبنى عليه قرن وهو لاهل نجد اليمن ونجد الحجاز
 (مفرونة بقول) أى كالتلبية أو قوله أحرمت بحج أو عمرة أو بهما (أو فعل) أى كالتوجه للشي
 والاستواء على الدابة للراكب والمعتمد كفاية التية من غير اقتران بهما (المحرم) أى حرى بالاحرام
 لان ازالة الشعث أى أوساخ البدن تكون قبله وبين ما يزال من الشعث بقوله بقلم أظافره
 وازالة ما على بدنه من شعر كحلق (٨٩) العانة وتنف الأبط وقص الشارب والأولى إبقاء

وَيَسْلُمُ لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنَ الْيَمَنِ وَذَاتُ عَرَقٍ لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنْ
 فَارِسَ وَخُرَاسَانَ وَلَا يَتَعَدُّ إِلَّا بَنِيَّةً مَقْرُونَةً بِقَوْلِ
 أَوْفَعْلٍ وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَرَمِ إِزَالَةُ شَعْنِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِقَلَمٍ
 أَظْفَرِهِ وَإِزَالَةُ مَا عَلَى بَدْنِهِ مِنْ شَعَرٍ وَسُنُّ الْأَحْرَامِ
 أَرْبَعَةٌ الْغُسْلُ مُتَصَلًّا بِهِ وَالتَّجَرُّدُ مِنَ الْخَيْطِ فِي رِداءِ
 وَإِزَارَةٍ وَتَلْبِينٍ وَصَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ
 وَالتَّلْبِيَةِ وَهِيَ لَبَّكَ اللَّهُمَّ لَبَّكَ لَبَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ
 لَبَّكَ أَنْ الْحَمْدَ وَالنِّعَمَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ وَلَا
 يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ فَإِذَا طَافَ وَسَمَّى
 عَاوِدَهَا رَوَّاحٌ مُصَلًّى عَرَفَةَ وَأَوَّجَهَا الْأَحْرَامُ أَرْبَعَةٌ

الرأس بلا حلق (الغسل) ولادم فى تركه
 وأما الغسل لدخول مكة وللوقوف فكل
 منهما مستحب ولا تفعل الحائض ولا
 النفساء الذى للدخول لانه فى الحقيقة
 للطواف وهما ممنوعتان من المسجد
 (فى رداء الخ) يعنى أن خصوصية ما ذكر
 سنة وأما أصل التجرد من الخيط والمخيط
 فواجب بأثم بتركه لغیر عذرو الذى اعتمد
 الأمير أن هذه الهيئة مندوبة (فى رداء)
 أى يلقيه على منكبيه وازار بأتزربه
 ويرشقه فى وسطه كما يفعل فى الحمام ولا
 يربطه بنفسه ولا يحزم عليه فان فعل
 افتدى ولا فدية فى شد حزام فيه النفقة
 على جلده لا على الازار ولو ارتدى أو ائتزر
 بشوب مخيط ولم يلبسه جازوا المراد بالنعلين

الحدوة التى لا كعب لها ولها سيرين الأصابع (وصلاة ركعتين) أى بوقت جواز والأحرام
 وتركهما وتأدت السنة بفرض ولادم فى تركهما وقت الجواز (والتلبية) أى اتصالها بالأحرام
 والافهى واجبة فان أخرها عن الأحرام وطال لزمه دم تركها (لبك) أى أجبتهك يا الله اجابة
 بعد اجابة فان الله أمر الخليل بعد بناءه البيت أن يؤذن فى الناس بالحج فأجابوه من أصلاب
 الرجال وأرحام النساء (ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف ويجوز فتحها على التعليل
 وينبغى التوسط فى ذكر التلبية وفى رفع الصوت بها والمرأة تسمع نفسها فقط (فإذا طاف) أى
 طواف القدوم (عاودها) أى وجوباً فى الجملة فان لم يعاودها أصلاً قدم (أربعة) أى بأفراد

وقرآن وتتمتع وإرداف الحج على العمرة وهو أحد وجهي القرآن وعدهما باعتبارهما التميز هيته عن هيئة أحكامهما معاً ويلى الأفراد في الفضل القرآن لأن القارئ في عمله كالغرد لا تدراج أفعال العمرة في أفعال الحج ويلزمه هدى كالتمتع وهو المحرم بالعمرة في أشهر الحج (الرجل) المراد به الذكر مطلقاً ويجرد الصبي وليه (من الحر والبرد) (٩٠) أي انقائهما وله أن يستظل

بالمحفة والخيمة (ليس الخاتم) أي ولو ما دونها فيه لانه محيط بالعضد وفيه الفدية ولما ألبسه (واحرام المرأة) أي ولو صغيرة فتلبس الخيط والمحيط والخفين (ولها أن تسدل) بضم الدال من باب قتل أي ترخي ثوباً ويجب عليها ذلك إن كانت مخشبة الفتنه ولا فدية عليها ما لم تغرزها بآرة ونحوها أو تربطه (على المحرم) أي رجلاً أو امرأة والمراد بالطيب الموثث وهو ما ظهر ريحه وخنق لونه وتجب الفدية باستعماله ولو أزاله سريعاً وأما المذكروه ما ظهر لونه وخنق ريحه كالورد والياسمين فكره شمه ولا فدية فيه (ودهن الرأس) أي للرجل والمرأة بدهن وإن لم يكن مطيباً وفيه الفدية (وتقليم ظفر) أي من رجل أو امرأة وإبانه شعر كذلك بحلق أو غيره من رأس أو عانة أو غيرها فإن قلم ظفراً أو قلع شعرة أو شعرات لغير ما طمأه لا أدى لزمه حفنة من طعام وإن كان لا ما طمأه

وأفضلها الأفراد وهو أن يحرم بالحج مفرداً ثم أنه فرغ من أفعال الحج يسئله أن يحرم بعمرة واحرام الرجل في وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما يعد ساتراً كالعمامة والخرقه وكل ما ينتفع به من الحر والبرد ويحرم عليه لبس الخاتم وإحرام المرأة في وجهها وكفها فقط ولها أن تسدل على وجهها ثوباً لأجل الستر ولا تغرزها بآرة ونحوها ويحرم على المحرم مس طيب يعلق بالجسد والثوب كالمسك والعنبر ودهن الرأس وتقليم ظفر وإبانه شعر والجماع ومقدماته ويفسد الحج بالجماع إن وقع قبل الوقوف أو بعده قبل طواف الاقاصه ورمى جرة العقبة في يوم النحر أو قبله الركن الثاني الطواف وله

الاذى اقتدى وما زاد عن الظفر فيه الفدية مطلقاً وكذا ما زاد عن الاثنتي عشرة شعرة والقيل كالشعر ولا شيء عليه في تساقط شعر لوضوء أو ركوب (ومقدماته) أي ولو علمت السلامة الا القبلة لوداع أو رجعة (بالجماع) أي ولو سمى أو من غير بالغ ومثل الجماع استدعاء المني وإن ينظر مستدام أو فكر كذلك وأما ينظر أو فكر غير مستدام في فهدى وفي المذى وكذا في القبلة إن كانت بلدة والملازمة التي لم ينشأ عنها مذى لاشي فيها إلا أن تكره فهدى (أو قبله) أي قبل

يوم النحر فان وقع بعد افاضة أو عقبه يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر فهدى ويجب انعام
 المفسدان أدرك الوقوف فان ابتداءه بأحرام جديد ولم يتم لم ينعد وهو باق على أحرامه الأول
 فان فاته الوقوف تحلل بفعل عمرة وجوبا ويقضيه (السلامة الخ) فان أحدث في أثناءه تطهر
 وابتدأه وفي الحديث الطواف كالصلاة الا أن الله أباح فيه الكلام (سبعة أشواط) فان شك بنى
 على الأقل والزيادة بعد تمامه لغو على المعتمد ويشترط الموالاة بين الأشواط فان حصل تفريق
 كثير لم يحجزه ويستحب الدنو من البيت والنساء يطفن من وراء الرجال ويجوز الطواف من وراء
 زمزم وقبة الشراب ولا تضر الحيولة (٩١) بهما (عن البيت) ومنه الحجر بكسر الحاء

واجباتُ وسُنَنُ ومَسْتَحَبَاتُ فالواجباتُ ستة
 السلامة من الحدث والخبث وستر العورة وجعل
 البيت عن يساره والطواف سبعة أشواط داخل
 المسجد وخروج جميع البدن عن البيت وصلاة
 ركعتين عقبه ومسنوناته خمسة المشي وتقبيل الحجر
 الاسود بقبه في الشوط الاول إن قدر ولمس الركن
 اليماني في أول شوط والدعاء والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والرمل للرجال في الأشواط الثلاثة

والساذروان بفتح الذال وكسر هاء وهو
 البناء المحدود في جدار الكعبة فلا
 يدخل الحجر وهو طائف ولا يعيل بشيء من
 بدنه جهة الساذروان بل يمشي مستقيما
 (عقبه) ويلزم في تركه ما دام ان كان
 الطواف واجبا لوجوبه ما فيه على
 الراجح وان كان الوقت غير وقت جواز
 آخرهما اليه فلو طاف بعد صلاة العصر
 آخرهما حتى يصلي المغرب (المشي)
 المعتمد أنه في الطواف الواجب واجب على
 القادر ويلزمه اعادته ما شيا ما دام بمكة
 أو قريبا منها فان تعسر الرجوع فعليه
 دم ولا دم على من حل في الطواف لضعفه

(وتقبيل الحجر) أي اقتداء بعالي النبي وقد ورد أنه يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق أي طلق يشهد لمن
 قبله يوم القيامة وقد نزل من الجنة أبيض وانما سودته خطايا بني آدم الكفار (بفيه) أي فيه
 ان قدروا لامسه بيده اليمنى ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يعود كذلك ان لم يقدر باليد فان
 عجز كبر ومضى بغير إشارة اليه ويكبر بعد تقبيله بفيه أو وضع يده أو العود وهذه المراتب تجري
 في غير الشوط الاول فانه يندب تقبيله بعد الاول في كل شوط (الركن اليماني) أي الذي بعقبه
 الحجر الاسود في الطواف والمس يكون باليد ان قدر ووضعها على فيه من غير تقبيل والا كبر
 ومضى ويندب باقي الأشواط ويكره من الركنين الباقيين لان الحجر من البيت فليسار كنين
 حقيقة (والدعاء) أي بأي دعاء يسرو ويستحب الاسرار به وبالصلاة على النبي والذكر

كالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (والرمل للرجال) أي ويكره للنساء ويرمل حامل المريض وسببه قول الكفار في عمرة القضاء سنة سبع إن محمدا وأصحابه وهنتهم حتى يثرب فهو عزال سببه وبقي حكمه (ترك الكثير) ظاهره أن القليل لا يكره وسيأتي له ما يفيد كراهته حيث أطلق وهو الظاهر لعدم وروده وهذا ما لم يكن فيه دعاء كقوله ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآية والاندب (٩٣) (وترك الكلام) ويكره الكثير منه (وانشاد

الشعر) أي الأماخف كالبيتين إذا اشتغلا على وعظ ويكره البيع والشراء فيه واختلاط الرجال بالنساء (يبدأ) أي وجوبا بالصفا ويختم بالمروة فان بدأ بهالم بحسب الشوط الأول وأنى يبده فان لم يأت به حتى طال بطل سعيه ويرجع إليه ولو من بلده ويسن أن يستلم الحجر الأسود فقط بعد ركعتي الطواف وقبل الخروج للسعي ويندب الخروج من باب الصفا بعد أن يمر زمزم ويشرب منها ثوبا لما في الحديث ماء زمزم لما شرب له (وبعد البدء الخ) أي فيكون وقوفه على الصفا أربعاً وعلى المروة أربعاً (ولا يشترط الخ) بل يصح بعد طواف نفل ولكن لا بد من إعادته بعد طواف القدوم أو الإفاضة فان لم يعد حتى رجع لبلده أو بعد عن مكة فعليه دم ويسن اتصال

الأول في طواف القدوم وهو فوق المنى ودون البجري ومستحبانه كثيرة منها ترك الكثير من قراءة القرآن وترك الكلام وإنشاد الشعر وترك شرب الماء إلا العطش وليكثر الغريب من الطواف فانه أفضل في حقه من الركوع ويستحب لمن جلس في المسجد أن يتوجه إلى الكعبة وتكره القراءة والتلبية فيه الركن الثالث السعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويعتد لبدء شوطا والرجعة شوطا ولا يصح الابتداء بطواف ولا يشترط أن يكون الطواف واجبا ويستحب فيه شروط الصلاة غير الاستقبال والمكث

السعي بالطواف على المعقد فان فرق بينهما فريضة فاحشا أعاد الطواف والسعي فان خرج من مكة أهدي وأجزأ ويشترط اتصال الأشواط ببعضها فان فرق وطال ابتداء من أوله وهل يتدنى الطواف الذي قبله أو لا قولان ولا يقطعه إقامة صلاة بالمسجد لانه خارج عنه بخلاف الطواف ما لم يضق الوقت الضروري والاصلى وبني على ما فعله (ويستحب الخ) فلوانتقض وضوءه أو تذكر حدثا أو أصابه حقن استحبه له أن يتوضأ ويبنى ليسارة الوضوء (والمكث) أي الوقوف على أعلاهما أو ما مطلق الرقي فسنة وهذا للرجال وأما النساء فيقفن أسفل ان لم يكن

المكان خالي من الرجال (والدعاء عليهما) اعلم أن الدعاء عندهما سنة رقي أو لم يرق وأما عليهما فندوب فمن دعا عليهما فقد أتى بسنة ومندوب (يسرع الرجل) أي استثنانا ويكره للمرأة والاسراع في الذهاب إلى المروة فقط (٩٣)

على الصفا والمروة والدعاء عليهما وليس في ذلك حذٌّ ولِحذرٌ مما يفعل به بعضهم من الجري من الصفا إلى المروة وإنما يسرع الرجل دون المرأة بين الميئين الأنحضرين ولو رمى في جميع سبعه أجزاء وقد أساء وكذا لو لم يرمل بالكعبة الركن الرابع الوقوف بعرفة ساعة من ليلة النحر والوقوف راكبا أفضل إلا أن يكون بدايته عذراً والقيام أفضل من الجلوس ولا يجلس إلا لتعب والوقوف نهاراً مع الإمام واجبٌ يجبر بالدم إذا تركه (فصل) العمره سنة في العمره وأركانها أركان الحج ماعدا الوقوف ولها ميعاتان مكانى وهوميقات الحج إلا في حق من هو عكة فانه يحرم من الحل والأفضل أن يحرم من الجعرانة وزمانى وهو جميع أيام السنة وصفة الاحرام بها من استحباب الغسل والتنظيف وما يلبسه

(بين الميئين) أي العمودين اللذين في جدار المسجد الحرام على يسار الذهاب إلى المروة (وقد أساء) أي فعل مكرها (وكذا لو لم يرمل) أي لادم عليه لأنه سنة خفيفة كالرمل في الطواف (الوقوف) أي الاستقرار ولو راكبا ولو لم يعلم أنها عرفة وأما المرو فيمكن أن نوى الوقوف وعلم أنها عرفة وعليه دم ترك الطمأنينة وعرفة كلها موقف ويندب الوقوف أسفل جبل الرحمة (ساعة) أي قطعة من الزمن لا الساعة الفلكية (من ليلة النحر) أي ولو نام بهما من الغروب أو جن أو سكر بحلال لم يدخله على نفسه (راكبا) ويستثنى هذا من النهي عن اتخاذ ظهور الدواب مساطب لأن فيه تقوية على العبادة ولذا فعله النبي وفي الحديث الدعاء مخ العبادة (والقيام) أي للرجال ويكره للنساء (نهارا) أي من بعد الزوال ومن تركه لعذر لادم عليه وقوله مع الإمام ليس بشرط (في العمره) أي وتندب فيما عداها كل سنة مرة (من هو عكة) أي ولو

من غير أهلها فانه يحرم من الحل لأن كل احرام لابد فيه من الجمع بين الحل والحرم فلو أحرم من الحرم انعقد ولزمه الخروج إلى الحل قبل أن يطوف ويسعى والأعادهما بعد أن يخرج (من الجعرانة) أي لاعتبار النبي منها وبليها في الفضل التنعيم ثم الحديبية (من استحباب الغسل)

فيه نظر اذا المعتمد أنه سنة (وغير ذلك) أي من شروط الطواف والسعي وواجبات كل غيرها
(ويكره تكرارها) ويستثنى من تكرار دخوله مكة من موضع يجب عليه فيه الاحرام ودخل
قبل أشهر الحج فإنه يطلب بالاحرام بها وقد أجاز (٩٤) بعض الأئمة تكرارها مطلقا (وما

في معناه) أي من استدعائي وأمالو
أمدى أو قبل لغير وداع أو رجة فعلية
هدى كالحج (أركانها) وأما بعد السعي
وقبل الحلاق فعلية هدى (وعزيمته)
عطف تفسير لان المراد من النية العزيمة
(سنة) أي طريقة فلا منافاة بينه وبين
قوله وفضيلة مرغ فيها أي بقوله صلى
الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له
شفاعتي وقوله صلى الله عليه وسلم من
زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي
لأنه حي في قبره يدري عن يزوره ويرد
عليه السلام (فإذا أمه) أي قصده وقوله
غيره أي من أمور الدنيا (فيستظهر) أي
يغتسل ندبا وكل من التطيب واللبس
مستحب وينبغي أن يجدد التوبة وعشى
على رجله تأديبا (بدأ بالركوع) أي
ركعتين تحية المسجد وكذا يندب لكل
داخل مسجد أن يبدأ بالتحية قبل السلام
على من كان به لان حق الله مقدم والأولى
صلاتهم ما في الروضة (ولا يلتصق به) أي
يكره والآن هنالك مقصورة تمنع من الدنو

وما يحرم عليه من اللباس والطيب وغير ذلك كالحج
ويكره تكرارها في العام الواحد وتقديبا لجماع
وما في معناه إذا وقع قبل انقضاء أركانها (خاتمة)
إذا أخرج الإنسان من مكة فلتكن نيته وعزمته
زيارة النبي صلى الله عليه وسلم إذ زيارته صلى الله
عليه وسلم سنة مجمع عليها وفضيلة مرغ فيها فإذا
أمه الزائر لا يشرك معه غيره لأنه عليه الصلاة
والسلام متبوع لا تابع ويستحب أن ينزل خارج
المدينة فيستطهر ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه
ثم اذا دخل المسجد بدأ بالركوع ان كان وقت
تجوز فيه النافلة وإلا بدأ بالقبر الشريف
ولا يلتصق به ويستدبر القبلة ويستقبل القبر
الشريف ويقول السلام عليك أيها النبي ورجة
الله وبركاته ثم يتحنن عن يمينه نحو ذراع فيقول
السلام عليك يا أبا بكر الصديق ثم يتحنن الى اليمين

فكره تقبيلها والطواف بها لان ذلك خلاف الأدب وصك في كل شريح وقيل لا بأس
بالقبيل لاسيما لمن غلبه الشوق والمحبة (ويستقبل القبر) أي لان ساكنه عليه السلام
وسيلتنا ووسيلة آئينا آدم الى الله فلا ينبغي صرف الوجه عنه وليكثر من الصلاة والسلام عليه
لأنه يسمع ويرى في الحديث من صلى على عند قبري سمعته ومن صلى على تابا أي بعيدا

بلغته أى بلغنى صلاته وسلامه الملك الموكل بهما وعندك يقول النبي صلى الله عليه وسلم على فلان لان
الصلاة حقه فله أن يعطيه من يشاء فيألهام من منقبة عظيمة للصلى ومن أحسن ما يقال
ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبهن القاع والأكرم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(قوله) يا أبا بكر اسمع عبد الله ولقب بالصديق لتصديقه النبي في الأسراء والمعراج وغير ذلك
حين تردد غير ما استغرابا (يا أبا حفص) الحفص في اللغة ولد الأسد وانما كنى النبي عمر بذلك
لشدته في الدين وللقب بالفاروق (٩٥) لفرقه بين الحق والباطل (في الاضحية) أى في

الاحكام المتعلقة بها وكذا يقال في الباقي
وجمعها أضاحى بتشديد الياء ويقال
ضحية وجمعها ضحايا (وتاليه) فلا تجزئ
في الرابع خلافا للشافعي (وهى) أى
فعلها سنة عينية ولا ينافى ذلك جواز
الاشتراك في الأجر لان نية ادخال الغير
كفعله عن نفسه ويشترط أن يكون
قريبا له أو في حكم القريب كالزوجة
وأن يكون في نفقته وسائر كنفاته
ويسقط طلبها عن ادخلهم معه ولو
أغنياء وان لم يعلمهم بذلك فان لم يوجد
الشروط وأدخل فلا تجزئ عن واحد

أَيْضًا نَحْوِ ذَرَايَ فِي قَوْلِ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا أَبَا حَفْصٍ
عُمَرُ الْفَارُوقُ وَيُسَلِّمُ كَمَا دَخَلَ وَخَرَجَ

الباب السابع في الاضحية والعقيقة والذبح

أما الأضحية فهي ما يتقرب به كانه من الأنعام يوم
الأضحية وتاليه وهى سنة على المستطيع الحر
المسلم كبيرا كان أو صغيرا ذكر أو أنثى مقبلا أو
مسافرا غير حاج عني عن نفسه وعن تلزمه نفقته

منهما وأما إذا لم يدخل ربهام مع الغير فانه يجوز التشريك مطلقا فأقرب أم لا وتسقط السنة
عنهم ولحمها باق على ملك ربهادون من أشركهم والافضل أن يأكل منها ويتصدق ويمسك
(على المستطيع) وهو من لا يحتاج اليها في عامه من العيد الى مثله ولا يلزمه تسلف لها وتسقط
عن الموسر بمضى زمنها لانها سنة وقد فات زمن اطهارها بخلاف زكاة الفطر فهي واجبة
(الحر) فان أذن السيد لعبده استحببت له (صغيرا) أى ولو يتيم او مخاطب وليه بفعلها عنه
(عني) قيد بذلك نظر اللسان فان الحاج في ذلك الوقت يكون عني فلا ينافى أنه لا ضحية عليه ولو
كان بغيرها كتهامه به ولو ذبحه بمكة (وعني تلزمه نفقته) أى بقراءة كالأولاد والاباء الفقراء
لا زوجية فاذا تعددت الأولاد والفقير وزعت عليهم الضحية على قدر اليسار على الصحيح

كالنقطة (نحر الامام) أى أو ذبحه بالفعل أو قدره ان لم يفعل فن كان وقت ذبح الامام غير مخاطب بها الفقر مثلا ثم زال أثناء الايام سنته ومن ولد في أثناءها سنت عنه ولا راعى قدر ذبحه في غير اليوم الاول وانما شرطها النهار (لم يجزء) (٩٦) أى وتكون شاة لهم لاضحية لكن

يجزى عليها حكم الضحايا كالتي ظهر بها عيب يمنع الاجزاء فلا يبيحها (امام الصلاة) هو الرابع ما لم يبرز العباسى أو نائبه كالباشوا والقاضى أضحيته للمصلى وينبغى اعتبار امام حارته عند تعدد الأئمة واذالم يبرز الامام أضحيته للمصلى وتحسراه من أراد التضحية ثم تبين أنه سبقه بالذبح فانها تجزئه على المشمور لانه فعل ما عليه من التحرى (قبل طلوع الشمس) أى أو بعدها وقبل ذبح الامام (ابن سنة) أى ودخل في الثانية دخولا ما ولو بيوم في الضأن ودخولا بينا كشر في المعز وانما اختلفت اسنان الثنايا من هذه الاصناف لاختلافها في قبول الحمل والنزوان وأفضلها الضأن ذكرا وأنثى فخلا أو خصيا ثم المعز ثم البقر ثم الابل وما ورد من أن لحم البقر داء محمول على البلاد الحارة ثم ان يقول كل صنف أفضل من خصيانه ما لم يكن الخصى أسمن وخصيانه أفضل من اناته واناته أفضل من ذكر ما بعده (نور احدى عينها) وكذا لو ذهب أكثره (مريضينا)

كلأ ولادوا الآباء الفقراء ووقتها بعد نحر الامام من يوم النحر فمن ذبح قبله لم يجزئه ومن لا امام لهم فليخروا صلاة أقرب الأئمة اليهم ونحوه وهل المراد بالامام امام الصلاة أو العباسى قولان ومن ذبح قبل يوم النحر أو يوم النحر بعد الفجر قبل طلوع الشمس لم يجزئه وأقل ما يجزى في الضحايا من الأسنان الجذع من الضأن والمعز وهو ابن سنة والثنى من البقر وهو ما دخل في السنة الرابعة والثنى من الابل وهو ما دخل في السادسة ويتق في الضحايا والهدايا العيوب فلا يجزى في الضحايا والهدايا عوراء وهى التى ذهب نور إحدى عينيها ولا مريضة مريضينا ولا عرجاء عرجينا ولا جفأ وهى التى لا شحم فيها وقبل هى التى لا شحم فى عظامها ولا مشقوقة الأذن إلا أن يكون الشق يسيرا وهو الثلث وكذا قطع الأذن لا يجزى إلا أن يكون يسيرا

وهو ما لا تصرف معه كتصرف السلية فيشمل الشم أى التهمة والجرب البين واذا سقطت الاسنان جميعها الكبر أو انغارت جزأت ولغيرهما لا تجزى إلا ان كان الساقط أو المكسور سنا واحدة (الآن يكون يسيرا) وهو الثلث أيضا وتكون النسبة في الشق للطول اذا كان

في العرض وتجزئ صغيرة الاذن ما لم تصغر جدا بحيث تقبح الحلقة (أكثر الذنب) غير ظاهر بل ذهاب الثلث كثير وهذا فيما له من الغنم ألية وأما ما ليس له ذلك كالغنم في بعض البلاد فالضر ما ينقص الجمال وكذا يقال فيما لا لحم فيه كذنب الثور (فستحبة) أي مستحب فعلها لاب حرموسراً ورقبو باذن سيده ولا تفعل من مال الولد الا ان كان ينميا وتسقط عن الموسر بمضي زمنها (التي تذبح) أي أو تنحر فانها تكون بالابل أيضا كالضحية ولكن الغنم أفضل فيعق عن الذكر والأنثى بشاة وقد ورد أن النبي علق عن الحسن بكبش وكذا عن الحسن المولود بعده بسنة (يوم سابع الخ) ويلقى يوم الولادة ان كانت بعد الفجر وتعدد بتعدد المولود بشرطها النهار فلا تجزئ ليلا ولا تفعل قبل (٩٧) السابع ولا بعده على المشهور وان مات يوم

السابع فلا يعق عنه (ما يشترط في الضحية) أي من السن وعدم العيب الذي يمنع الاجزاء أو يأكل منها ويتصدق ويطعم شكرا لله ويندب حلق رأس المولود يوم السابع والتصدق بزنة شعره فضة أو ذهبا لا فرق بين الذكر والأنثى فان لم يحلقه تجزئ وزن شعره ويندب أن يسمى يوم السابع ان علق عنه والا قبله وأفضل الاسماء ما عبدو ما جد وتجوز تكتبة الصغير وفي تسمية السقط خلاف (الحلقوم) وهو القصبة التي يجرى فيها النفس ولا يشترط قطع المريء وهو

وكذلك ذهاب أكثر الذنب وكذلك مكسورة القرن إن لم يبرأ فان برئ أجراً وأما العقبة فستحبة وهي الذبيحة التي تذبح يوم سابع ولادة المولود ويشترط فيها ما يشترط في الضحية وأما الذبح فهو قطع الحلقوم جميعه وقطع الودجين فلا يجزئ أقل من ذلك وذبح المرأة جائز فان رفع الذابح يده عن الذبيحة بعد قطع بعض الحلقوم والودجين ثم أعاد يده

(٧ - عزية) العرق الاحمر الذي تحته واشترطه الشافعي (الودجين) وهم اعرقان في صفحتي العنق فلو قطع نصف الحلقوم أو الحلقوم وبعض الودجين فلا يجزئ على المشهور ولا تؤكل المغلصة على المعتمد وهي ما حيزت جوارتها باليدسما لانه لم يقطع فيها الحلقوم حقيقة ولا يتأني جعل الجوزة لجهة الرأس لانها مستطيلة في داخل البطن ولو بقي منها جهة الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت وفي نصف الحلقة قولان والراجح لا تؤكل ويشترط أن يكون الذابح ممیزاً وطأ أثناء فيشمل اليهود والنصارى لانهم أهل كتاب حيث لم يذكروا اسم الصنم فقط فان ذكروا معه اسم الله أكلت لان اسم الله يعلو وكذا ان تركوا اسم الله واسم الصنم لان التسمية ليست شرطاً في حق الكتابي وانما الشرط أن لا يهل به لغير الله ويكره جعله جزاء في أسواق المسلمين (وذبح المرأة)

أى المبرم ولو أمة أو حائضا على المعتد واستظهر بعضهم كراهية ذبح الحائض والنفساء
والجنب والصغير المميز (لم تؤكل) أى إذا تراخى (٩٨) وأما إذا عاد بلا هلة فأنها تؤكل

رفع اختيارا أو اضطرارا والطول بالعرف
ويجوز أن يكون المئتم غير الأول لكن
يلزمه النية والتسمية ومحل هذا التفصيل
أن كانت لوتركت لم تعش وأما إذا لم تنفذ
مقاتلها بحيث لو تركت عاشت فأنها
تؤكل ولو مع التراخي لأن النانية ذكاة
مستتلة فلا بد فيها من النية والتسمية
حيث كان المئتم غير الأول مطلقا والأول
في حالة البعد واعتمد العلامة العدوى
الأكل فيما إذا وضع شخص آلة الذبح
على ورج وآخى على الآخر وقطعا جميعا
الودجين والحلقوم (أساء) أى فعل
مكروها (لم تؤكل) أى لأنه تنجس قبل تمام
الذكاة ولو أدخل السكين تحت الحلقوم
والودجين وقطع فأنه لا تؤكل على الرابع
(بسم الله والله أكبر) يعنى أن الاستحباب
منصب على جمعهما فلا ينافى أن التسمية
واجبة مع الذكر والقدر قساقطة مع العجز
والنسيان ولو نسبها ثم تذكرها فى الأثناء
أتى بها (ولا يذكر الخ) أى كره (أجزاء)
أى وخالف المصحف (ومذهب المدونة)
وهو المعتقد والجاهل كالمعتد واعلم أنه
لا بد من نية الذكاة فلا تؤكل ذبيحة من لم

فأجهزها لم تؤكل فإن تمدى الذابح بعد أخى
قطع الرأس من الذبيحة أساء وتؤكل ومن ذبح من
القفا أو من صفحة العنق لم يؤكل وصفة الذبح
المستحبة أن يضع الذبيحة على يساره امتوجهة
للقبلة ويقول الذابح بسم الله والله أكبر فيجمع
بين التسمية والتكبير ولا يذكر مع التسمية الرحمن
الرحيم ولا يصلى على النبي فإن اقتصر على التسمية
أجزاءه ولو تركها نسياناً أجزاءه اتفقا وكذلك تجزئته
لو تركها عمدا عند ابن القاسم ومذهب المدونة
لا تجزئته ولو تركه التوجه إلى القبلة أجزاءه ولو كان
ع. ر. والله أعلم

الباب الثامن فى شئ من مسائل النكاح والطلاق

أما النكاح فعناه فى اللغة دخول الشئ فى الشئ
يقال نكحت الحصاة أخفاف الإبل وزكح النوم
العين وفى الشرع حقيقة فى العقد تجازى الوطء

يقصد التذكية (دخول الشئ الخ) أى سواء كان الداخل حيا كالنزال الأول أو معنويا
كالثانى (حقيقة فى العقد) أى على المعتد ومقابلته أنه حقيقة فى الوطء وتظهر مرة الخلاف فيمن
ذنى بامرأة فأنه لا يحرم على ابنه وأبيه على أنه حقيقة فى العقد وتحرم على مقابله وأما قوله

تعالى فان طلقها فلا تحل لمن بعد حتى تنكح زوجا غيره فالمرأية الوطء المسبب عن العقد
لتخصيص السنة له بذلك في حديث حتى تذوق عيسته وذوق عيشتك (مستحب) أى
الاصل فيه الاستحباب وقد يجب (٩٩) ان نحشى بترك العنت ولو مع اتفاق من حرام

ارنسكابا لانخف الضررين ويحرم ان
قطعه عن عبادة واجبة أو لزم عليه أن
يطعمها من حرام مع عدم خوف الزنا
ويكره ان قطعه عن عبادة غير واجبة
ولم يكن عنده رغبة فيه ولا رجاء نيل فان
كان راغبا أو راجيا للنيل نذب ولو قطعه
عن النوافل ويقال مثل ذلك في حق
المرأة فان الخلاف الذي ذكره المصنف
فما اذا لم يكن هنالك ما يقتضي الوجوب
أو الحرم (في زماننا هذا) أي القرن
التاسع (ويجتمد في الخلال) وهو ما جهل
أصله على الرابع (فالمشابه) وهو ما اختلف
فيه بالحرم والحل كأكل الخيل وقيل
ما توقف فيه العلماء (الولي) أي من
قبل الزوجة وهو من له ولاية عليها لك أو
أبوة أو أوصاء أو تعصيب أو كفالة أو سلطنة
أو اسلام وفي الحديث لانكاح الابولي
وصداق وشاهدي عدل والاصل في النفي
انصبا به على الحقيقة وحله أبو حنيفة
على الكمال وجوز للمرأة البالغة الرشيدة
أن تزوج نفسها ويحبر الاب البكر ولو

قال بعضهم قال مالك النكاح مستحب واختلف فيه في زمانها هذا فقال بعضهم تركه والاشتغال بالعبادة مخافة عدم القيام بحقوق الزوجة أفضل وقال بعضهم الزوج أفضل ويحتمل في الحلال ما قدر فان لم يجد فالتشابه والنكاح بمعنى الوطء لا يجوز في الشرع إلا بأحد أمرين عقد نكاح أو ملك عين لقوله تعالى والذين هم لأفروعهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم والأول له أركان أربعة الأول الولي فلا يصح العقد بدونه ويشترط في الولي شروط منها اتفاق الدينين فلا يزوج الكافر المسلمة ولا المسلم الكافرة إلا أن تكون أمته أو معتوقته فانه يزوجهما ومنها الحرية فالعبد والمكاتب والمدبر والمعتق بعضه يفسخ ما عقده ولو بعد الدخول

عائسا والثيب ان صغرت أو بعارض أو زنا ووصيه في البكر اذا أمره بالتزويج والسيد في أمته
ثم لا جبر بل لا بد من انهما وقدم ابن قابنه وان نزل قاب فإخ قابنه فإدلاب وان علفم قابنه وقدم
الشقيق فولي فكافل فإكم فجماعة المسلمين ولا تزوج اليتيمة القاصرا الا اذا خيف عليها الفساد
ولو لفقر ولاصح ان تدخل وطال (شروط) أي ثمانية (أمته) أي فيزوجها الكافر وأما

معتوقته فإنه يزوجهما حتى لمسلم لحريتها (بالمسيس) أي الوطاء (عند بعضهم) أي ابن وهب
وهو ضعيف (والمشهور الخ) هو المعتمد (ذو الرأي) أي العقل فإنه لا ينافي السفه لأن السفه
مراجعة لعدم حسن التصرف في المال فقط وسفه لا يخرج عنه كونه مجبرا (بإذن وليه)
ليس بشرط صحة وإنما يستحب أن ينظر الولي (١٠٠) فيما أجراه فان كان صوابا أمضاء

وجوبا وان كان خطأ تعين رده وان
استوى الأمران خير فان لم يفعل مضى
ومن لا ولي له يمضي فعله بلا نزاع حيث
كان ذارأي فان لم يكن ذارأي فهو كعدم
(والذكورية) إلى هنا سبعة شروط
والثامن عدم إحصاءه وإحصاءه لأنه
ليس خاصا بالولي بل شرط في الزوج
والزوجة أيضا وبفساد العقد بسبب
الاحرام بجماع أو عمة إلى غماهما (ولها)
أن تفوض الخ) أي ان لم يكن لها ولي
خاص فان كان فالعقد فاسد إن كان
الخاص مجبرا ولو ولدت الأولاد وأجاز
وصح مع الكراهة بالولاية العامة
في دنية مع خاص لم يجبر كشريفة ان
دخل وطل بعضى ثلاث سنين وأما
إذا تزوجهما لا بعد مع وجود الأقرب غير
المجبر كم مع وجود أخ فالمعتمد الصحة
مع الكراهة لافرق بين الدنية والشريفة
(وفي أمته) أي وأما في تزويج عبدها
فلها أن تقبل له النكاح لقول خليل

ولها المهر بالمسيس ومنها عند بعضهم أن يكون
غير مؤل عليه وأن يكون عدلا والمشهور أن
الفق لا يسلب الولاية وإنما يقدح في كمال العقد
دون صحته ويعقد السفه ذو الرأي على ابنته بإذن
وليته ومنها البلوغ والعقل والذكورية فالمرأة
لا يجوز عقدها على نفسها ولا على غيرها ولها أن
تفوض لمن يعقد لها من الرجال في تزويج نفسها
وفي أمته العتق والمعتقة ومن هي في إحصائها
الركن الثاني الصداق فلا يصح النكاح بدونه وهو
ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة
أو ما هو قيمة أحدهما من العروص وهو حق لله
تعالى وللا دمي فحق الله ثلاثة دراهم وما زاد على
ذلك حق للمرأة فلورضيت باسقاطه جلة لم يجز ولها

وصح بتركيل زوج الجميع فلا يشترط في ولي الزوج ما تقدم في ولي المرأة بل له أن يوكل ابنه المميز
أو بنته أو أمه أو أخته في قبول نكاحه (وهو) أي أقله ربع دينار (فحق الله ثلاثة دراهم)
أي أو ربع دينار أو مجمع منهما أو قيمة أحدهما عروضا فنكح بأقل أتمه والافسخ ان لم يبين
ويلزمه انما (لم يجز) أي ولم يجز أيضا فان أعطته سفية ما ينكحها به ثبت النكاح ووجب

عليه ردها وا عطاؤها من ماله مثله ان كان صداق المثل والاف صداق المثل ولو وهبت له الرشيدة قبل الدخول ما يصدقها به وأصدقها اياه ثبت النكاح وملكته وأجبر على دفع أقله فان لها أن تسقط ما زاد وأما اذا وهبته بعد الدخول فلا شيء عليه لانه لم يبرأ بعد أن قدم على البضع بوجه جائز ومثله مالود دفعته له بعد أن قبضته ولو كان الدفع والقبض قبل الدخول (لاحقه) وبكره التغالى فيه لما فى الحديث من عن (١٠١) المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها (وهو شرط

الخ) فيفسخ ان دخلا بدونه بطلاقة بائنة ولو طال حيث لم يحكم حاكم بصحته ولا حدة عليهما ان فشا ولو بالدف أو الدخان والاحدة حيث اقترابا لوطه فان أقر أحدهما حدة وأدب الآخر (لا فى صحة العقد) أى فيصح بدونه وانما يندب الاشهاد عنده فقط وتكفى الشهادة من غير اشهاد ولا تجوز شهادة الولي ولو مع غيره لأنه يترحم في السر على وليته (تحرعها) أى بسبب نسب أو صهر أو رضاع أو لعان أو عدة (فى الزوج) لم يقل فيه لثلا يتوهم قبل ذكر الشروط عوده للمحل الشامل لهما (والتميز) وأما غير المميز فلا يتأتى منه انشاء العقد وكذلك المجنون (لا ينكح) بفتح التحيبة ولا ينكح بضمها ويحمل فى صلاته وشهادته وسائر أحكامه على الاحوط فيتأخر عن صفوف

أن تسقط ما زاد على ربع دينار وأكثر الصداق لاحقه الركن الثالث الاشهاد وهو شرط فى صحة الدخول لا فى صحة العقد الركن الرابع المحل وهو المرأة الخلية من الموانع التى تقتضى تحريمها والزوج ويشترط فى الزوج شروط صحة وشروط استقرار شروط الصحة أربعة الاسلام والتميز والعقل وتحقق الذكورة فان غلبت المشكك لا ينكح ولا ينكح وشروط الاستقرار خمسة الحرية فلا يستقر نكاح العبد بغير اذن سيده والبلوغ فلا تزوج الصبي بغير اذن آبيه أو وصيه فان أجاز له وليه جاز وان رده بعد البناء فللزوجة

الرجال ويتقدم على صفوف النساء ويحمل فى الشهادة على امرأة (بغير اذن سيده) أى الذكر أو الانثى فله الاجازة والرد بطلاقة بائنة ويتحتم فسخ نكاح الامه ان وقع بغير اذن السيد (وان رده الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها وان فسخه قبل البناء أو بعده فلا صداق وهى غير صواب ولا عدة على موطأ الصغیر لان وطأه كالأوط نعم ان مات قبل الفسخ فعلىها عدة الوفاة ولو لم يدخل بها وانما صح نكاح الصغیر وتوقف على اجازة الولي ولم يقع طلاقه بالكتابة لان عقد النكاح سبب للإباحة والصبي من أهلها والطلاق سبب للتحريم وهو لم يخاطب به وانما

بخطابه وليه محرم عليه أن يحكمه من فعل المحرم وله أن يوقع الطلاق عليه لمصلحة (إن كان سداداً) أي ورده بطلقة بائنة إن كان غير سداد (بعد البناء) وأما قبله فلا شيء لها ولا يتبع السفية إذا رشدها بغير ربع دينار وإذا لم يطلع الولي على نكاح السفية حتى خرج من ولايته بالرشد ثبت النكاح ولا ينتقل ما كان لوليها (نكاح مريض) أي مرضاً مخوفاً ولا مريضاً كذلك لما قبله من إدخال وارث ولو احتاج له المريض وأذن الوارث ومحل فسخه ما لم يصح المريض منهما والاثبت وإذا فسح قبل البناء فلا شيء فيه وإذا ماتت المريضة قبل الدخول أو حصل الفسخ بعده فلها المسمى لأن القاعدة أن (١٠٣) ما فسد لعقده يفسخ قبل البناء

بلا شيء وبعده بالمسمى إن كان وكان حبلاً لا والافساح المثل وما فسد لصدقه يفسخ قبل البناء بلا شيء وبمضي بعده بصدائق المثل والفسخ بطلاق إن كان مختلفاً فيه وبغيره إن اتفق على فساده وإذا مات المريض قبل الفسخ فعليه الأقل من صدائق المثل ومن المسمى ويكون ذلك من ثلثه فان مات بعد الفسخ الحاصل بعد الدخول فلها المسمى ولو زاد على صدائق المثل من ثلثه أيضاً (الكفاءة) ويعتبر فيها الدين والحال أي عدم الفسق وعدم العيوب التي توجب الخيار لأحد الزوجين كالبرص والجذام

رُبْعُ دِينَارٍ الثَّالِثُ الرُّشْدُ فَإِنْ تَزَوَّجَ السَّفِيهُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ فَلِلْوَلِيِّ أَمْضَاؤُهُ إِنْ كَانَ سَدَادًا وَإِنْ رَدَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَلِلزَّوْجَةِ رُبْعُ دِينَارٍ الرَّابِعُ الصِّمَةُ فَلَا يَصَحُّ نِكَاحُ مَرِيضٍ وَلَا مَرِيضَةٍ وَيُفْسَخُ وَلَوْ بَعْدَ الْبِنَاءِ الْخَامِسُ الْكَفَاءَةُ وَالْكَفَاءَةُ حَقُّ الْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءُ فَإِنْ اتَّفَقَتْ مَعَهُمْ عَلَى تَرْكِهَا مَا عَسَدَا الْإِسْلَامَ جَازَ الرُّكْنُ السَّادِسُ الصِّغَةُ وَهِيَ اللفظُ الَّذِي يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ فَالصِّغَةُ مِنَ الْوَلِيِّ نَحْوُ

والبول في الفراش والجنون وإن مرة في الشهر والعيوب المختصة بالرجل الخشاء والجلب والعنة والاعتراض والمختصة بالمرأة القرن وهو شيء يبرز في فرجها كقرن الشاة والرتق بفصتين وهو انسداد مسلك الذكر والعفل وهو لحم يبرز في فرجها يشبه أذن الفيل والافضاء وهو اختلاط مسلك البول بمجل الجماع ويخسر الفرج والفراق يكون بطلاق فإن مكنته عالة بعبه أو بنوع بها عالة بغيرها فلا خيار ولا مهر قبل الدخول ولها بالدخول ربع دينار وأما غير ما ذكر من العيوب فلا رتبة إلا أن شرط السلامة منه ولا يعتبر في الكفاءة حسب ولا نسب وإنما يتغير فقط (حق المرأة والأولياء) الذي في الأجهوري ومال إليه الأمير أن السلامة من العيوب بحق المرأة فقط وعدم الفسق حقهما مع الأولياء بكرة أو ثبناً (الركن السادس)

صوابه الخامس وقوله أولاه أركان أربعة صوابه خمسة (أنكحت وزوجت) وكذا وهبت مع تسمية الصداق (ورضيت) أي وأخذت واخترت ومثل اللفظ الإشارة من الآخرى ولا يشترط الترتيب بين الإيجاب والقبول فالبدء بالزوج بالقبول وأجاب الولي صحح ويشترط الفورية بين الإيجاب والقبول ولا يضر الفصل بالخطبة ليسارتها والزواج إذا كانت له الولاية كابن عم أن يتولى الإيجاب والقبول ويقول الولي لو كمل الزوج زوجت من فلان وليقل وكمل الزوج قبلت لمركلي وإذا قال قبلت ونوى موكله كنى وهزل النكاح جسد ولو قامت قرينة على إرادة الهزل من الجانبين ويجوز للزوج وطؤها بعد قوله لم أرد نكاحا على ما استظهره الفقهاء لأن الشارع رتب صحة النكاح على وجود الصيغة الصريحة (ولا يخطب أحد) أي يحرم على خطبة أخيه بكسر الخاء أي التماسه (١٠٣) النكاح وأما بالضم فهي الكلام المسجع وهي مندوبة عند الخطبة ومحل الحرمة إذا حصل ركون له منها إن كانت غير مجبرة أو من وليها إن كانت مجبرة ولو لم يقدر صداق ويفسخ نكاح الثاني وجوبا بطلقة بائنة إن لم يدخل ولورضى الخاطب الأول بتركها له حيث استمر الركون إلى خطبة الثاني ولم يتحكم غير مالكي بصحته والقول قولها إنهم رجعت عن الركون

أَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَالصِّغَةُ مِنَ الزَّوْجِ فَهِيَ قَبْلَتْ
وَرَضِيَتْ وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا
يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ
الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ مِثْلُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ لِرَجُلٍ
عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ

للاول قبل خطبة الثاني حيث لا قرينة تكذيبها ولا يحرم خطبة صالح لرا كنه لفاسق ولا يفسخ (على سوم أخيه) أي إذا ركن البائع وتقارب معه (الشغار) بكسر الشين وفتح الغين المعجمتين وهو في اللغة الرفع وهنارفع المهر والبضع بضم الباء النكاح (ابنته) أي أو أخته أو نحو ذلك وليس بينهما صداق وهذا صريح الشغار وحكمه الفسخ قبل الدخول وبعده وللدخول بها صداق المثل ولا شيء لغير المدخول بها وبقي عليه وجه الشغار أي المشابهة من حيث توقف أحدهما على الأخرى وإن سمي لهما كأن يقول زوجني ابنتك مثلاً بخمسين على أن أزوجهك ابنتي بخمسين أو أقل أو أكثر وحكمه أن يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وأما لو حصل ذلك بدون شرط توقف أحدهما على الأخرى فإنه يجوز والمركب منهما وهو أن يسمى لواحدة دون الأخرى كأن يقول زوجني ابنتك مثلاً بخمسين على أن أزوجهك ابنتي بغير شيء وحكمه أن يفسخ قبل البناء ويثبت نكاح المسمى لها بعد البناء بالأكثر

من المسمى وصدّق المثل ويفسخ نكاح التي لم يسم لها ولها صدق المثل (الى أجل) أى مع
 تصريح الزوج بذلك لها أو لوليها أن كانت عجيبة وأما ان لم يصرح فلا حرج ولو فهمت المرأة
 منه ذلك كما اذا تزوجها على انها ان وافقته أمسكها ولا يطلقها (بغير طلاق) أى لانه مجمع
 على فساد (ويسقط عنه الحد) أى ويعاقب العالم بالحرمة (كاملة) أى ثلاث حيض (في
 العدة) أى من غيره وأما من طلاقه فله تزوجها (١٠٤) فيها حيث لم يكن بالثلاث لان

الماء ماؤه والمعتد عدم تأبيد تحريرها
 عليه بالوطء في عدة طلاق غيره الرجعي
 لانها زوجة مادامت في العدة فله العقد
 عليها بعدها (أو بعدها) أى مع عقده
 فيها واذا وقعت المقدمات في العدة بعد
 العقد تأبّد التحريم لا بعدها واذا عقد فيها
 ثم فسخه لحرمة وعقد بعدها ووطئ فلا
 شئ عليه (التصريح) أى للمرأة أو لوليها
 المخير بالخطبة بكسر الخاء أى التماس
 النكاح (والتعريض) أى لغير المطلقة
 طلاقا رجعيًا وأما لها فيحرم لانها ذات
 زوج ويحرم الانفاق على المعتدة لانه
 أقوى من التصريح بالخطبة ويجوز
 الاهداء ولا رجوع لمنفق أو مهـ إذا
 لم يتزوجها الا بشرط أو عسرف قال
 النفراوى والعسرف في زماننا الرجوع
 ان كان الترك من قبلها وعدمه ان كان
 من قبله (والعبد) فهو مساو للعرفي

ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل
 ويفسخ قبل البناء وبعده بغير طلاق ويجب فيه
 صدق المثل الا أن يكون هنالك تسمية فلها المسمى
 ويسقط عنه الحد ويلحق به الولد وأما العدة كاملة
 ولا يجوز انكاح في العدة سواء كانت عدة وفاة
 أو طلاق ويتأبّد التحريم فيه بالوطء في العدة أو
 بعدها ويحرم التصريح بالخطبة في العدة
 والتعريض بالقول المعروف مباح مثل أن يقول
 إني فيك لراغب ويجوز للحر والعبد نكاح أربع
 حرائر مسلمات أو كبايات والعبد نكاح أربع إماء
 مسلمات وللحر ذلك إن خشي العنت ولم يجد
 للحرائر طولاً أى مالا (فصل) من كان

النكاح لانه من العبادات وهما ذمهما سواء وأما الطلاق فهو من قبيل الحدود وهو فيها على النصف
 من الحر والمرجع في ذلك للسنة (وللحر ذلك) أى نكاح جنس الاماء ولو واحدة لحرين
 القيد فيها (ان خشي العنت) أى الزنا بغيرها وكذا بهما ان لم يتزوجها ولو وجد للحرائر طولاً
 (أى مالا) ولو غن كذب محتاج اليها وقيل لا تباع ان احتاج لها كدار سكناء والة منعتة وانما
 اشترط ذلك في حق الحر خوفاً من استرقاق ولده لسيد الأمة فان الولد يتبع أمه في الرق والحرية

ويتبع أباه في الدين والنسب فلا يسوغ له تزوج الأمة الا للضرورة والافسخ بطلاق فاذا كانت
 أمة من يعتق ولده عليه كآبيه وأمه وجده أو كان لا يولد له كعقيم أو خصي فإنه يجوز بلا شرط
 (متزوجا) أي ولو خصيا أو مجنوناً ويجب على وليه اطافته على نسائه ان لم تتضرر منه كما يجب
 عليه نفقة ثنتين وكسوتهن بخلاف الصبي لعدم انتفاع المرأة بوطئه وكذا يجب على المريض
 ما لم يشق عليه الانتقال فيقيم عند احدهما حتى يشفي ثم ينتدئ القسم (حرائر أو إماء) أي
 أو مختلفات من صغيرة جومعت (١٠٥) أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صحيحة أو مريضة لابن

زوجة وأمة بالملك لأن الاماء لاحق لهن
 في الوطاء الا اذا كن زوجات وفي الحديث
 من تزوج بامرأتين ولم يعدل بينهما جاء
 يوم القيامة وشقه ساقط (لا تجوز امامته)
 تقدم أن المعتمد صحة امامة الفاسق
 بالخارحة (يستتاب ثلاثا) أي لانكاره
 ما علم من الدين بالضرورة فان العامة
 لا تجهله (فهو كافر) أي يقتل ليحصل
 بجزاء الشرط فائدة والافه هو معلوم مما
 قبله (بقدر مثلها) أي مع مراعاة قدر
 وسعه فيهما فليس بعاص ان تزل مساواة
 الذمة للشرقية في ذلك وأما في الميت
 فتجب التسوية اذا اراده ولو امتنع الوطاء
 شرعا كحائض أو عادة كنفاء وله أن
 يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الإيلاء
 ولا يجب القسم في الوطاء بل يترك الى

متزوجا بامرأتين أو أكثر حرائر أو إماء مسلمات
 أو كليات فإنه يجب عليه أن يعدل بينهما فان لم
 يعدل فهو ظالم عاص لله ولرسوله لا تجوز امامته
 ولا شهادته ومن يخمد وجوبه فهو كافر يستتاب
 ثلاثا فان لم يتب فهو كافر والعدل المذكور يكون
 في النفقة والكسوة بحسب حال كل واحدة
 فالشرقية بقدر مثلها والذمية بقدر مثلها وفي
 الميت فلا يدخل لحاجته عند من لم تكن نوبتها
 وإنما يطلبها من خارج البيت والقسم بيوم وليلة
 ولا يقسم بيومين إلا برضاها (فائدتان)

سجيته ولا لوم عليه في الميل القلبي ويقضى لمن شكت قلة الوطاء بليلة في كل أربع ومحل
 وجوب النفقة والعدل ان مكنته من الدخول بها أو دعتة الى ذلك وهو بالغ ولم يكن أحدهما
 مشرفا على الموت وكانت مطيقة للوطء الا أن يدخل بها الاستمتاع بغيره (فلا يدخل الخ) أي
 الاولى ذلك فلا يدخل لم يحرم الا أن يستمتع (ولا يقسم بيومين) أي ان كانا يبلدان الا قسم بما
 تسر ولا يملك عند احدهما أن يزيد من الاخرى الحاجة تجرأ وحرث أو نحوه فيجوز عدم
 المساواة للضرورة وانما سافر ومعه إحدى زوجاته فليس للحاضرة أن تحاسبها بالماضي وكذا

أدباً فقيه في فرائض وأصول في محل حرته وفليس (١٠٠) لصاحبة البيت الخامسة بهابيل

تقوم عليها (لا يصيب الرجل الخ) أي
يكره وينبغي المنع مع البقطان الكبير
وهو من يعقل الوطء (وقيل يحرم) هو
المعتدو يحرم على الرجل أن يتحدث عما
يخاطبه مع زوجته وكذا على المرأة (وقيل
لا يجوز) أي يحرم وهو المعتد (إذا
أرسلتها) أي تقول ذلك إذا أرسلتها (وثاقه)
هو في اللغة القيد والحبل (والطلاق)
الأولى التفريع (الإنقطاع) أي لان
الناقة إذا أطلقت من عقالها فقيد
انقطعت عنه أي تباعدت (طلاق
السنة) أي الذي أذنت فيه السنة
سواء كان راجع الفعل أو مساوياً
أو خلاف الأولى وراجع الفعل يكون
واجباً كما إذا قطعه النكاح عن عبادة
واجبة أو كان ينفق على الزوجة من
حرام ولم يخش الزنا ويكون مندوباً كما
إذا لم تكن له رغبة في النكاح ولم يرج
نسلاً ويقطعه عن عبادة غير واجبة
ونكاح الزانية فإنه يندب طلاقها
وخلاف الأولى للراغب أو راجي
النسب والمساوي خلاف ذلك وإنما
أضيف للسنة مع كون القرآن أذن
فيه بقوله تعالى فطلقوهن أعتدن
لكون القيود جميعها أخذت منها وقد
ثبت أن النبي طلق حفصة ثم راجعها لبيان الجواز (ومحظود)
(من تحيض) مقتضاه أن طلاق من لا تحيض غير سني وليس كذلك فالأنسب أن يقول أن

الأولى لا يصيب الرجل زوجته أو أمته ومعه
أحد في البيت صغيراً كان أو كبيراً بقطان أو ناعماً
الثانية يكره أن يضاجعهن في فراش واحد وقيل
يحرم واختلف في جمع الاماء فقيل يجوز وقيل
لا يجوز وقيل يكره هذا في المضاجعة وأما وطء
أحدها من محض الأخرى فلا يجوز اتفاقاً وهذا
آخر ما أردنا جمعه من مسائل النكاح وأما الطلاق
فهو مأخوذ من قولها أطلقت الناقة فانطلقت
إذا أرسلتها من عقال أو قيد فكل ذات زوج مؤنقة
عند زوجها فإذا فارقتها أطلاقها من وثاقه
والطلاق لغة الانقطاع والذهاب واصطلاحاً حل
العصمة المتعقدة بين الزوجين وهذا أمر جعله
الله تعالى بأيدي الأزواج دون الزوجات وهو
على قسمين مباح وهو طلاق السنة ومحظور
وهو طلاق البدعة وهو الطلاق ثلاثاً في
كلمة واحدة وطلاق السنة شروط أن تكون
المطلقة من تحيض وأن لا تكون حائضاً ولا نفاساً

أي غير جائز والمعتد الكراهة
(من تحيض) مقتضاه أن طلاق من لا تحيض غير سني وليس كذلك فالأنسب أن يقول أن

تكون المطلقة غير حائض ولا نفسه ان كانت عن تحيض ومثل من لا تحيض الحامل وغير المدخول بهما فبطلت بهما متى شاء ولو كانت الحامل حائضاً الآن عدتها وضع حملها فلا تطول عليها فتستثنى من كلام المصنف ويجبر المطلق في الحيض أو النفاس على الرجعة والطلاق فيه ما حرام (لم يمس) فان مسماه فيه ثم طلقها كان الطلاق مكروهاً لانها لا تدري هل تعتد بالأقراء أو بوضع الحمل وتلغوف الندم ان ظهر بها حمل (١٠٧) (حتى ينوي أكثر) أي فيلزمه ما نواه لان

وَأَنْ تَكُونَ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَأَنْ يُطَلَّقَ فِيهِ
وَاحِدَةً وَمَنْ قَالَ لِرُجْعَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ
عَنْ يَنْوِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَالْخُلْعُ طَائِفَةٌ بِأَنْشَاءِ
لِلرَّجْعَةِ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَسَمَّ طَلَاً فَإِذَا أُعْطِيَ شَيْئاً
بِخُلْعِهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَأَرْكَانُ الطَّلَاقِ أَرْبَعَةٌ الْأَوَّلُ
مَوْضِعُ الطَّلَاقِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِماً مُكَلِّفاً فَلَا
يَتَعَقَّدُ طَلَاً الْكَافِرَ وَلَا الصَّبِيَّ وَلَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ
يُجْنُونَ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَالسَّكْرَانُ بِخَمْرِ أَوْ
بَيْذٍ الْمَشْهُورُ تَقْصُودُ طَلَاً قَالَهُ فِي الْجَوَاهِرِ
وَيُظَاهَرُ مِنْ أَمْرٍ لَا وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ بِخَمْرٍ أَوْ بَيْذٍ عَمَّا
لَوْ شَرِبَ لَبَسَ أَوْ كُلَّ طَعَامٍ أَحْلَا أَوْ دَوَاءً فَكَرَّمَهُ

الطلاق موضوع للقدر المستتر بين الواحد والجمع (والخلع) أي إزالة العصمة بعوض من الزوجة أو من غيرها أو بلفظ الخلع وان بغير عوض والمشهور جوازه إلا أن يقصد ضررها فتتدى من ظلمه فيحرم أخذ ورده ونية طلاقه (والمبني على طلاق) أي هذا إذا سمى طلاقاً قبل وان لم يسم كما إذا كانت العادة أنها إذا خلعت سوارها مثلاً من يدها ودفعته له وخرجت من الدار ولم عندها انه طلاق ويسوغ للاب أن يخالع عن محبوره حيث كان مجبراً ولو بجميع مهرها ان كانت المصلحة في خلعهما بخلاف غير المجبر فلا بد من اذنها وان أعطت الصغيرة أو السفية لزوجهما ما يخالعها به بغير إذن الولي رد المال وبانت ما لم يقل ان صححت براءتك فأنت طالق والا لم يقع طلاقه لانه معلق على صحة البراءة

ولم تصح نعم ان أجاز الولي فعلها وقع الطلاق وبرئ الزوج من جميع ما برأه منه وأما الرشيدة فتصح براءتها ولو جهلت القدر المبرأ منه لان البراءة من المجهول صحيحة (مكلفاً) أي بالغاعاقلاً ويصح أن يوكل الزوج البالغ صديقاً أو امرأة في وقوع الطلاق لانه الموضع في الحقيقة (أو نحو ذلك) أي كالتائم والمعتوه والمريض الذي يهذى فيطلق في هذيانه ولا يشعر بوقوع شيء منه وبصدق في الفتوى والقضاء لكن يمين (بخمر) هو المسكر من ماء العنب والبيذ المسكر من غيره (ميزاً لا)

وهو كذلك على المعتمد (ملك الزوج الخ) أى حقيقة كما إذا كانت المرأة تحت أو مجازا كما إذا قال لامرأة أنت طالق ونوى بعد نكاحها أو أن تزوجك فأنت طالق أو قال أول امرأة أتزوجها طالق وجهه والأئمة يخالفون ما لكفى لزوم الطلاق قبل النكاح ولو علق وهى رجة (القصد) أى قصد التلفظ فى الصريح والكنية الظاهرة وإن لم يقصد حل العصمة لأن الطلاق يلزم بالهزل (فن سبق لسانه) أى بأن (١٠٨) قصد التكلم بغير الطلاق

فتكلم به لم يقع عليه طلاق فى التنوى ويلزمه فى القضاء ما لم تقم قرينة على صدقه ومن سئل فى شئ فقال حلفت بالطلاق لأفعله ولم يكن حلف أو قال لزوجه كنت طلقتك ولم يكن فعل فانه يصدق فى الفتوى دون القضاء (طلاق المكره) ومثل الطلاق العتق والنكاح والإقرار واليمين ويكون الاكراه بضرب أو أخذ مال أو حبس ظاهرا لا شرعا فلا بد منه لأن اكراه الشرع كالطوع كانت اليمين على بر أو حنث ولذا قال بعض المحققين ان للقاضي أن يحلف الخصم بالطلاق اذا طلبه صاحب الحق متى علم توقف ثبوت الحق عليه حيث لا بينة فاذا حلف كاذبا حنث وكذا لو حلف الحاكم والاكراه غير الشرعى فى صبغة الحنث كالشرعى كان يحلف لأفعلى وأما

فانه ان طلق فى تلك اللحظة لا يلزمه طلاق اجماعا الثانى المحلل وهو الزوجية بشرطه ملك الزوج عصمة المرأة قبل الطلاق الثالث القصد فى سبق لسانه الى الطلاق لم يقع عليه طلاق ولا يقع طلاق المكره الرابع اللفظ أو ما يقوم مقامه من الفعل أما اللفظ فينقسم الى صريح وكناية وما عداهما فالصريح ما فيه لفظ الطلاق على أى وجه كان مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقه فيلزم بهذا الطلاق ولا يفتقر الى نية ومطلقها واحدة إلا أن ينوى أكثر والكنية قسمان ظاهرة ومحملة فالظاهرة مثل قولك أنت خالية

صبغة البر فلا يوجب حنثا كان يحلف لأفعل كذا إلا أن يعلم أنه سيكره أو يعم فى عينه بأن يقول لأفعله طائعا ولا مكرها أو يفعله بعد زوال الاكراه حيث كانت عينه غير مقيدة بأجل (وكنايه) أى ظاهرة وما عداهما أى من الالفاظ المحملة (مطلقة) أى بفتح الطاء وتشديد اللام أما يسكون الطاء وفتح اللام فينوى فيها أى تقبل نية كنه مطلقة ومطلوقة (ومطلقها) أى ومطلق هذه الالفاظ المجردة عن التقيد بالوحدة والتعدد وهذا تكرار مع قوله ومن قال لزوجه أنت طالق الخ (ظاهرة) أى فى الطلاق (ومحملة) أى للطلاق وغيره يقال لها خفية

(وبرية) الواو بمعنى أولانهم ما صيغتان ومثل ذلك بائن وبنة وحبلك على غاربك وأنت حرام
 ووهبتك ورددتك لاهلك وأنت كالمينة والدم ولحم الخنزير إذا جرى العرف باستعمال هذه
 الالفاظ في حل العصمة قال العلامة الأمير وقد جرى العمل بالمغرب في الحرام أنه طليقة بائة
 اه وأما بنة وحبلك على غاربك (١٠٩) فتلاث دخل أولم يدخل وباقي الالفاظ ثلاث

في المدخول بها ويتوى في غيرها حيث
 جرى العرف بذلك وإن قال لها أنت خالصة
 أو استلى على ذمة فقيل يلزمه طليقة
 بائة وقيل ثلاث وقال بعض المحققين
 أنهم ما في عرف مصر بمنزلة فارقتك يلزمه
 طليقة الالنية أكثر وتكون رجعية
 في المدخول بها وبائة في غيرها ومثلها
 عين سفة وبالجملة فالفاظ الطلاق مبنية
 على العرف فلا يجوز لاحد أن يفتي قوما
 إلا بعرفهم (قال المشهور الخ) ومقابلته أن
 اللفظ المحتمل لا يلزم به الطلاق ولو نواه به
 (المفهمة) أي التي شأنها الافهام بالقراش
 وإن لم تفهم منها المرأة الطلاق وأما غير
 المفهمة فلا يقع بها ولو قصد (من
 الآخرس) وكذا من غيره على المعتمد
 (من القادر) وأولى من العاجز (عازم
 على الطلاق) أي نأويه فيقع عليه
 ما كتبه بمجرد الكتابة (فله رده) أي
 بعد الخروج وهو ضعيف والمعتمد

وبرية وهي كالصريح في أنه لا تقبل دعواه في
 غير الطلاق والمحتملة مثل اذهبي وانصري فتقبل
 دعواه في نفسه وعدده فاذا ادعى أنه أراد الطلاق
 فالمشهور أنه يكون طلاقاً وأما ما يقـوم
 مقام اللفظ فأشـوع منها الإشارة المفهمة وهي
 معتبرة من الآخرس في الطلاق ومنها كتابة الطلاق
 من القادر على النطق فإن كتب الكتاب بالطلاق
 وهو عازم على الطلاق وقع عليه ما كتبه وإن
 كتبه غير عازم فله رده ما لم يبلغ المرأة فيلزمه ولو
 عقد الطلاق بقلبه جازماً من غير تردد في وقوع
 الطلاق عليه بمجرد ذلك روايتان ولا يجوز أن
 يتزوج الرجل امرأة ليحلها لمن طلقها ثلاثاً

أنه يلزمه ولو لم يخرج له على العزم عند ابن رشد ما لم يكتبه مستشيراً أو يخرج له كذلك
 فانه لا يقع إلا إذا وصل وأما إذا كتبه مستشيراً أو أخرجه عازماً أو لانية فانه يقع ولو لم
 يصل (بقلبه) يعني الكلام النفسي والمعتمد عدم الوقوع به وأما من عزم على أنه يطلق امرأته
 ثم استحسن التول أو اعتقد أنها طليقة ثم تبين له عدمه فلا شيء عليه (ولا يجوز) أي
 يحرم وفي الحديث ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له

(ولا يحلها ذلك) أي أن نوى التخليل ولو مع نية أمساكها أن أعجبتة فإن لم ينو التخليل حلت ولو
قوته المرأة مع مطلقها فإذا نوى الأمساك ووافقه ما ظاهر في قصد التخليل صحيح للنكاح
واستظهر الاجتهادى صحة فيما بينه وبين الله (ويفسخ) أي بطلاق لانه مختلف فيه وان فسخ
قبله فلا شيء لها (زواج غيره) أي بالغايوب بلغ في فرجها الحشفة أو قدرها من مقطوعها بالتشاور
في نكاح لازم علمت فيه المخلوقة بامرأتين فأكثر (١١٠) مع عدم انكار أحد الزوجين

الوطء (الرجعة) وتجري فيها أحكام
النكاح ويشترط في المرتجع أن يكون
فيه أهلية النكاح لا مجنون أو سكران
الأنيسة تجوز رجعتهم ولا يجوز
نكاحهم المحرم ولو الزوجين والمريض
والعبد والسفيه والمفلس بعد الحجر عليه
بغير إذن سيد وولي ورَبِّ دِينٍ لأن الدوام
ليس كالابتداء (في التي تحيض) وأما
التي لا تحيض لصغرها أو بؤس ولرجعتها
قبل انقضاء ثلاثة أشهر لافرق بين الحرية
والأمة وتصح رجعة الحامل إذا خرج
أحد التوأمين أو بعض الولد وبقي بعضه
ولو بدا أو رجلا فإذا وضعت جميعه أو
دخلت الحرة في الحيضة الثالثة أو الأمة
في الثانية أو انقضت الثلاثة أشهر فلا
يرتجعها إلا بعقد جديد بصدق وولي
وشهود كن طلقها قبل الدخول لأنها
لا تعتد ومن تأخر حيضها بالرضاع فإنها

ولا يحلها ذلك ويفسخ قبل البناء بعده وإن فسخ
بعده فلها المسمى ومن طلق امرأته ثلاثاً لم تحل له
عليك ولا نكاح حتى تنكح زوجاً غيره (فصل)
قال في الرسالة وله أي لا طلاق زوجته الرجعة في
التي تحيض ما لم تدخل في الحيضة الثالثة في الحرية
أو الثانية في الأمة قال شارحها الرجعة عليكها
الزوج في كل طلاق نقص عدده عن الثلاث ما لم
يكن معه فداء أو ما لم يكن على وجه المبرأة والقدي
ولمّا كانت له الرجعة ما لم تنقض العدة لأن
العصمة بين الزوجين لا تنقطع عما دون الثلاث
في الحرية إذا لم يكن معه فداء ما لم تنقض العدة
والرجعة تكون بالنية مع القول أو بالنية دون

تمكث سنة بيضاء وتحل للأزواج ما لم يأتها حيض قبل السنة ولو بيوم فإنها تنتظر سنة أخرى
أو الحيض (قال شارحها) أي الرسالة وهو الفاكهاني (ملكها الزوج) أي فراجعها جبراً
لأنها زوجة ما دامت في العدة (ما لم يكن معه فداء) أي شيء تعطيه له من عندها (على وجه
المبرأة) أي من مؤخر صداقها مثلاً فندى به (بالنية مع القول) كأن يقول راجعتها أو
ارتجعتها وهما صريحان فلا يفتقران لنية فتصح الرجعة بهما ولو هزلاً وتكون رجعة

ظاهرة وأما إذا كان أعدت اطل أو رفعت التحريم فلا بد من النية لانه محتمل لأن بدأ أعدت
 اطل إلى أول الناس ورفعت التحريم عن أول الناس (فإن نوى في نفسه) أي أتى في نفسه بكلام
 نفسي فقد صححت رجعته فيما بينه وبين الله فقط فلا يصح أن لم يدع ذلك حتى خرجت من
 العدة ورفع للقاضي أما إن لم تخرج من العدة فلم يجمعها الآن (ولو أنقرد اللفظ) أي ولو الصريح
 وتكون رجعة في الظاهر لا الباطن فيلزمه النفقة والكسوة وبقيت أحكام الزوجية بدون
 النية) أي وأما معها فهو رجعة ومثل (١١١) الوطء مقدمانه بل دخوله عليها بنية الرجعة

يكون رجعة (لا يكون رجعة) أي على
 المشهور خلافا لابن وهب (والوطء) أي
 بدون نية الرجعة ولا حد فيه ولو عدل الآن
 ابن وهب يقول بأنه رجعة وكذلك أبو
 حنيفة ويحرم عليه الاستمتاع بها بغيره
 وكذا الاختلاف بها وكلامها والاكل
 معها ولو كانت نية رجعتها بعد ذلك وله
 نظر وجهها وصحتها كالأجنبية
 والسكنى معها أومع الأجنبية في دار
 جامعة لكل والناس ولو أعزب فإنه يجوز
 له السكنى بين المتأهلين ولا تسقط نفقتها
 إذا خرجت من منزلها بغير رضاه بخلاف
 الزوجة التي في عصمته فانها تسقط
 نفقتها بنشوزها لانها في مقابلة الاستمتاع
 (والاستحباب) هو المشهور (في البيع)

القول فإن نوى في نفسه أنه راجعها فقد صححت
 رجعته فيما بينه وبين الله تعالى ولو أنقرد اللفظ دون
 النية لما صححت له الرجعة بذلك فيما بينه وبين الله
 تعالى والوطء بدون النية لا يكون رجعة والوطء
 حرام وفي الشهاد على الرجعة قولان بالوجوب

والاستحباب (الباب التاسع في البيع)

وله ثلاثة أركان الأول ما يدل على الرضا من قول
 كقول البائع بعثك وقول المشتري اشتريت أو فعل
 كالمعاطاة الثاني العاقد وهو البائع والمشتري

وحكمة مشروعيته التوصل لما في أيدي الناس بدون منازعة والاصل فيه الإباحة لقوله تعالى
 وأحل الله البيع وحرم الربا وفي الحديث أفضل الكسب بيع مبرور وعلى الرجل يده وقد
 يعرض له الوجوب كبيع طعام لمضطر والنسب كمن أقسم على شخص أن يبيع له سلعة
 لا ضرر عليه في بيعها لأن إقراره منه مندوب والكراهة كبيع هرأوس تبع لا أخذ جلد
 والتحريم كالبيع المنهي عنها (كقول البائع الخ) ولا يشترط الترتيب بين الإيجاب والقبول
 ولا يضر الفصل اليسير بينهما وهو ما لا يخرج الكلام الثاني عن كونه جوابا للذات مادام في
 مجلس المكالمة فيلزم البيع بمجرد الإيجاب والقبول ما لم يكن العقد على الخيار (كالمعاطاة)

وهي دفع ثمن وأخذ ثمن من غير كلام وهي لازمة عند قبض الجائدين من قبل قبض مامعا
وان كان البيع بقبض أحدهما صحها فلن أنذر غيضا معلوم الثمن أن يأكله قبل دفع ثمنه
وأن يبدله وليس فيه بيع طعام بطعام لعدم لزوم البيع وأما بعد دفع ثمنه فيحرم أخذه
لما فيه من بيع طعام بطعام غير محقق التمثال وينعقد البيع أيضا بالاشارة المفهومة من
الجائدين أو من أحدهما والقول من الآخر ولو كانت الاشارة من غير آخرس وتجاوز معاملة
الآخرس والأعشى والأصم وأما من اجتمعت فيه هذه الأوصاف الثلاثة فتمنع معاملته (محررا)
وهو الذي يذهبهم الخطاب ويحسن رد الجواب (أوسكر) أي كان بحلال أو حرام وكذا
لا يؤخذ السكران باقراره وسائر عقوده (١١٢) كالصبي والسفيه بجامع نقصان

العقل في كل ويحلف أنه ماعقل حين
باع ويؤخذ بجناياته وعقده وطلاقه
وأسياب حدوده سد الذريعة لئلا
يتساکر الناس للتخلص من ذلك وعند
الشافعي وأبي حنيفة يجوز على السكران
كل ما فعله من بيع وغيره (أو نحو ذلك)
أي كاتماء (الامن مكلف) أراد به البالغ
العقل الرشيد الطائع وعدم اللزوم
بالنسبة للصبي والسفيه انما هو في بيع
متاع نفسهما وأما في بيع متاع غيرهما
وكالة فيلزم من غير اجازة الموكل لكفاية
اذنه في البيع ولا يلزم بيع المكره الا اذا

ویشترط في صحة بيعه أن يكون عمره فلا ينعقد ببيع
غيره ولا شراؤه لصغره أو جنونه أو سكره أو نحو ذلك
ولا يلزم البيع الامن مكلف الثالث المعقود عليه
وهو الثمن والمثمن ويشترط فيهما خمسة شروط
الطهارة فلا يجوز بيع نجس كالعدرة ولا متنجس
لا يمكن تطهيره كالزيت والانتفاع به انتفاعا
شرعيا فلا يجوز بيع محرم الأكل كالفسس
والبغ والجمار اذا أشرف على الموت وعدم نهي

صكان الا كراه شرعا كجبر القاضي من عليه الدين على البيع لوفاء الغرماء أو جبر من عليه
الخراج الحق على بيع ما بيده فيلزم ويجوز الشراء لكل أحد وأما لو طلب منه مال ظلما فباع شيئا
لوفائه فلا يلزم لان الجبر على سبب البيع كالجبر على البيع و رد عليه بلا شيء ويرجع المدافع
على الظالم ولكن جرى العمل بعينه خيفة أن تضيق الناس في السجن اذا قلنا بدم لزوم بيعهم
(الطهارة) أي الا للضرورة كبيع الزبل ولا يجوز أن يأخذ في عن سلعة خيرا أو خيرا أو نحو
ذلك (لا يمكن تطهيره) وأما الثوب المتنجس ونحوه مما يمكن تطهيره فيجوز بيعه ولكن يجب
البيان لان القاعدة وجوب بيان ما يكره (انتفاعا شرعيا) فخرج آلات اللهو (محرم الأكل)
وأما مباح الأكل فيجوز ما لم يأخذ في النزاع الغرماء من جهة أنه هل يدركه كذا شرعية أم لا

(ورد في عينه) أي من حيث البيع وإن أبيح من حيث اتخاذه بدون ثمن كسكك الصيد أو الحراثة وغرم قيمته على قائله من حيث قيم المتلفات لا من حيث جواز بيعه وفي الحديث نهى عن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن ويجوز قتل الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه بل يندب (الآبق) أي العبد الهارب بالفعل (الشارد) أي لاستصعاب تحصيله وأما النحل في جمعه فمن المقدور على تسليمه لاشراؤه وهو طائر (فالجهل الخ) أي إذا كان البيع على البت والافيجوز بيع شيء غائب بلا وصف على أن المشتري الخيار إذا رآه ومحمل البطلان إذا كان الجهل منهما أو من أحدهما وعلم (١١٣) العالم بجهل الجاهل والالام يبطل ويكون حكمه

ورد في عينه فلا يجوز بيع الكلب والقدره على تسليمه فلا يجوز بيع الآبق ولا البعير الشارد والسمك في الماء والعسل بكل من الثمن والمثمن فالجهل بهما أو بأحدهما يبطل مثل أن يشتري بركة حجر مجهول وتراب الصواعين (فصل في تحريم ربا الفضل وهو الزيادة وربا النساء وهو التأخير في النقد وهو الذهب والفضة فلا يجوز بيع درهمين بثلاثة ولا بيع درهم بدرهم إلى يوم أو ساعة مثلاً وبيع المراجعة جائز لكن الأحب

حكم الغش والخديعة فللجاهل منهما إذا علم الخيار بين امضاء البيع ورده ويجوز البيع لحاضر في بادية بمكالم بادية مجهول له ولباد في حاضرة بمكالم حاضرة مجهول له للضرورة ويضر الجهل بالجملة والتفصيل معاً وبالتفصيل فقط كأخذ شقة معلومة القدر من بائع كل ذراع بكذا أو يفصل له الخياط منها ما يلزمه ويرد الباقي فيفسخ العقد وأما إذا أخذ شقة أو صبرة بنماها مجهولة القدر كل ذراع أو صاع بكذا فيجوز (وتراب) أي ومثل أن يشتري تراب الصواعين وكذا تراب حنوت العطار لشدة فقره فإنه لا يدري ما يخرج منه

(٨ - عزية) (وهو الزيادة) تفسر للفضل وكما يحرم في النقد يحرم في الطعام الربوي أي المقتات المدخول منه التين على المعتمد أو ما غير الربوي كالشواكه فيجوز فيها التفاضل كأن تعطى رطل مشمش برطلين إذا كان بدا بيد (وهو التأخير) تفسر للنساء بفتح النون المستدقة ويحرم أيضاً في الطعام ولو لم يكن متجداً للجنس ولو غير ربوي كما قال الأجهوري

ربا نساء في النقد حرم ومثله * طعام وإن جنساها فقد تعدداً

وخص ربا فضل بنقد ومثله * طعام ربا إن جنس كل توحد

وعند اختلاف الجنس بين يجوز التفاضل إذا كان بدا بيد (درهمين بثلاثة) مثال لربا الفضل إذا كان بدا بيد (درهم بدرهم إلى يوم) مثال لربا النساء (جائز) أي خلاف الأولى بدليل قوله

لكن الاحب خلافه أى من بيع المزايدة أو المساومة (لكثرة البيان) ولا يجوز أن يبيع ويقول قامت بشدها وطيرها بكذا ولا يجوز أن يشتري بطلعه بثلثين واحد ثم يفرق على كل سلعة قدرا منه ثم يبيعها مرابحة (فرعا ينسب الخ) النسيان زوال الشئ من المدركة والحافضة والسهر زواله من المدركة دون الحافضة (ولا يجوز الخ) أى يحرم ومثل التدليس الغش وهو أن يصف المبيع بصفة ليست فيه إما بلسانه أو بفعله كان (١١٤) يطلع ثوب عبد بعد ادليوهم أنه

كاتب أو يطلع ثوبا ينشأ أو يخطط رديا يجيد أو ماء بدين أو يضع كتابا في ندى حتى يترطب وفي الحديث من غشنا فليس منا أى ليس على سنتنا وكذا تحرم الخديعة بأن يفعل مع مرید الشراء ما يوجب الاستحياء منه كأن يحضره شيئا من المأكول أو المشروب حتى يتخذه ويخبر المشتري في الغش والخديعة بين الرد وعدمه عند قيام السلعة وأن فاتت لزمه الأقل من الثمن والقيمة (رغبته) أى فى المبيع ككثياب الموتى وثوب المجذوم والأرصر والثوب النجس (فيجب عليه الخ) أى فى بيع المزابحة فقط فيقول أن عقد الشراء كان على كذا من الذهب والنقد كان بكذا من الريال مثلا وكذا بين أن كان اشتراها إلى أجل أو طال مكثها عنده أو ركب الدابة مدة أو ليس الثوب مدة أو نحو ذلك (فى الفرائض)

خلافه لكثرة البيان على البائع فيه فرعا ينسب ما يضر أو يسهو فينتقل ذهنه من شئ إلى غيره ولا يجوز فى البيع التدليس وهو كتمان عيب السلعة عن المشتري ويجب على البائع الاخبار بكل شئ إذا أخبر به المشتري قلت رغبته فيجب عليه أن يبين أنه عقد على كذا ونقد عنه كذا والله أعلم

باب العاشر فى الفرائض

الوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وإن سفل والاب والجد وإن علا والأخ مطلقا وابن الأخ الشقيق أو للاب وإن بعدوا ألم الشقيق أو للاب وابنه وإن علا والزوج ومولى النعمة وهو المعتق والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن

جمع فريضة مشتق من ألف ض بمعنى التقدير وأسباب الميراث نكاح وولاء ونسب وبيت المال إذا انتظم والارد على غير الزوجين والاورث ذوو الارحام وشروطه تقدم موت المورث واستقرار حياة الوارث بعده والعلم بالقرب والدرجة وانتفاء الحاجب (عشرة) أى على سبيل الاختصار وخمسة عشر على سبيل البسط كما ترى (وان سفل) بفتح الفاء وضعها (مطلقا) أى شقيقا أو لاب أو لام (وابنه) أى ابن ألم الشقيق أو للاب (سبع) أى على طريق الاختصار وعشر على سبيل

ليسط لان الجدة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب والاخت تشمل الشقيقة والتي
 الاب والتي للام وكلهن أصحاب فرض الا المعتقة وأما الرجال فكلهم عصبه الا الزوج والاخ
 للام واذا اجتمع الرجال والنساء (١١٥) فيرث الابن والبنت والاب والام والزوجة أو

الزوج (من ذوى الارحام) وهم سبعة من
 النساء العمة والخالة وبنت الاخت وبنت
 الاخ وبنت البنت وبنت العم والجدة أم
 أب الام وستة من الذكور الخال وابن
 البنت والعم للام وابن الاخ للام والجدة
 من قبل الام وابن الاخت (الفروض)
 أى المقدرة في كتاب الله تعالى التي
 هى أصول الفرائض (والاخت للاب
 والام) أى الشقيقة (والاب) أى
 والاخت للاب عند عدمها أى الشقيقة
 (مع عدم الحاجب) وهو ولد الزوجة
 ذكر أو أنثى منه أو من غيره ولو من
 زنا لانه يلحق بها وولد الولد وان نزل (مع
 فقده) أى الحاجب وهو ولد الزوج منها
 أو من غيرها وولد ولده ومن طلق امرأة
 فى مرضه ولو ثلثا فانه يرثه ان مات فى
 مرضه ذلك ولو بعد العدة ولا يرثها ان
 ماتت قبله ولو طلق الصحيح زوجته طلقه
 واحدة فانهم سميوا رثان مادامت فى
 العدة ومن تزوج امرأة فى مرضه فلا يرثه
 ولا يرثها (كل اثنتين الخ) وذلك أربعة

وإن سفلت والام والجدة وإن علث والأخت
 والزوجة ومولاة النعمة ومن عدا هؤلاء كآب الأم
 وابن الأخت فهو من ذوى الارحام لا يرث شيأ
فصل الفروض التى هى أصول ستة
 النصف وهو فرض نجسة البنت للصلب وبنت
 الابن عند عدمها والاخت للاب والام وللأب عند
 عدمها والزوج مع عدم الحاجب والرابع فرض
 الزوج مع وجود الحاجب والزوجة أو الزوجات
 مع فقده والثلث فرض الزوجة أو الزوجات مع
 وجود الحاجب والثلثان فرض كل اثنتين
 فصاعدا تسحق احداهن إذا انفردت النصف
 والثلث فرض الأم مع فقد الحاجب والاثنتين
 فصاعدا من ولد الأم ما كانوا السدس فرض سبعة
 الأب مع وجود الحاجب والام مع وجود الحاجب

أصناف بنتان فأكثر وبناتان فأكثر وأختان شقيقتان فأكثر وأختان لأب فأكثر وأما قوله
 تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فالمراد منه فان كن اثنتين فما فوقهما قياسا على الاثنتين (مع
 فقد الحاجب) وهو الولد وولد الولد والاثنان فأكثر من الاخوة والاخوات مطلقا (ما كانوا)
 أى ذكورا وإناثا ومختلفين ويستوى فيه الذكور والانثى (مع وجود الحاجب) وهو الولد

وولد الولد (أو كان معها أخرى) كأم الأم وأم (١١٦) الأب فان كانت التي من جهة الأم

أقرب فأنها تسقط البعدي من جهة
الأب كأم الأم وأم أم الأب دون العكس
فيشتركان لأن النص انما جاء في التي للأم
وقيست عليها التي للأب فاصلاتها جبرت
بعدها ولا يرث عند مالك أكثر من
جنتين أحدهما من ليس بينها وبين
الميت ذكر كأم الأم وأمهاتها والثانية من
بينها وبينه ذكر فقط هو الأب كأم الأب
وأبهاؤها وأما أم الجدة فلا يرث (من
الاخوة) وكذا غيرهم ممن تساووا في
الدرجة كالبنين وبنيتهم والأعمام وبنيتهم
(بدلي) أي الميت بنفسه كالأب والابن
أوبد كالأجد وابن الابن وابن نزل والآخر
وابنه وابن سفل والعم وابنه وابن بعد (حجب
اسقاط) أي حرمان وينبغي الاعتناء
بمسائل الحجب فان من لا يعرفه لا يعرف
الشرائط (ومن في معناهم) معطوف
على من ينسب وراعى معنى من جُمع
والزوج بدل من من أو عطف بيان وانما
كان كل من الزوج والزوجة في معنى
البنين ونحوهم لانه لا واسطة بينه وبين
الميت (يحجبه الابن) أي ولو لم يكن أباه
بل عمالان الأقرب من أهل الجهة يحجب
الأبعد وجهات العصوبة عندنا سبعة
البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة والاختوة ثم
بنو الاختوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت
المال فاذا اجتمع عاصبان فأكثر نظر إلى الجهة فمن كان من جهة البنوة قدم على غيره وهكذا

والجدة إذا انفردت أو كان معها أخرى تُشاركها
والواحدة فأكثر من بنت الابن إذا كان
هنالك بنت الصلب والأخت للأب فأكثر مع
وجود الأخت الشقيقة والواحد من ولد الأم ذكرًا
كان أو أنثى والجدة مع الولد أو ولد الابن

فصل إذا انفرد الأب أو الجدة أو الابن أو
ابنة أخذ المال جميعه والاثنان من الاخوة فصاعداً
يُقسمونه بالسوية وإذا اجتمع منهم ذكور وإناث
فَيُقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين ويرث بالتعصيب
كل ذكر بدلي بنفسه أوبد كروم معنى التعصيب أن
من يرث به يستغرق جميع المال إذا انفرد
ويستحق الباقي بعد ذوى الدماء إن كان معه

ذو سهام **فصل** الحجب قسمان حجب إسقاط
وحجب نقل أما حجب الإسقاط فلا يلحق من ينسب
إلى الميت بنفسه كالبنين والبنات والآباء
والأمهات ومن في معناهم الزوج والزوجة
ويُلحق من عداهم فابن الابن يحجبه الابن والجدة

فان كانا من جهة واحدة فان كان بعضهم أقرب إليت يجب الا بعد من الميراث كالابن مع ابن
الابن وكل ابن ابن يحب من تحته والاب يحب كل جد وكل جد يحب من فوقه والاخ
يحب ابن الاخ والم يحب ابن الم (١١٧) وكل ابن أخ وابن عم يحب من تحته

فان تساوى العاصبان في الجهة
والقرب نظر لهما من حيث القوة فيقدم
الشقيق على الذي للاب ويكون ذلك في
الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم وقد أشار
الجعبري الى هذه القاعدة بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه

وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
(يحببه الاب) أي لادلائمه والقاعدة
أن كل من أدلى بواسطة محبته تلك
الواسطة الا اخوة للام فانهم أدوا بها
ويرثون معها بل يحبونها من الثالث
الى السادس (مطلقا) أي أشقاء أولاد
أولام ويزيد الاخ للام بأنه يسقط بالجد
وبالبنات وبنات الابن (ومن يحبهم - م)
أي ومن يحب آباءهم وهم الابن وابنه
والاب ويحبهم أيضا الجد وان لم يحب
آباءهم (معهم ذكر) أي في درجتهم أو
أنزل منهم لان القاعدة ان ابن الابن وان
نزل يعصب أخوانه وبنات عمه بغير شرط
ويعصب عماته بشرط أن لا يأخذن من
الثلاثين شيئا وأما ابن الاخ فإنه لا يعصب
من في درجته من أخوانه لان من من

يحببه الاب والاخوة مطلقا يحبهم الابن وابنه
وان سقل والاب وبنو الاخوة يحبهم آباؤهم ومن
يحبهم والجد والم يحببه بنو الاخوة ومن يحبهم
وابن الم يحببه أبوه ومن يحببه وبنات الابن
يحبهن الواحد من ذكر ولد الصلب والاثان
فصاعدا من بنات الصلب إلا أن يكون معهن ذكر
فيعصبن فيكون له ولهن ما بقي عن قرص
البنات للذكر مثل حظ الاثنتين والاخوات للاب
يحبهن الشقيق والشقيقتان فأكثر إلا أن يكون
معهن أخ لأب فيعصبن فيكون له ولهن ما بقي عن
قرص الاخوات الأشقاء للذكر مثل حظ الاثنتين
والاخوات الأشقاء يحبهن الاب والابن وابنه
والجدات من أي جهة كن بالأم وتسقط الجدة
التي من جهة الأب به والمولى المعتقد يحببه عصبه

ذوي الارحام فلا يعصب من فوقه وهي عمته بطريق الاولى ولذا قال المصنف هنا الا أن
يكون معهن ذكر وفيما يأتي أخ (بالام) أي تحب بالام أما التي من جهتها فلا دلالة لها بها
وأما التي من جهة الاب فلأنها حلت في الارث على التي للام فلما سقط المتبوع سقط التابع

(حجب النقل) ويقال له حجب نقصان (الولد مطلقا) أي ذكر أو أنثى واحدا أو من عددا وكذا يقال في ولد الابن ويقال في الأخوة والأخوات أشقاء أولاد أولاد (ينقل الواحدة) بالنصب مفعول مقدم وقوله الواحدة فوقهن فاعل مؤخر وقوله فيأخذن السدس معناه أن السدس المكمل للثلثين يكون لبنات الابن إذا تعددن (١١٨) أولاد الواحدة (فينقلها ما لابن وابنه

الخ) أي ولا يرثان معهما بالتعصيب وإذا استغرقت السهام التركة يفرض ليهما كان السدس كزوج وابنتين وأم وأب أو جد المسئلة من اثني عشر لان فيها ثلثين ورعا فيفرض للزوج الربع وللبنين الثلثان وللأم السدس ويعال للأب أو الجدة بالسدس وللأم ينصف السدس فتعول الى خمسة عشر وقد ساوت الأم الأب هنا مع فرارهم من ذلك في الغزاوين المشار لهما بما يقول صاحب الرعية

وان يكن زوج وأم وأب

فثلث الباقي لهما مراتب

وهكذا مع زوجة فصاعدا

فلاتكن عن العلوم قاعدا

فانها في الأولى أخذت ثلث الباقي بعد

نصف الزوج وهو في الحقيقة سدس

وأخذ الأب الباقي وفي الثانية أخذت

بعد ربع الزوج ثلث الباقي وهو في

الحقيقة ربع وقد ألفر فيها العلامة الأمير بقوله

فللمن أتقن الفرائض علما * أبحا مرأة لها الربع فرض

لأرء ولا لعول وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا

ثم قل لي ربعي في أي آثر * تابستان وما لذلك نقض

ونما يذكرك في المعايير أن لنا زوجة تأخذ الثمن ويأخذ أخوها باقي التركة وجوابه ان أخاها ابن

النسب وأما حجب النقل فتلاثة أقسام الأول نقل من فرض إلى فرض دونه وهو مختص بخمسة أشياء الأم ينقلها الولد مطلقا من الثلث الى السدس وولد الابن مطلقا والاشنان فصاعدا من الاخوة والأخوات مطلقا والزوج ينقله الولد وولده من النصف الى الربع والزوجة ينقلها من الربع الى الثمن من ينقل الزوج وبنات الابن ينقل الواحدة منهم عن النصف والاشنان فأكثر عن الثلثين الواحدة فوقهن فيأخذن السدس والأخوات للأب ينقلهن الى السدس الأخت الشقيقة القسم الثاني النقل من التعصيب الى الفرض وهو مختص بالأب والجدة فينقلهما الابن وابنه الى

ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن رجل أم زوجة أبيه فيأتي منها ولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويتولد ابنه وأباه ثم يموت الأب عن زوجته وعن أخيها الذي هو ابن زوجها فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي وللعامة الأجهوري

إذا جدي تزوج أم أمي * (١١٩) فقبل منهما خالي وعمي

وان يتزوج ابن أبي يهذي
فأرني لابن هذي لالعي
وذاك لانه ابن أخي وخالي

فقد كشف القناع لرب فهم
(ويرثن بالتعصيب) وهذا القسم هو
المسمى عندهم عصبة بالغير وأما العصبة
مع الغير فالأخوات مع البنات فإذا كانت
أخت شقيقة مع بنت فأنهما تأخذ
النصف الباقي وتسقط الأخوة للأب
لأنهما صارت في حكم الشقيق وأما العصبة
بالنفس فالذكور كلهم إلا الأخ للام
والزوج مالم يكن ابن عم والأورث
بالفرض والتعصيب كزوج ابن عم وبنت
فلها النصف وله ربع فرضا وربع تعصبا
وكابن عم أخ لأم (وكذا حكم الخ)
أي يفرض للواحدة النصف وللاثنتين
فأكثر الثلثان وإذا كان لهن أخ عصبة
للذكر مثل حظ الأنثيين (ولا بين
اليهودي) أي لأن الصحيح أن الكفر ملل

السدس القسم الثالث الثقل من فرض إلى
تعصيب وهو مختص بالبنات وبنات الابن
والأخوات الأشقاء والأخوات للأب فإن
البنات يفرضن للواحدة منهن إذا انفردت النصف
والاثنتين فصاعدا الثلثان وإذا كان لهن أخ لم يرثن
بالسهم ويرثن بالتعصيب وكذا حكم بنات الابن إذا
استحققن الوراثة والأخوات الأشقاء والأخوات
للأب مع عدم الأشقاء (فصل) يمنع الميراث
اختلاف الدين فلا يرث بين مسلم وكافر ولا بين
اليهودي والنصراني والرق فلا يرث الرقيق ولا
يورث ومآمات عنه فهو لمالكه والقتل فلا ميراث
لمن قتل مورثه عمدا وانتفاء النسب باللعان

(قتل مورثه) أي مباشرة أو تسببا ولا ينفع الأكرام في القتل فمن أكره على قتل أبيه أو أخيه فلا
ميراث له والقود عليه (عمدا) أي عدوانا وأما في حراة أو لدفعه عن نفسه ولم يندفع إلا بالقتل
فإنه يرثه وترث المرأة من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه
عمدا فلا يرث له من مال ولاديه وأما القاتل خطأ فإنه يرث من المال دون الدية وحيث لم يرث
منها لا يحجب فيها كما أن من لا يرث من المال لا يحجب فيه على قاعده المحجوب بالوصف من

أنه لا يحجب وارثا فلو كان لليت ولد كافرا ورقيق فهو كالعدم (فقط) أى ويبقى الارث بينه وبين أمه ~~ك~~ ولدها من الزنا وبوأما الزانية أخوان للام فقط لتحقيق انتفاء الأب لهما وكذا المغتصبة لعدم الاشتراك بينهما من جهة الأب شرعا بخلاف ولدى الملاءمة فتشفيقان أدلو رجوع عن اللعان واستلحقهما لحقار واستبهاهما الخ) (١٢٠) اطلاق المانع على هذا يجوز

فإن عدم الميراث هنا بسبب الشك في الشرط الذى هو تقدم موت المورث وكلامه شامل لما إذا مات معا أو مترين وجهل السابق (مثلا) أى أو يغرق أو حرق فيفرض أن كل واحد لم يخلف صاحبه وإنما خلف الأحياء فلا يرث من مات معه ولا يحجب وارثا (على المسلم) لا مفهوم له فالأولى على كل أحد أن يؤمن أى يصدق مدعنا بقلبه (ولا نظير له الخ) أى فليس علمه كعلمنا وكذا بقية صفات المعاني المجموعة في قول بعضهم حياة وعلم قدرة وإرادة

وسمع وإبصار كلام بلا مرا بها تعقد الأعيان فاصغ لسمعها صفات معان وهى سبع كما ترى ومراده بالإبصار البصر (أزلى) أى لا ابتداء له (أبدى) أى لا آخر له وهما لازمان لواجب الوجود (بحياة) أى به رداعلى المعتزلة القائلين أنه حتى بذاته قادر

فينقطع التوارث بين الملاءع والولد فقط واستبهاهما المتقدم والمتأخر في الموت كما إذا مات أقارب تحت هدم مثلا

هو الباب الحادى عشر

في بيان جل من الفرائض والسنن والآداب

ويتعين على المسلم أن يؤمن بأن الله إله واحد لا شريك له في ملكه ولا نظيره في صفه من صفات الألوهية ويعلم أن جميع الموجودات خالقها هو واجب الوجود أزلى أبدى حتى بحياة قادر بقدره يريد بإرادته عالم يعلم سميع بسمع بصير بصير متكلم بكلام وأن صفاته أيضا واجبة الوجود تتعلق بجميع الجزئيات والكليات والمستحيلات وغيرها وأنه تعالى واحد في ذاته لا نظيره وأنه

بذاته وهكذا ولا يقال في علمه ضرورى ولا نظرى وإنما هو محيط بالا كوان وسمعه ليس بأذان وبصره ليس بحساسة ولا أحفان وكلامه ليس بصوت ولا لسان بل هو منزّه عن مشابهة الحوادث فقف عند حدك أيها الانسان (الجزئيات والكليات) أى الممكنات (وغيرها) أى كالواجبات وفي ذلك تفصيل فالقدرة والارادة يتعلقان بالممكنات دون الواجبات والمستحيلات لان الارادة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه من إيجاد أو اعدام والقدرة توحيده أو نعدمه

والعلم والكلام يتعلقان بالثلاثة لكن تعلق العلم تعلق انكشاف وتعلق الكلام تعلق دلالة والسمع والبصر يتعلقان بجميع الموجودات والحياة لا تتعلق بشيء (رسالة) وكذا يجب للانبياء الصدق والامانة (فما جاؤا به) أي من عند الله وكذا يصدقون في مطلق اخبار بشي لانهم آمناء في أقوالهم وأفعالهم وهم معصومون قبل النبوة وبعد ها واذا وقع منهم مكروه أو خلاف الأولى فهو باعتبار غيرهم لا باعتبارهم اذ فعلهم ذلك بقصد التشريع للشعار بأنه ليس بحرام على الامة فيكون باعتبارهم واجبا (ورسوله) أي لكافة الخلق حتى الجن والملائكة (ما جاء به) خصه وان (١٢١) كان داخلا في عموم الرسل لزيادة شرفه صلى الله

لا يستحق العبادة غيره وأن جميع رسله صلوات الله وسلامه عليهم مصدقون فيما جاؤا به وأن محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وأن جميع ما جاء به حق وما أخبر به صدق من عذاب القبر وأحواله والقيامة وأهوالها من الصراط والميزان وجميع المغيبات عنا والجنة والنار وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأن الايمان اعتمدا بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح وأن كلام الله تعالى قائم بذاته محفوظ في الصدور مقروءا باللسنة مكتوب في المصاحف وأن

علمه وسلم فإنه أفضل المخلوقات وأولاه لما خلقت أرض ولاسموات (وأحواله) أي من ضغطته وسؤال الملكين فيه ونحو ذلك فهو إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار (وأهوالها) أي شدائد ها والصراط يختلف في المرور عليه باختلاف الاعمال فتارة يكون أحده من السيف وأرق من الشعرة وتارة يكون عريضا للصالحين أهل المبرة والميزان واحد على الصحيح وجمعه في القرآن للتعظيم (وجميع المغيبات) أي كالحشر وهو سوق الناس للحشر والنشر وهو أحياءهم من القبور (والجنة والنار) أي وجودهما وما أعد لاهلهما (وما لم يشأ لم يكن) أي فلا يكون

تحرلا ولا ساكون الا بإرادة من يقول للشئ كن فيكون فيجب الايمان بالقضاء والقدر والاول ارادة الله المتعلقة بالاشياء أزلا والثاني ايجاد الاشياء على وجه معين أرادته (وعمل بالجوارح) الصحيح أن العمل به اشترط كمال فلا يتوقف عليه الايمان والحق أن ايمان المقادير صحيح فلا يتوقف على نظر واستدلال لكنه بعضي بترك ذلك ان كان فيه أهلية ويكني الدليل الجلي كان يقول الدليل على وجود الله هذا العالم وان لم يقدر على تقريره بان يقول العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث (وان كلام الله) أي النفسى (مقروء) أي باعتبار الالفاظ الدالة عليه (مكتوب في المصاحف) أي باعتبار النقوش الدالة على الالفاظ الدالة عليه والتحقيق في كيفية نزول

القرآن أن الله تعالى إذا أراد أنزال سورة أو آية تظهر بصفة العلم في قلب جبريل فحصل فيه علم ضروري ثم تظهر بصفة الكلام ففتق لسانه على ألفاظ القرآن مع النظم فأنزله على النبي صلى الله عليه وسلم فالناظم في الحقيقة هو الله تعالى حيث فتق بلسان جبريل واعلم أن القرآن يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما الكلام القائم بالذات الاقدس والثاني اللفظ المنزل ووجه تسميته كلام الله بالمعنى الاول أنه صفة الله تعالى وبالمعنى الثاني أنه تعالى أنشأ برأيه في اللوح المحفوظ لقوله سبحانه بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ أو بحروفه في لسان الملك وقد منع السلف الصالح القول بأن القرآن مخلوق بالمعنى الثاني أدبا واحترافا عن ذهاب الوهم الى المعنى الاول (يراه المؤمنون) أي بلا كيف ولا انحصار فأنشأ كما علمه لافي جهة نراه لافي جهة واستلزام رؤية الشيء أن يكون في جهة إنما (١٢٢) هو استلزام عادي يجوز تخلفه

فلا وجه للعتزة في الاستدلال به على منعها وإنها هي قوله تعالى وجوه يومئذ فاضرة أي حسنة الى ربها ناطرة (ثم الذين يلوونهم) وهم التابعون ثم الذين يلوونهم وهم تابعو التابعين (ويجب الكف) أي لان ما وقع منهم من الحروب وغيرها كان باجتهاد والمجتهد ما يجوز مطلقا غير أن من أصاب في اجتهاده له أجران ومن أخطأ له أجر (الصلاة الخ) وكذا السلام (بالتحسين) أي التطريب

الله تعالى يراه المؤمنون ويكلمهم وأن يعتقده أن خير القرون الصحابة ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم وأن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ويجب الكف عن ذكرهم الاختيار (فصل) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في العزرة وتحرم قراءة القرآن بالتحسين والغيبة والنميمة

المؤتى الى قصر عدود أو مدم مقصور والا كره فقط (والغيبة) وهي ذكر ذاك بما يكره ولو عا فيه ما لم يكن متجاهرا بفسقه والاجاز ذكره بما تجاهر به فقط كما يجوز للستار في زواج امرأة أو شركة انسان مثلا أن يذكر ما يعلمه ولا تجوز غيبة الذي على الصحيح والمستمع شريك المغتاب في الاثم فيجب عليه القيام من المجلس ان لم يقدر على الزجر والغيبة عندنا من الكبار وبطلب سمحاح المغتاب ولو بالراءة المجهول متعلقها وكذلك النميمة من الكبار وهي نقل الحديث على وجه الفساد وأما الكذب وهو الانحياز بخلاف الواقع فانه من الكبار ان ترنب عليه مفسدة والأصغرة ان كان على غير النبي وأما نحو مقامات الحر يرى فانها من قبيل الحكم وضرب الامثال لا على أن ما فيها يقع ويندب الكذب للاصلاح بين المتشاحنين حتى يزول ما بينهما ويجب دفع الضرر كن يرى رجلا مخنعا فيأمن بريد قتله أو ضربه ظمنا فيسئل عنه فيقول لا أعلمه

(والحسد) وهو غنى زوال نعمة (١٣٣) الغير وأما تنى مثل نعمته فيجوز وقد أشبعنا

الكلام على ما يتعلق بالغيبة والتسمية
والكذب والحسد والنفاق وغير ذلك في
كتابنا تحفة العصر الجديد (والغصب)
وهو أخذ المال قهراً تعدياً بلا حراية ولا
ملكه الغاصب ووارثه وموهوبه ومشتريه
منه ان علموا كهو في ضمان السماوى
وغرم قيمة المقوم ومثل المثلى والمستحق
الرجوع بالغلة على أيهما شاء وأما ان
لم يعلموا فانهم يضمنون مثل المثلى وقيمة
المقوم يوم وضع اليد اذا تلف المقصوب
عمداً كأن أكلوا الطعام أو لبسوا الثوب
حتى بلى وأما بسماوى فلا ضمان عليهم
واذا تلف خطأ فقولان قيل كالمدوقيل
كالسماوى (والربا) فسر بثلاث تفاسير
فقيل هو ما كانت عليه الجاهلية من فسح
الدين في الدين كأن يقول المطلوب أخرجني
وأزيدك وقيل هو ما حرم التفاضل فيه
وقيل هو كل بيع محرم (منها السحت)
أى كالسؤال للتكثير وأخذ الشاهد شيئاً
على شهادته الواجبة عليه (وسيصالون
سعيراً) أى يدخلون ناراً مبهمه الوصف
(الرشوة) بكسر الراء وضمها (وبهذا
التفسير) المناسب ذكره عقب الحديث
الاول (الرجل) أى أو المرأة (لأخيه)
قيد به للبحث على عدم قبول شئ منه
في نظير الجاه فلا ينافى أن الذى كذلك
(كفر) أى ان استعمله (ومن لم يحكم الخ) وجه الاستدلال أن شأن أخذ الرشوة أن يتجاوز

والكذب والحسد والغصب والربا وأكل أموال
الناس بالباطل قال الله تعالى ولانا أكلوا أموالكم
بينكم بالباطل أى بالحرām وهو أنواع منها السحت
ومنه أكل مال اليتيم قال الله تعالى إن الذين
ياكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم
ناراً وسيصلون سعيراً أى عاقبة أمرهم ذلك في النار
فصل ومن أعظم السحت الرشوة في الحكم
قال النبي صلى الله عليه وسلم كل لحم يبت بالسحت
فالنار أولى به قالوا يا رسول الله وما السحت قال
الرشوة في الحكم وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله
الراشى والمرتشى وبهذا التفسير قال الحسن وقتادة
ومقاتل وقال ابن مسعود السحت الرشوة في كل
شئ وقال أيضاً هو أن يقضى الرجل لأخيه حاجة
فيمد يده إليه هدية قيل له يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى
ذلك إلا الأخذ على الحكم فقال الأخذ على الحكم
ككفر قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الكافرون وقال أبو حنيفة رضى الله

الحذ فلا يكون ما كما بعث أنزل الله (الحاكم) أي غير السلطان إلا أعظم فإنه لا يعزل بغير الكفر
لزيد الخطر قال العلامة الأمير واعلم أن حكمانا الآن كالمينة للضطر (لا يجوز لأحد الخ) أي
فمن قول به في مذهبننا والحق كما قال ابن السلي نفوذ أحكام القضاة القابلين للرشوة لعدم وجود
من هو مستكمل للشروط دفع المادة الفساد والحكم في الرشوة لما خوذت أن ترد إلى أربابها أن
علموا والافني بيت المال (ويستأصلها) أي (١٢٤) يقطعها من أصلها فهو طريق الكفر

ولذا استدلل بآية ومن يكفر بالآيمان
أي بشرائع الإسلام فقد حبط عمله
(فيل الخ) ليس مراده التضعيف بل
حكاية ما قاله بعض العلماء (مستحبة)
الراجح أنها سنة عين ويستحب الجهر بها
وزيد الرحمن الرحيم على المعتمد وأن
تركها في الأقل أتى بها في الاثناء
(والتحديد) أي يقول الحمد لله عند الانتهاء
ويستحب أن يكون سرا وأن يزيد جدا
كثيرا طيبا مباركا فيه لو روده في الخبر
(ويا كل) أي مما يليه نذبان كان طعاما
واحدا وكان يأكل مع غير أهله وأمامه
أهله أو كان الطعام متعددا أو كان غرا
ونحوه من أنواع الفاكهة فإنه يأكل مما
شاء ولو بعد عنه وقد نظم الأجهوري
ما تقدم على الطعام وما يؤخر عنه وما
يؤكل معه بقوله

عنه إذا ارتشى الحاكم أن يعزل في الوقت وإن لم يعزل
بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك قال القرطبي وهذا
لا يجوز لأحد أن يختلف فيه إن شاء الله تعالى
لأن أخذ الرشوة فسق والفاسق لا يجوز حكمه
وسمى المال الحرام سحتا لأنه يسحت الطاعات أي
يذهبها ويستأصلها وقد قال الله تعالى ومن يكفر
بالآيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين
فيل هو الذي يحذر الحرام ويحرم الحلال
(فصل) والتسمية عند الأكل والشرب
مستحبة والتحديد عند الانتهاء ويا كل ويشرب
بيمينه ولا ينفخ في الطعام والشراب ولا يتنفس في

قدم على الطعام تونا خونا * والتسين والمشمس والبطيخا

وبعد الاخاص كثرى رطب * ومثله الرمان أيضا والعنب

ومعه الخيار والجوز * قنا وتفاح كذلك الموز

وبكره أكل أو شرب بشمال ما لم يكن الطعام يجمع فيه بين أمرين والاجاز لا كل بالشمال مع
الأكل باليمين فقد روى عن عبد الله بن جعفر قال رأيت في عين رسول الله صلى الله عليه وسلم
قنا وفي شماله رطبا وهو يأكل من ذمرة ومن ذمرة (ولا ينفخ الخ) أي يكره للنهي عن ذلك

ويكره أكل الطعام الحار لما فيه من الآفات العديدة (ولا يتنفس الخ) بل يفصل القدر عن فيه
ويتنفس والسنة أن يتنفس ثلاثا يسمى في ابتداء كل نفس ويحمد في انتهائه ويمص الماء مصا
ولا يبعه عافاته يضعف الكبد (ولا بأس الخ) لكن الجلوس أولى لانه السنة وقد شرب النبي
صلى الله عليه وسلم فاعمال بيان الجواز كما قال بعضهم

أذا رمت تشرب فاقعد تنف * بسنة صفوة أهل الجواز
وقد صححوا شربه قائما * ولكنه لبيان الجواز

(على الرجال) أي البالغين ويكره للولي الباسه لغير بالغ كالذهب ويجوز الباسه الفضة والمراد
الحري بالخالص وأما إذا كان (١٢٥) مخلوطا بطين ونحوه فيكره وقوله والجلوس عليه

أي والالتحاف به ولو تبعه الزوج حنه أو كان
بحائل لاسترجدار به من غير استناد
عليه ومثله الناموسية التي لا تمس
ورخص في خيط السحرة لا الكيس
ومنعوا الرابة لغير الجهاد نظر إلى استعمال
كل شيء بحسبه (والتختم بالذهب) ومثل
التختم سائر الاستعمالات (وعافيه
ذهب) أي ولو قل ويكره التختم بالحديد
أو النحاس ولو لم ير أنه مالم يكن للتداوي
وقال بعضهم بكرهه ما بعثه ذهب أن
قل وأما خاتم العقيق واليسر فخائر ويحرم
زيادة خاتم الفضة عن درهمين ويجوز

الإناء ولا بأس بالشرب قائما ويحرم على الرجال
لبس الحرير والجلوس عليه والتختم بالذهب وبما
فيه ذهب ويستحب أن يبدأ في لبس ثيابه باليمن
وفي خلعها باليسرى ولا يمشي في نعل واحد ولا
يقف فيه الا لضرورة ويحرم اللعب بالشطرنج
ويحرم التصوير على صفة الانسان أو غيره من
الحيوانات ﴿فصل﴾ في الابتداء بالسلام سنة

تحلية المصحف والسيف المعد للجهاد بالذهب والفضة لا غيرهما من سكين وسرج ولجام ونحو
ذلك ويجوز كتابة القرآن في الحرير (ولا يمشي الخ) أي يكره (بالشطرنج) بكسر الشين على المختار
وقيل بفتحها فارسي معرب والسين لغة فيه وسواء كان اللعب كثيرا أو قليلا ولو بغير جعل
وتسقط الشهادة بإدامته لان الصحيح انه من الصغائر ويحرم لعب الطاب ويكره لعب المنقلة على
الراجح فيها حيث لا قمار ولا فالحرمة بلا نزاع وكذا يحرم لعب الضامة والورق وقيل يكره ويكره
الجلوس الى من يلعب (من الحيوانات) أي ان كانت الصورة تامة الاعضاء وكان لها ظل لان
كانت ناقصة أو كانت في ورق أو جدار أو نحو ذلك فيكره ويستثنى تصوير أربعة البساتين قائم اجازة
لتدريهن على تربية الاولاد كما يجوز تصوير غير الحيوانات كالشجر والسفن ونحو ذلك (سنة)

أى كفاية (أو سلام عليكم) أى فيجوز التعريف والتسكير وكذا فى الرد (وعليكم السلام) بالواو أفضل من ترصدها لأن الكلام يصير بها جلتين أى على السلام وعليكم السلام (أو السلام عليكم) أى فيكون الرد بلفظ الابتداء مع نية الرد كما أنه يجوز الابتداء بلفظ الرد لكنه خلاف الأولى فيهما وأما إذا ابتدأ اثنان بلفظ الابتداء فاصدين له فيجب الرد على كل منهما ويكون السلام بلفظ الجمع ولو كان المسلم عليه واحد الآن معه جماعة من الملائكة ويجوز سلام عليكم بدون تنوين لأن هنالك لغة تحذفه (١٣٦) لنية أل ولا يجزئ الاقتصار على

السلام فقط مع حذف الخبر وقد ورد أن من قال السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فإذا قال ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة فإذا قال وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة ولعل الراد مقبوس عليه وورد أن سلام الرجل على أهل بيته يكثر خيره ومن سنة السلام أن يسلم على من لقبه عرفه أو لم يعرفه وورد أنه يطيل العمر (تقبيل اليد) أى يد المسلم أو المسلم عليه ما لم يكن أباً أو شجاً أو من ترجى بركته وتكره الإشارة باليد أو الرأس للسلام من غير نطق به وأما مع النطق فيجوز وفي الحديث لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود

ورده فرض كفاية وصفته أن يقول المبتدئ السلام عليكم أو سلام عليكم ويقول الراد وعليكم السلام أو والسلام عليكم ويكره تقبيل اليد فى السلام ولا يسلم على أهل الأهواء كالمعتزلة والروافض ولا على أهل اللهو حال تلبسهم به كلاعب الشطرنج ولا يبدأ أهل النعمة بالسلام وإذا بدأ رده عليهم بغير واو ولا يسلم السلام على المصطفى وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وكذلك إذا رده واحد منهم ويسلم الراكب على

الإشارة بالأصابع وإن تسليم النصارى الإشارة بالكف ويجوز الانحناء إلى أحد لا يصل إلى الركوع (ولا يسلم الخ) أى يكره (ولا يبدأ الخ) أى يكره لأن الكافر ليس من أهل التحية (رد عليهم) أى وجوباً حيث تحقق نطقهم بالسلام مفتوح السين واللام ويكون الرد بالواو وأما أن سمع منهم السلام أى الموت أو السلام بكسر السين أى الحجارة فيقول عليكم بدون واو ورد كلامهم عليهم ولا يذكر المبتدأ حالة على ما ذكرنا (ولا يسلم الخ) بل يكره ويجب الرد بالإشارة (إذا رده واحد منهم) أى ما لم يكن المقصود واحد بعينه فلا بد من رده ولا يكفي رد الصبي عن الجماعة لأن الرد ليس بفرض عليه وإن وجب رد سلامه على البالغ ثم إذا رده واحد فهل للباقي

قواب فيهما على اثم الكل ان لم يفعل أحد والظاهر أن من عزم على الفعل فسبقه غيره بوجع على عزمه قطع سواء كان ردأ أو بدأ ولو سلم جماعة دفعة على واحد فإنه يجزئ بالرد مرة واحدة (ويسلم الراكب الخ) أي يندب أن يكون الراكب هو المبتدئ بالسلام على الماشي وكذا الصغير على الكبير والقليل على الكثير والعبد على الحر والهابط على الطالع واللاحق على السابق فلو عكس حصلت السنة (١٣٧) (على أحاديثه) أي ولو مفتوحا ويندب

الاستئذان على الزوجة ويقوم مقامه التحنن الا ان كان معها من لا يحل النظر الى عورتها والاوجب (ويستأذن ثلاثا) وقرع الباب ثلاثا قائم مقامه واختار ابن رشد تقديم الاستئذان على السلام (ولا يقول انا) أي يكره (حسنة) أي مستحبة لرجل مع مثله مالم يكن أحدهما أمردا ولا امرأة مع مثله الا مع رجل ولو متجالة وفي الحديث ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان الا غفر لهما (والمعانقة) وهي جعل عنقه على عنق صاحبه أو ما يقرب منه مكروهة عند بعضهم وهو الا امام مالك في الرسالة وكره مالك المعانقة وأجازها ابن عينة فالأولى للصنف التصريح به وانما كرهها لان معانقة النبي لمعقر حين قدومه من الحبشة لم يصحبها تل (لارخصة فيها) بل

الماشي والماشي على القاعد ولا يجوز لاحد أن يدخل على أحديته حتى يستأذن عليه وصفته أن يقول السلام عليكم أَدْخُلْ وَيَسْتَأْذِنُ ثَلَاثًا وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ السَّمَاعِ وَإِذَا اسْتَأْذَنَ فَقِيلَ لَهُ مَنْ هَذَا فَلْيَسِّمْ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ أَوْ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنَ الْكُنْيَةِ وَلَا يَقُولُ أَنَا وَالْمَصَافَحَةُ حَسَنَةٌ وَالْمَعَانِقَةُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَالْقُبْلَةُ فِي الْقَمَمِ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ لَارْخَصَةٍ فِيهَا

فصل تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ وَاجِبٌ كَرَدُ السَّلَامِ وَهُوَ الْقَوْلُ لِلْعَاطِسِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَجَوَابُهُ مُسْتَحَبٌّ وَهُوَ قَوْلُ الْعَاطِسِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَيُصَلِّحُ بِالنُّكْمِ أَوْ يَغْفِرُ

اما حرام لقصد اللذة أو مكروهة ان لم تقصد (واجب) أي كفاية على المعتمد ولو كان العطاس بسبب ويجب تسميت العطاس المميز كرتسلامه ومثل المرأة المحرم أو الأجنبية المتجالة وأما من يخشى منها الفتنة فلا يشمتها كالأبرتسلامها وإذا عطس الذمي وحمد الله فيقال له يهديك الله (ويصلح بالكم) أي حالكم أو قلبكم (حتى يحمد الله) أي ندب ان لم يكن في صلاة ولا ينبغي العدول عن الحمد الى لفظ أشهد أو تقديعه على الحمد فإنه مكروه ويندب تنبيه العطاس على الحمد وورد أن من سبقه بالحمد يأمن من وجع الضرس والاذن والبطن ويندب تغطية الوجه عند

العاطس وخفض الصوت به ولا يسمت العاطس بعد ثلاث بل يقال له أنت من كرم عافاك الله
(ولا يحل الخ) أي يحرم واعتفرت الثلاثة لأن الآدمي مجبول على الغضب ويجوز للزوج هجر
زوجته تأديبا ولو زبادة عن شهر وكذا الوالد ولده والشيخ لتلميذه ويجوز هجر أهل المعاصي
المتجاهرين بها حتى يرجعوا عنها (ولا يتنابح) أي يتسارروا مثل ذلك كلامهما جهر بلغة
لا يعرفها ما لم يأذن لهما أو يأت رابع يتحدث معه (١٢٨) (ولا يجوز الخ) أي يحرم لأن

الشیطان يكون ثالثهما كما في الحديث
(ولا يجوز النظر) أي عمدا وأما النظرة
الاولى من غير عمد فلا شيء فيها ويجوز
النظر للوجه والكفين بغیر شهوة وبحرم
النظر للأمر ديشهوة وتحريم الخلوة به
عند السافی ولو مع أمن الفتنة
(خاتمة) ختم كتابه بمسائل يسيرة من
التصريف السافیه من تهذيب النفس
وقد أشبعنا الكلام عليه في شرح نائية
السلامة وفي شرح حكم ابن عطاء الله
فانظرهما ان شئت (لعماده) أي لعوده
ورجوعه الى الله وأوفي قوله أودرهما
لعماده لمنع الخلوة فتجوز الجمع بل اذا قصد
به بقاء البنية أو صون وجهه عن السؤال
بكون من أفراد حسنة لعماده
(ويترك) أي ينبغي أن يترك ما لا يعنيه

الله لنا ولكم والجمع بينهما أفضل ولا يسمت
العاطس حتى يحمد الله ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه
فوق ثلاثة أيام ولا يتنابح اثنان دون واحد ولا
يجوز لرجل أن يتخلل بامرأة ليست بحرم له ولا زوجة
ولا يجوز النظر إليها (خاتمة) ينبغي للإنسان أن
لا يرى إلا محصلا حسنة لعماده أو درهما لعماده
ويترك ما لا يعنيه ويحترس من نفسه ويقف عند
ما أشكل وينصف جليسه ويلين له جانبه ويصفح
عن زلته ويلزم الصبر وان جالس عالما نظره إليه بعين
الاجلال وينصت له عند المقال وإن راجعه راجعه
تفهما ولا يعارضه في جواب سائل سألته ومن ناظر

أي ما لا تدعو حاجة اليه لخبر من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه (ويحترس الخ) أي لما في
الحديث أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك وناديك قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء
(عندما أشكل) أي التبس حكمة عليه (وينصف جليسه) بان لا يتقدم عليه ولا يتطعم حديثه
(ويلين له جانبه) أي يتواضع له قال تعالى فيمارة من الله لت لهم الآية (ويصفح) أي
يتجاوز عن زلته وان تكررت (ويلزم الصبر) أي لانه عنوان الظفر (بعين الاجلال) أي
التعظيم (تفهما) مفعول مطلق أي مراجعة تفهم لا تعنت (ولا يعارضه الخ) أي الا اذا قصد

الوقوف على الحق بالمشاركة مع الادب (ومن ناظر الخ) المناظرة مقابلتها بالحجة بالحجة ويقصد بذلك اظهار الحق حيث كان (وترك الاستعلاء) معطوف على أن لا يرى أى ينبغي له ترك العلو وحسن التانى أى التمهّل وجميل الادب أى الادب الجميل (فانهما) أى حسن التانى وجميل الادب أو هما وترك الاستعلاء وتكون (١٢٩) التثنية باعتبار تأويلهما بالترك والفعل (والحمد لله وحده) ختم كتابه بالحمد كما بدأ به لان

فِي عِلْمٍ فَنَسَكَبَتْهُ وَوَقَّارٍ وَتَرَكُ الْاِسْتِعْلَاءَ وَحَسَنَ
التَّانِي وَجَمِيلُ الْأَدَبِ فَانْهَمَامُ عَيْنَانِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الله تعالى له الحمد في الاولى والآخرة (وصلى الله الخ) ختم بها لما في الحديث من صلى على فى أول الكتاب وآخره رجي أن يتقبل ما بينهما وذلك لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعاً

(٩ - عزية) وشأن الكريم أن لا يعض الصفقة وورد أن من قرأ ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً مرة ثم قال اللهم صل عليه مائة مرة بعد صلاة الصبح قبل أن يتكلم وبعد صلاة المغرب كذلك فان الله تعالى يقضى له مائة حاجة ثلاثين في الدنيا وسبعين في الآخرة وهذا اخر ما يسميه الله والحمد لله على ما أولاه وكان تمامه بالجامع الازهر ومنبع العلوم الانوار سنة ست وثلاثمائة وألف من شجرة من خلقه الله على أكل وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله الكرام وأصحابه بدور التمام

﴿ولما اطلع على هذه الكتابة البهية حضرة أسناذنا شيخ السادة المالكية قال﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله على جميل الافضال والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله أما بعد فقد اطلعت على هذه التقارير الرائقة والتحريرات المنيفة الفائقة للعلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد المجيد الشرنوبى فاذا هي كواكب درية شاهدة لمؤلفها باخلاص النية قد وشحت بالنقول المعتبرة ورشحت بالفروع المحترمة مع ما شملت عليه من وجازة المباني وحسن الترتيب ورصافة المعاني ولطف التقريب فان شئت قل هي حديقة فضل قطوفها دانية للطلاب أو سماء علم أشرفت كواكبها أولى الالباب نفع الله بها ومغولفها الانام ورزقنا وإياه حسن الختام أمين الفقير سليم البشرى خادم السادة المالكية

﴿وقال أستاذنا العلامة الشيخ محمد البسيوني البيهاني يؤرخ الطبعة الأولى﴾

هذى طوالع باهى السعد فقهيته
كواكب بزغت درية سطعت
عبد المجيد أجاد الله هيمته
وكم له من كتاب زاد رونقه
لذى الكواكب أبدى فاستنار بها
عز به نطقت بالفضل واعترفت
ولاح بالطبع نور العلم أثرها ١٣٠٦
فان تمل لعلاها حزت أمية
أضواءهم ججتها في الأفق زهرية
له المواهب لا تحصى لذنية
بين البرية والأعمال بالنسبة
دجى الخواث من أشياء غيبية
لما بهم انضجت أنوار قدسية
كواكب أشرفت سعد لعز به

﴿وقال مؤلفه يؤرخ هذه الطبعة البهية﴾

تم شرحي بمحدر ب السيرة
وبين الفضال منه تحللت
فاشرح الصدر يا عزيز ب شرح
وادع على دعوة وأرخ بين ١٣١٤
فله الشكر بكرة وعشيه
وتباهت مباحث العسرية
صار بالطبع غاية الامنية
ضاء طبع الكواكب الدرية

﴿فهرست الكتاب﴾

صفحة	صفحة
٢٤ فصل التيمم الخ	٣ الباب الاول في الطهارة
٢٧ فصل في المسح على الجبهة	٥ فصل كل حي فهو طاهر
٢٨ فصل في المسح على الخفين	٦ فصل ميتة الآدمي الخ
٣٠ فصل الحيض الخ	٨ فصل يجب ازالة النجاسة الخ
٣١ فصل ولطهر علامتان	٩ فصل يعفى عن يسير الدم الخ
٣٢ فصل النفاس الخ	٩ فصل فرائض الوضوء سبعة
٣٢ الباب الثاني في الصلاة	٥ فصل الاستنجاء واجب
٣٤ فصل الصلاة المفروضة خمسة	٦ فصل آداب قضاء الحاجة الخ
٣٦ فصل في قضاء الفرائث من الصلوات	١٨ فصل نواقض الوضوء أربعة
٣٧ فصل يحرم النقل الخ	٢١ فصل وموجبات الغسل أربعة

٣٨	فصل الاذان سنة الخ	٨٣	الباب الرابع في الصوم
٤٠	فصل الإقامة سنة الخ	٨٤	فصل يستحب تقديم الفطر الخ
٤١	فصل شرائط الصلاة الخ	٨٦	الباب الخامس في الاعتكاف
٤٣	فصل فرائض الصلاة أربع عشرة	٨٧	فصل يبطل الاعتكاف الخ
٤٦	فصل وسنن الصلاة ثمانية عشر	٨٨	الباب السادس في الحج
٤٩	فصل ومستحبات الصلاة الخ	٩٣	فصل العمرة سنة ٩٤ خاتمة في زيارة
٥٣	فصل يكره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام		الذي صلى الله عليه وسلم
٥٤	فصل تبطل الصلاة بترك شرط الخ	٩٥	الباب السابع في الاضحية والعقيقة
٥٥	فصل سجود السهم وسنة	٩٨	الباب الثامن في النكاح والطلاق
٥٧	فصل صلاة الجماعة سنة	١٠٤	فصل في العدل بين الزوجات
٥٨	فصل شروط الامامة تسعة	١١٠	فصل في الرجعة
٥٩	فصل شروط صحة صلاة المأموم خمسة	١١١	الباب التاسع في البيع
٦٠	فصل الافضل أن يقف الرجل الخ	١١٣	فصل يحرم ربا الفضل والنساء
٦١	فصل الجمعة فرض عين	١١٤	الباب العاشر في الفرائض
٦٥	فصل صلاة السفر سنة	١١٥	فصل في الغروض المقدرة
٦٧	فصل في الجمع بين الصلاتين المشتركتين	١١٦	فصل في الكلام على العاصب
٦٨	فصل السنن المؤكدة من الصلوات	١١٦	فصل الحجب قسمان
٧٢	فصل ركعتا الفجر رغبة	١١٩	فصل فيما يمنع الميراث
٧٣	فصل صلاة الغضي مستحبة	١٢٠	الباب الحادي عشر في بيان جل من
٧٤	فصل صلاة الجنازة فرض كفاية		الفرائض والسنن والآداب
٧٥	الباب الثالث في الزكاة	١٢٢	فصل الصلاة على النبي واجبة
٧٦	فصل في زكاة النعم	١٢٣	فصل ومن أعظم السمات الرشوة
٧٨	فصل في زكاة الحراث	١٢٤	فصل والتسمية عند الاكل والشرب
٨٠	فصل في بيان من تصرف له الزكاة	١٢٥	فصل الابتداء بالسلام سنة
٨١	فصل يجوز اخراج الذهب عن الورق	١٢٧	فصل تسميت العاطس واجب
٨١	فصل في عزل الزكاة	١٢٨	خاتمة في مسائل من النصوص
٨٢	فصل صدقة الفطر واجبة		﴿تمت﴾

اعلان بمؤلّفات الشارح لمن يريد هاما من الاخوان

(بيان ما طبع منها)

- 1 كتاب تفریب المعانی علی رسالة ابن أبي زيد القيروانی مع ضبطها بالقلم
- 1 كتاب المحاسن البهية علی متن العشماویة مع ضبطه رجاء دعوة مرضیه
- 1 كتاب شرح مختصر البخاری الشریف للإمام ابن أبي جرة ذی القدر المنیف مع ضبط المتن بالقلم ضیانة من اللحن فی حدیث سید العرب والعجم
- 1 كتاب شرح الاربعین النوویة فی الاحادیث الصحیحة النبویة مع ضبطها بالقلم
- 1 دیوان خطب لطیف علی شکل ظریف مربع السبعات وكل رابعة من صحفاته آیه من الآیات البینات مضبوط المبانی محلی الهوامش بیان المعانی
- 1 كتاب شرح تأیمة السلوك الی ملك الملوك وفي خلاله لامیة الاستاذ البوصری
- 1 كتاب شرح حکم ابن عطاء الله السکندری علی هامش ما قبله وهما فی التصوف
- 1 كتاب تحفة العصر الجدید و تحفة الادب المفید الجامع مع صغر حجمه من علم الادب اسماء کما بدّل اسمه علی مسماه بضبط جید وشرح مفید

(و بیان ما سبطع منها ان شاء الله تعالی)

- 1 كتاب العطر الشدی علی مختصر شمائل الترمذی مع ضبط المتن بالقلم
- 1 كتاب مختصر الصحیح والحسن من الجامع الصغیر المحتوی علی ثلاثة آلاف من حدیث البشیر النذیر وهو مضبوط ومشروح وعلیه أنوار المحاسن تلوح
- 1 كتاب مناهج السعادات علی دلائل الخیرات مع ضبطها بالقلم
- 1 كتاب ارشاد السالك علی ألفیة ابن مالک مع ضبطها التسهیل المسالك
- 1 كتاب مناهج التسهیل علی متن سیدی خلیل مع ضبطه الذی یشتی الغلیل
- 1 كتاب مناهج التیسیر علی مجموع العلامة الامیر مع ضبطه بغایة التصریر

(تنبیسه)

(لا یجوز لاحد طبع هذه الكتب الا باذن مؤلفها حفظه الله)



Bibliotheca Alexandrina



0501927